الرسالة ٣٢٧

أصول الخطاب النحوي
قراءة في كتاب
(المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)
للإمام أبي إسحاق الشاطبي (ت:٧٩٠هـ)

د. محمد عبدالفتاح الخطيب
قسم اللغويات - كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر الشريف
جمهورية مصر العربية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الحادية والثلاثون - ١٤٣٢هـ/٢٠١١م

المؤلف:

د. محمد عبدالفتاح الخطيب:

- دكتوراه بمرتبة الشرف الأولى، في اللغويات، جامعة الأزهر الشريف، ٢٠٠٦م.
- مدرس اللغويات بجامعتي الأزهر الشريف والإمارات.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب:

١ – بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي، في كتابه "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، طبع بدار البحوث والدراسات الإسلامية، على نفقة حكومة دبي، ٢٠٠٨م.
٢ – ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٧م، تقديم الأستاذ الدكتور عبده الراجحي، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
٣ – حرية الرأي في الإسلام، مقاربة في التصور والمنهجية، العدد ١٢٢ من سلسلة كتب الأمة، قطر.
٤ – القراءة الحداثية للسنة النبوية وضرورة تأسيس أجرومية لفقه البلاغ النبوي. نشرته كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ٢٠٠٩م، وتُرجم إلى اللغة الإنجليزية.
٥ – قيم الإسلام الحضارية، نحو إنسانية جديدة، العدد ١٣٩ من سلسلة كتب الأمة، قطر.

ثانياً – الأبحاث:

١ – البغي بالكلمات، دراسة في تحليل الخطاب الغربي تجاه الإسلام.
٢ – البعد النفسي للعنف وأثره في تأويل النص الديني، مدخل للفهم، وآلية للتجاوز.
٣ – وجوه تصرفات الألفاظ في المعاني، نحو تأسيس أجرومية لتحليل الخطاب في النحو العربي.
٤ – معهود العرب في الخطاب وإشكالية قراءة النص الشرعي.
٥ – المعنى وتشكله في الدرس النحوي، قراءة في كتاب المحتسب لابن جني.
٦ – الطرح الخلافي في كتاب الإنصاف، ووحدة النظرية النحوية العربية.
٧ – تعليم العربية للناطقين بغيرها تعليماً حضارياً (مقاربة أولية في المشكلات والحلول).
٨ – تعليم العربية للناطقين بغيرها بين الكائن والممكن.
٩ – التوظيف التقني للقرآن الكريم في تعليم العربية للناطقين بغيرها.

المحتوى

الملخص ١١

المقدمة ١٣

النحو العربي وإشكال القراءة ١٣

لماذا الشاطبي وكتابه المقاصد؟ ١٥

أصول الخطاب النحوي في كتاب «المقاصد» ٢١

المحور الأول – الخطاب النحوي وضبط مجاري كلام العرب ٢٣

– مركزية الاستقراء في الخطاب النحوي ٢٧

– حتمية القياس في الخطاب النحوي ٢٩

المحور الثاني – الخطاب النحوي ومنطق اللغة ٤٣

– الإعراب وثنائية "العوامل والمعمولات" ٤٥

– التعليل ٥٢

١ – الفائدة وأمن اللبس ٥٢

٢ – الخفة والثقل ٥٣

٣ – كثرة الاستعمال ٥٤

٤ – طرد الباب ٥٤

٥ – الحمل على الشيء، نظيراً ونقيضاً ومعنى ٥٤

المحور الثالث – الخطاب النحوي وثنائية «الأصل» و«العدول» ٦١

أولاً – الارتباط بالقصد ٦٢

ثانياً – أمن اللبس ٦٢

ثالثاً – إقامة الدليل ٦٣

الخاتمة ٦٧

الهوامش ٦٩

المصادر والمراجع ٩٩

الملخص

يأتي هذا البحث ضمن محاولة لقراءة التراث النحوي، واستشراف ما هو كامن وراء خطابه من أصول، وضوابط، تحكم منظومته الفكرية، وذلك من خلال كتاب (**المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**) للإمام أبي إسحاق الشاطبي، الذي يشكل "**مدونة**" نحوية هائلة، و"**دائرة**" معارف نحوية، غزيرة الثروة، قصد فيها الإمام الشاطبي – من خلال تحليلاته المنصبة على نص الألفية في لفظها ومعناها – أن يربط الفروع النحوية بقواعدها الأصولية في تأطير دقيق ومنضبط. وهي قراءة من الداخل؛ أي: من داخل الخطاب النحوي، أصولاً وتاريخاً، وضمن معطياته الخاصة، وبأدواته المعرفية؛ خاصة أنه يغلب على الظن أنه لم يُكتب بعد عن الفكر الأصولي النحوي، ولم يقع تقويمه بكيفية شاملة، بعيداً عن اعتماد قراءة مصادر المتأخرين وحدهم، أو من غير إسقاط لمفاهيم لسانية حديثة عليه، أو تقليد لبعض الرؤى الاستشراقية.

وقد أدرت البحث حول نقاط ثلاث، هي:

الأولى: النحو العربي وإشكال القراءة.

الثانية: لماذا الشاطبي، وكتابه المقاصد؟

الثالثة: أصول الخطاب النحوي، وهي لب البحث، وقد تناولت فيها محاور ثلاثة:

أولها : الخطاب النحوي و ضبط مجاري كلام العرب.

ثانيها : الخطـاب النحـوي ومنـطق اللـغة.

ثالثها : الخطـاب النحوي وثنائية الأصل والعدول.

والله الموفق.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، يَمْنَحُ الْحَوْلَ كُلَّ يَدٍ تَمْتَدُّ ضَارِعَةً فِي صِدْقٍ، تَرْجُو حَوْلَهُ. وَالصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلى سيدِنَا مُحمَّدٍ خَاتم النَّبيين مَنْ لَا نَبِي بَعْدَه، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ حَفِظوا للإِسْلَامِ عِزَّهُ وَمَجْدَه، وعَلَى حَمَلةِ العِلْمِ الَّذينَ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْريفَ الغَالِينَ، وانْتِحالَ الْمُبْطِلينَ، وَتَأْويلَ الجَاهِلِينَ، فَبَلغَ فِيه كُلٌّ جَهْدَه.

وَبَعْدُ،،،

النحو العربي وإشكال القراءة:

فقد انتهيت في دراسة سابقة[١] إلى أن النحاة في وصفهم للنظام اللغوي في العربية، وبيان القوانين التي تحكم الاستعمال الصحيح، والتعليل لها، كانوا يتلمسون "**طريقة العرب**" و"**معهود خطابها**" انطلاقاً من طبيعة الظواهر اللغوية، والأصول المستحكمة فيها، والاستدلال بها على خصائص النظام النحوي، **وذلك من خلال أسس منهجية كانت قائمة في أذهانهم، استظهروها، وصدروا عنها، وإن لم يُعنوا بإيضاحها، عنايتهم بإجراءات التحليل اللغوي**. فأقاموا خطاباً نمت أصوله، وتشكلت ملامحه، وتبلورت أسسه في ضوء النظر في اللسان العربي، وخصائصه، ومراتب كلامه، **وكان ذلك من خلال "مدونة" مؤطرة بزمان ومكان، أبرز نصوصها: القرآن الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً**؛ ففي ضوء خصائص الخطاب في هذه "**المدونة**" ومقتضى "**طريقة العرب**" و"**معهود خطابها**" و"**نهجها في بناء الكلام**" تشكلت خيوط "**النظرية النحوية**".

وتحرير هذا يظهر معه أن كثيراً مما عرف عن "**التفكير النحوي**" في العربية – اعتماداً على قراءة مصادر المتأخرين وحدهم، أو إسقاطاً لمفاهيم لسانية حديثة عليه، أو تقليداً لبعض الرؤى الاستشراقية – يحتاج إلى إعادة نظر، من خلال قراءة متواصلة، في:"**تراث أهل هذا العلم**" وخاصة في "**نصوصه المؤسسة**" و"**ضوابطه الثابتة**" التي تجعل منه "**منظومة فكرية**" متماسكة، لكل عنصر منها مكانه اللائق به، ودوره المضبوط فيها، وهو ما ينفي الزعم بأن "**الفكر النحوي**" في "**خطابه**"

ليس سوى ركام من شتات المعطيات، ومتباين الأقوال والآراء، أو مسائل منفصلة بعضها عن بعض، أو أنه مدين بحضوره الفكري للتراث اليوناني!! وهذا كله وهم مؤسس على وهم، كما جاء في بعض القراءات اللغوية الحديثة[٢] وكأنها تقرأ نحواً آخر في لغة أخرى عند قوم آخرين!! وهي قراءات – في كثير منها – بعدت عن فهم كلام القدماء، فاعتمدت على ما كتب عنهم، وهذا باب من أبواب فساد العلم؛ إذ ليس من الصواب أن تقرأ عن العالم، ولا تقرأ العالم، ثم تكتب من خلال قراءتك عنه، لا من خلال قراءتك له. كما أن بعض تلك القراءات يصدر عن رؤية استشراقية[٣] مسكونة – على الرغم من تظاهرها بالموضوعية، وتنظيم مادتها وترتيبها – بهاجس البحث عن تجليات فكر الآخرين في الفكر العربي الإسلامي، واللهث وراء الأصول غير الإسلامية فيه، وتلمس ذلك في "**خطاباته**" المتعددة، نحواً وفقهاً وكلاماً وفلسفة، مع تسيب واضح في التفسير، وإسقاط غريب في الفهم والتأويل؛ ذلك أن "**الرؤية الاستشراقية تقوم من الناحية المنهجية على معارضة الثقافات، على قراءة تراث بتراث. ومن هنا المنهج الفيلولوجي الذي يجتهد في رد كل شيء إلى أصله. وعندما يكون المقروء هو التراث العربي الإسلامي، فإن مهمة القراءة تنحصر في رده إلى أصوله اليهودية والمسيحية والفارسية واليونانية والهندية...**"[٤].

فلا يجوز – إذن – أن ندرس "**الخطاب النحوي**" منقطعاً عن تلك الرؤية التي أنتجته، كما لا يمكن أن يُقدم اليوم "**تنظير**" للظاهرة اللغوية في العربية، بمعزل عن "**تنظير**" القدماء لها، و"**ضوابطهم**" في بناء أصول العربية، ووضع "**أجرومية**" اللغة، في تواصل حميمي واع بين القديم والجديد، وذلك هو الطريق القويم إلى كل تحديث فكري، إن رمنا التحديث والتجديد. وبذلك "**تكون العلاقة بين الباحث وما يدرسه من تراث العلماء، علاقة حية منتفضة، تبعث في الدارس الأصالة والتمكن. ودعنا من تلك المقالة المكتهلة من وجوب أن نأخذ من التراث ونرفض، فإن هذا مما لا تجوز الإشارة إليه؛ لأنه من المعلوم علم ضرورة، هكذا الناس في كل زمان ومكان، يأخذون ويتركون، ولم تكن الحواشي والتقارير إلا لتقبل وترفض**"[٥]. **وفي ظل غياب دراسة تراثية تأصيلية شاملة للفكر النحوي**، و"ضوابطه" المتحكمة فيه، منهجاً وتنظيراً، يبدو "**الفكر النحوي**" القديم

أحكاماً لا رابط بينها، كما يبدو الحديث منه، منعدم الأصول، منبتاً، هجيناً، بل لا يمكن في غياب "**النظرية النحوية**" وبيان أصولها في خطابهم، الحديثُ عن "**نظرية نحوية عربية**" أصلاً، فيضيع القديم والجديد معاً!!.

من هنا تأتي تلك القراءة لـ(**أصول الخطاب النحوي**) في كتاب: (**المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**)[٦] **لعلم من أعلام الفكر الإسلامي، استطاع أن يقدم عطاءات متميزة سواء على مستوى المنهج الأصولي وعلم المقاصد الذي اكتمل بنيانه على يديه، أو على مستوى المنهج النحوي، فقد استوعب بعقله الشامل الفكر النحوي لدى السابقين عليه، وأقام منه** "مدونة" نحوية تعد أجل ما عرف من شروحات الألفية، وهو الإمام المجتهد المجدد، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي، الشهير بـ الشاطبي (ت:٧٩٠هـ)[٧]. وهي قراءة من الداخل؛ أي: من داخل الخطاب النحوي، أصولاً وتاريخاً، وضمن معطياته الخاصة، وبأدواته المعرفية، وفي إطار القضايا التي أثارها أو نتجت عنه، واستشراف العلاقة بين تنظيراته الأصولية الكبرى ومسائله المتفرعة عنها؛ فدرسُ الخطاب النحوي، ومقاربة بنائه الداخلي، يفتح نافذة جديدة على هذا التراث، ويوسع من آفاق رؤيتنا له، وإدراكنا لخصائصه الأصولية "**الإبستيمولوجية**" والمنهجية، التي بها تنضبط معاقد هذا العلم.

لماذا الشاطبي، وكتابه المقاصد؟

يأتي هذا البحث ضمن العناية بـ"**قراءة نصوص التراث وتحليلها**" – في إطار الجدلية القائمة في حياتنا الثقافية بين "**التراث**" و"**الحداثة**" – وهي عناية مفادها: أنْ لا مفر من أن يُفرغ الباحث ذاته على تراث أمته، كما أنه لا مفر من أن تكون "**معطياته**" هي مردود هذا التراث، مصبوغاً بقلبه وعقله، إن رمنا المراجعة والتأصيل، والتجديد والازدهار لعلومنا، وذلك عبر "**القراءة**" التي تتيح استعادة التراث واسترداده، "**واستعادته حمله على المنظور المنهجي المتجدد، وحمل الرؤى النقدية المعاصرة عليه**"[٨].

ويعود اختيار الشاطبي، وكتابه: (**المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**) محوراً لتلك القراءة، واستشراف أصول(**الخطاب النحوي**) من خلالها، لعدة أسباب، من أبرزها:

أولاً: أن الشاطبي عالم موسوعي، فقد "**كان أصولياً، مفسراً، فقيهاً، محدِّثاً، لغوياً، بيانياً، نظّاراً..إماماً مطلقاً، بحاثاً، مدققاً، جدلياً، بارعاً في العلوم..**"[٩] وكان الشاطبي يتدافع في نفسه وفكره أمران، **أولهما: ولع شديد بالاجتهاد، وثانيهما: إحساس مفرط بقوة عقله، وسعة علمه**، يحدثنا عن نفسه، فيقول:"وذلك أني – ولله الحمد – لم أزل منذ فُتق للفهم عقلي، ووجِّه شطر العلم طلبي، أنظر في عقلياته وشرعياته، وأصوله وفروعه، لم أقتصر منه على علم دون علم، ولا أفردت من أنواعه نوعاً دون آخر، بحسب ما اقتضاه الزمان والمكان، وأعطته المُنَّة المخلوقة في أصل فطرتي، بل خضت في لججه خوض المحسن للسباحة، وأقدمت في ميادينه إقدام الجريء، حتى كدت أتلف في بعض أعماقه، وأنقطع من رفقتي التي بالأنس بها تجاسرت على ما قدر لي، غائباً عن مقال القائل، وعذل العاذل، ومعرضاً عن صد الصادِّ، ولوم اللائم"[١٠]، ثم هو – مع ما يتسم به من موسوعية علمية – صاحب رؤية منهجية تقوم على:"**التحري والتدقيق**"[١١] **مع عناية فائقة بـ**"**الأصول والكليات**" و"**إدراك**" لما يمكن أن يترتب على تلك الأصول والكليات من قواعد وفروع، وقدرة على"**تحرير**" الإشكالات الممكن طرحها أمامها، يهيئه في ذلك ما سمعه مراراً من شيخه الزواوي، ووقف عليه بنفسه في كتب المعلم الثاني، الفارابي، من تأكيد "**شروط**" العالِم الذي يجب أن يمتلك "**منهجية**" علمه امتلاكاً كاملاً، وهو ما حكاه في كتابه الإفادات والإنشادات[١٢] فيقول:"**كثيراً ما كنت أسمع الأستاذ أبا علي الزواوي يقول: قال بعض العقلاء: لا يسمى العالم بعلم ما عالماً بذلك العلم على الإطلاق، حتى تتوفر فيه أربعة شروط، أحدها: أن يكون قد أحاط علماً بأصول ذلك العلم على الكمال. والثاني: أن تكون له قدرة على العبارة عن ذلك العلم. والثالث: أن يكون عارفاً بما يلزم عنه. والرابع: أن تكون له قدرة على دفع الإشكالات الواردة على ذلك العلم. وهذه الشروط رأيتها منصوصة لأبي نصر محمد بن محمد الفارابي الفيلسوف في بعض كتبه**"[١٣].

ومن ثم لفت انتباه كثير من الباحثين الذين حاولوا تعرف عطاءاته المتميزة، وخاصة منهجه المقاصدي في كتابه (**الموافقات**) وبيان المنهج الفقهي والفكري لهذا المنهج[١٤]، ومدى تجاوزه للمنظومة المعرفية والفقهية التي كانت سائدة في عصره.

والمتأمل في هذه الدراسات يجدها تمحورت في مجالات عديدة من فكره، لكن الجانب اللغوي، وخاصة النحوي منه، لم يلق الاهتمام اللازم؛ إذ يلاحظ غياب الدراسة الهادفة إلى استخراج منظومة الشاطبي النحوية، وسيحاول هذا البحث سد هذه الثغرة.

ثانياً: أن كتابه (**المقاصد الشافية**) مع أنه شرحٌ لأرجوزة ابن مالك "**الخلاصة**" المعروفة بـ"**الألفية**"؛ شرحٌ للنص كله، ما كان منه مشكلاً، وما كان منه واضحاً، غير أنه:

* يشكل "**مدونة**" نحوية هائلة، و"**دائرة**" معارف نحوية، غزيرة الثروة، قصد فيها الإمام الشاطبي –من خلال تحليلاته المنصبة على نص الألفية في لفظها ومعناها– أن يبسط[١٥] من المآخذ الحُكمية العربية ما يسوِّغ أن يقع تعليلاً لمسائله، وأورد فيها من التنبيه على الخلاف في المسائل الموردة فيه ما وسعه إيراده، وبسط القواعد الكلية والقوانين العاقدة مما ينبغي بسطه ولا يسع اختصاره، وربط الفروع النحوية بقواعدها الأصولية في تأطير دقيق ومنضبط. وهو تلازم واضح في كتابه (**المقاصد**) فتجده فيه يذكر الآراء النحوية، ثم يحللها تحليلاً يربطها بقواعدها الأصولية، والإشارات الكليات العامة المتحكمة فيها[١٦]؛ لكونها ضوابط تضمن الاستنباط الموضوعي للأحكام، وتمكِّن من استكشاف منطق الخطاب المراد إبرازه؛ وهو ما يجعل مؤلفه هذا غنياً بأصول الخطاب النحوي، بل نستطيع القول: إنه نثر في كتابه المقاصد "**علم الأصول العربية**" كما يسميها الإمام الشاطبي[١٧]وهي مقالات وتحقيقات، يعني بها:"**أصول تلك القوانين، وعلل تلك المقاييسِ والأنحاءِ التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها، مأخوذاً ذلك كله من استقراء كلامها**[١٨] وعبارته الأخيرة:"**مأخوذاً ذلك كله من استقراء كلامها**" دليل على أن علماءنا – رحمهم الله – كانوا يتفقدون كلام العرب كله، ويستقصونه؛ ليستخرجوا طرائقهم، وسننهم في كلامهم، وأن علوم العربية، والنحو منها، كانت بهذا التقصي ومنه، على ما سيأتي بيانه.

* أن هذا الشرح يهتم بالخطاب النحوي في نصوصه المؤسسة، عند الخليل، وسيبويه، والسيرافي، وأبي علي الفارسي، وابن جني (**صنيعة الفارسي، وناشر**

علمه) كما يقول الشاطبي[١٩] ومن في طبقتهم من فقهاء العربية، الذين ينطوي علمهم على باب جليل تأسس على أصول فكرية، واعتبارات عقلية؛ فقد نقل الشاطبي في كتابه (المقاصد) كثيراً من تراث هؤلاء الكَمَلة من علمائنا – رحمهم الله – وقرأه قراءة متبصرة، لا قراءة منفعل فَرِق؛ إذ أجدى طريقة لاكتساب العلم عنده، هي:" **أخذه عن أهله المتحققين به على الكمال والتمام**"،[٢٠] وهذا يقتضي من المتعلم:" **أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد؛ فإنهم أقعد به من غيرهم من المتأخرين**"[٢١]، **ولعل في هذا الاعتراف ما يفسر عنايته الفائقة بكلام المتقدمين من النحويين؛** "**فالمتقدم أعرف بمآخذ هذا الكلام من المتأخرين؛ ولذلك نرى الحذاق يعتنون بقواعد المتقدمين، ويتحامون الاعتراض عليهم، بل يقلدون نقلهم وقياسهم، ويحتجون لهم ما استطاعوا، مراعاة لهذه القاعدة، فيظن الشادي في النحو أن ذلك من باب التعصب للمذهب، وليس كذلك فاعلم**"[٢٢]، ومن ثم تراه كثيراً يعيب على المتأخرين بُعدَهم عن تنظيرات المتقدمين، وفهم مقولاتهم في هذا العلم، فتراه، مثلاً، يقف عند مقولة من مقولات سيبويه، مما تعد أصلاً من أصول هذا العلم، فيعقب عليها بقوله: "**فليعلم الناظر أن قول إمام الصنعة (يعني: سيبويه) :"قف حيث وقفوا ثم فسر" أصل عظيم، لا يفهمه حق الفهم إلا من قتل كلام العرب علماً، وأحاط بمقاصده. وكثيراً ما تجد ابن مالك، وغيره من المتأخرين، يعتمدون أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لابسوا العرب، وعرفوا مقاصدهم**"[٢٣].

والحقيقة أن المتأمل في هذا الشرح لا يملك إلا أن يعجب لذلك الزخم المتنوع من مقولات الأقدمين وتحقيقاتهم، وطرائقهم في النظر في اللسان العربي، والرجوع بالمسائل إلى أصولها، مما يعتقد معه – بحق – أنه لا يوجد في نحو العربية كتاب حوى مثلها، "**وكأن ذلك النشاط الفكري الراجع إلى القرن الثامن الهجري، جاء كتعويض (هكذا) عما أصاب العلم الإسلامي من انتكاسة وتراجع في سائر المجالات، وكمحاولة (هكذا) لاسترداد النفس، وإعادة الحيوية لهذا الجسم المريض، جسم أمة الإسلام الذي تكاد قواه تخور أمام أخطار الفتن الداخلية والخارجية. لقد كان الشاطبي من بين أولئك الذين عانوا من الفساد المستشري، خاصة فيما تبقى من بلاد الأندلس المتداعية في ظل دولة بني نصر**"[٢٤].

* كما أنه شرحٌ يتسم بمنهجية الطابع الفقهي، وفيه نفَسُ الفقهاء، فترى الإمام أبا إسحاق الشاطبي فيه يتدسس في أعطاف أرجوزة ابن مالك؛ لاستخراج ما خفي من علم الرجل، يتدسس داخل الألفاظ، وداخل المباني، تدسساً يكشف له عن خباياها، وسرها، وفقهها، ومقاصدها؛ إذ "**ليس في هذه الأرجوزة – في الغالب – لفظة لغير معنى، ولا لمجرد ضرورة وزن أو قافية، بل كل لفظ فيها تحته معنى أو معان، فقد أخلاها من الحشو إلا نادراً، حتى إنه كثيراً ما يشح بالألفاظ إذا فهم معناها.. وقد يأتي بالمثال ليستقرئ منه شروط الباب أو قانونه؛ حرصاً على قلة الألفاظ وكثرة المعاني...لا ينقص ذلك عن المطلوب المقصود، ولا يختل له فيه قانون**"[٢٥]، ولهذا تراه في هذا الشرح دائم الدعوة إلى ضرورة الالتفات إلى العلل والمقاصد، ودرس النص من خلال عطاءاته المقاصدية، وعُرْف استعمال مؤلفه[٢٦] و"**النزول إلى مقام صاحبه؛ لبيان ارتضاء ما ارتضاه، وتزييف ما زيفه**"[٢٧]؛ ومن ثم أتى، كما يقول: "**شرحاً يوضح مشكلها، ويفتح ويرفع على منصة البيان فوائدها، ويجلو في محك الاختيار فرائدها، ويشرح ما استبهم من مقاصدها، ويقف الناظر فيها على أغراضها من مراصدها**"[٢٨]. وقد وضح الشاطبي ذلك، معللاً منهجيته الفقهية في تحليل الألفية، بأن ابن مالك لما كان في "**تعويله على الإشارة بالتمثيل، وعقد الضوابط بها، والاتكال على المفهوم، والإتيان بالعبارات الغامضة المعاني، ما يدل على أن صاحبه قصد أن يشترك في النظر فيه الشادي والمنتهي؛ فلذلك حمَّلت العبارة ما تحتمله في باب المفهوم والمنطوق، وخدمتها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمكن، وتتبعت قواعده الكلية وعرضتها على أصول العلم.. وقد سلكت فيه مسلك شيوخي – رضي الله عنهم – في: البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير، والتنقير عن دفائن اللفظ، وبتتبعه بقدر الإمكان، والاعتراض وإيراد الإشكال، والاعتذار عن اللفظ المشروح.. وعدم الوقوف وراء اللفظ تقليداً دون أن يتحرر معنى الكلام، أو يظهر وجهه**"[٢٩].

وهذا منهج في تحليل الخطاب يقوم على "**استثمار النصوص**" من خلال: "**فحوى الكلام**" و"**بساط التخاطب**"[٣٠]، وهو دائماً منهج الفقهاء، وهم يستنبطون الأحكام الأصولية من النص، قرآناً وسنة، وهم أيضاً يستنطقون الأدلة، ويشرحون وجه الدليل، وهم يتحدثون عن الفرق بين دلالة اللفظ والدلالة باللفظ، وهم يتحدثون عن استدرار المعاني من: منظومها، ومفهومها، ومعقولها، والالتفات إلى المعاني والعلل

والأمارات وغيرها من القرائن والسياقات، وكأنهم بذلك يؤسسون، مع علم الكلام، لأصول التفكير في الإسلام "الذي يهدم بأصوله العلمية كل تجريدات ومتاهات المنطق الأرسطي"(٣١)، وقد وضعوا ضوابط لتقنين منهج لفهمٍ معقولٍ ومضبوط للنص، واستنباط معانيه ومقاصده، وضبط طريقة تأويله، وحرروها فلا تدع شيئاً في الكلام إلا استخرجته، ولا تستخرج من الكلام إلا ما يحتمله؛ لأنها إن تهاونت في الأول أضاعت من دين الله ما هو منه، وإن تهاونت في الثاني أدخلت في دين الله ما ليس منه؛ ومن هنا كانت تحليلاتهم وضوابطهم من أصح وأرقى ما يجب أن يدرس في باب تحليل البيان، وتفسيره، وتأويله وتذوقه، شعراً كان أو نثراً، كما يقول شيخنا محمد أبو موسى"(٣٢)؛ ومن ثم فإن الفقهاء، والأصوليين منهم "**دققوا في فهم أشياء من كلام العرب، لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون**"(٣٣).

وقد تجاوز الفقهاء بتلك المنهجية في تحليل الخطاب، النظرَ في الخطاب القرآني، ذي المصدر الإلهي، إلى تفسير النصوص، ذات المصدر البشري، وفهمها واستثمارها، وهو ما فعله الإمام الشاطبي، فقيه قرطبة، في تحليله الألفية، وشرح مسائلها، مقتدياً في ذلك بما شهده وعرفه وأخذه عن أشياخه و طرائقهم، ومنازعهم في البسط والتعليل، وضرب المسائل بعضها ببعض، والاتساع في التنظير، والإمتاع في المسألة المنظور فيها(٣٤)، فلا "**يقنع بالفهم البرَّانيِّ فيه**"(٣٥) بل يعمل على "**فك معمياته، وفتح مقفلاته. على أني بكلامه استدللت على كلامه، وبنوره اهتديت في بيداء استبهامه إلى رفع أعلاه**"(٣٦) ومقصده في هذا: "**استيعاب ما يسر الله من الكلام على ألفاظه، وما احتملته بمنطوقها أو مفهومها، وتفصيل مجمل ما ذكر؛ لتتضح معانيه، وتكثر مسائله، وتعظم الفائدة به، ويكون عوناً للناظر على التهدي إلى النظر والبحث والاستنباط، فيه وفي غيره، مما يحتمل ذلك النظر، ولا يكون تعسفاً على مقصده**"(٣٧)؛ ومن ثم ترى فيه استيعاباً كاملاً للمسألة، وحصراً بارعاً مستقصياً لكل ما قيل فيها، وفهماً عميقاً، ثم مناقشة ومحاورة، واستنطاقاً وتشقيقاً وتفريعاً(٣٨)، وتحريراً لمصطلحات ابن مالك(٣٩) وتوجيهاً لما تعارض من أقواله بضبطها؛ لئلا تظل متضادة في ذاتها(٤٠)، وتعديلاً في

بعض أبياته؛ ليتم المقصد، وليستقيم له النص؛ فلا يكون فيه إشكال ولا مقال[٤١].
ومن ثم تتجلى القيمة العلمية لهذا الكتاب؛ مما جعل التنبكتي يصفه بأنه شرح جليل "**على الخلاصة في النحو، في أسفار أربعة، لم يؤلف عليها مثله بحثاً وتحقيقاً**"[٤٢].

أصول الخطاب النحوي في كتاب "المقاصد":

تعرف "**الأصول**" في الفكر العربي الإسلامي، بأنها: "**قضايا العقول، وهي: القواعد والأسس التي يبنى غيرها عليها، والأصول التي يرد ما سواها إليها**"[٤٣]. ومعنى ذلك: أن "**أصول الخطاب النحوي**" ميدان يتجاوز التفكير في اللغة إلى البحث عن مؤسساتها الكلية، والوقوف على منطقها الداخلي، ومعالجة فلسفة النحاة في "**التعليل**" و "**التقعيد**" و"**التأصيل**" من خلال استشراف الأدلة والمصادر التي بنيت عليها، والطرق المنهجية التي تبحث في أسس القواعد، ومسالك استنباطها، والمفاهيم الإجرائية التي اعتمدها علماؤنا، صراحة أو ضمناً، في دراسة العربية، ورصد خصائصها؛ إذ كانوا يصدرون – باطراد – عن "**أصول**" ثابتة، تمثلها النحاة منذ الحضرمي، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل، ويونس، وسيبويه، والكسائي، والفراء والمبرد، ومن في طبقاتهم من العلماء، وإن كان استخراج هذه "الأصول" في إطار "تنظيري" قد جاء في طبقة مَن بعدهم، حينما قاموا باستقراء مذاهب سلفهم في وصف الظاهرة النحوية، وتفسيرها، وبيان أصول خطابهم النحوي. غير أنه لم تحظ أصول الخطاب النحوي بكثرة التآليف[٤٤] كما حظي غيرها من الخطابات الأخرى في فكرنا العربي الإسلامي[٤٥]. وباختصار فإن "**أصول الخطاب النحوي**" يراد بها: "**منهج**" الفكر النحوي، و"**منطقه**" الذي صدر عنه في بناء" **نظريته**"؛ أي: أن "**الأصول**" بحث في ما وراء النحو، يتجاوز حالات: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، إلى اكتشاف ما وراء هذه الحالات من أصول وضوابط، وحكم وأسرار.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الإمام أبا إسحاق الشاطبي كان معنياً ببيان الأصول المؤسسة للخطاب النحوي، وبسْطِها في كتابه (**المقاصد**)، وكان يشير إليها كثيراً بأنها "**علم الأصول العربية**" انطلاقاً من "**رؤية**" تستهدف الوصف والتعليل،

وبسط القواعد الكلية، والقوانين العاقدة، وضبط قياساتها، وتعليل شذوذاتها، والتنبيه على: "**أصول تلك القوانين، وعلل تلك المقاييسِ والأنحاءِ التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها، مأخوذاً ذلك كله من استقراء كلامها**". وقد أبان أنّ في هذا العلم دفائن وأسراراً، طريق العلم بها الروية والفكر، ولذلك فإن الناظر في كتابه، كما يقول: "**لَيطَّلِعُ منه على كثير من أسرار علم اللسان، ودفائن سيبويه وغيره من علماء هذا الشأن، التي من قصر إدراكه دونها لم يَحْلَ في هذا العلم بطائل، ومن ضاق فهمه عنها فاسم الإمامة عنه زائل**"(٤٦).

وهذه الأسرار، وتلك الدفائن، تمثل الأصول المؤسسة للخطاب النحوي ومنهجيته، وهو ما سيقوم البحث – في جملته – على استبانة ملامحها، وبيانها، ولملمة شتاتها في كتاب (**المقاصد**) والتدليل عليها، من خلال محاور ثلاثة(٤٧):

أولها: الخطاب النحوي و ضبط مجاري كلام العرب.

ثانيها: الخطاب النحوي ومنطق اللغة.

ثالثها: الخطاب النحوي وثنائية الأصل والعدول.

المحور الأول
الخطاب النحوي وضبط مجاري كلام العرب

انطلق الخطاب النحوي، بل الفكر البياني كله، في تنظيره للعربية من قضية تقنين الفهم عن الشرع، والوصول إلى مستوى التفهم له، وهو ما يعرف بوظيفة "**الفهم والإفهام**"[٤٨]؛ أي: فهم القرآن الكريم، كتاب الله المبين، الذي هو أصل الدين والدنيا، والمعتمد، وإفهامه الآخرين. تلك الوظيفة التي شكلت دوماً مفهوماً أساسياً في الخطاب النحوي، وخاصة في نصوصه المؤسسة، كما نرى في الكتاب لسيبويه" **الذي لم يُر في زمانه مثله، فهماً لكلام العرب، وشرحاً لمقاصده**"، كما يقول الإمام الشاطبي[٤٩].

وبما أن القرآن الكريم قد نزل بلسان العرب، وخاطب، أول ما خاطب، أهله "**على حسب ما يخاطب به بعضهم بعضاً، وعلى ما يتعارفون بينهم.. فإذا جاء في القرآن من خطاب الله للعباد على ذلك التقرير، فلا نكر فيه؛ بناء على أن كتاب الله أنزل على قانون كلام العباد**"[٥٠]، ولذلك كان الخطاب القرآني، موصولاً في ألفاظه ومعانيه، بما درج عليه العرب من طرق في البيان، وأساليب في التعبير، وإن كان مبايناً لما ألفوا من القول، منقطعاً عنه، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾[٥١]، وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ﴾[٥٢]. فلا يستقل أحد – إذن – بفهم القرآن، ومن ثم الشريعة المباركة كلها، إلا بفهم اللسان الذي به نزل، وقد تأسس على هذا قول الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات: "**كل معنى مستنبط من القرآن، غير جار على اللسان العربي، فليس من علوم القرآن في شيء، لا مما يستفاد منه، ولا مما يستفاد به. ومن ادعى فيه ذلك فهو في دعواه مبطل، وقد مر في كتاب (المقاصد) بيان هذا المعنى والحمد لله**"[٥٣].

ومن ثم أصبح من المحتم اعتبار "**مجاري العرب في كلامها**" و"**معهود**

خطابها" و"**عرفها المستمر في لسانها**" و"**أنحائها في استعمال اللغة**" ضابطاً لفهم القرآن الكريم، بل لفهم الخطاب الشرعي عموماً، فلا يُتكلف في فهمه فوق ما لا تحتمله ألفاظها، ولا يدل عليه استعمال تراكيبها، أو أن تُحْمَل دلالته على ما لا تقتضيه أعرافها، ويجب الاقتصار في الاستعانة على فهمه على كل ما يضاف علمه إلى العرب، جاء في الموافقات(٥٤): "**أنه لابد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين، وهم العرب، الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عرف فلا يصح أن يُجرى في فهمها على ما لا تعرفه، وهذا جار في المعاني والألفاظ والأساليب**"(٥٥).

وإذا كان العرب الذين يعرفون اللسان الذي نزل به القرآن قد ذهبوا، فإن العلماء قد صاغوا هذه السليقة المغروسة في طبائعهم، وحللوها، وصيروها هي نفسها قواعد وأصولاً تضبط أزمَّة هذا اللسان، وهذا واضح لمن يمعنون في مقالة الخليل، ويونس، وسيبويه، والكسائي، والفراء، ومن في طبقتهم من علماء العربية. وعلى ضوء من هذا كله نستطيع القول: إن الخطاب النحوي انطلق من: "**ضبط ما تكلمت به العرب**"(٥٦)، و"**مزاولة العرب، ومداخلة كلامها، وفهم مقاصدها**"(٥٧)، والتنبيه على ما يكون ترك التنبيه عليه من كلامها "**مخلاً بالفهم، مخيلاً لما لا يستقيم**"(٥٨)، محاولاً من خلال ذلك "**ضبط**" الأسس اللغوية و"**تقعيدها**" و"**تقنينها**" بوصفها قواعد لفهم الخطاب الشرعي وتأويله، و إدراكِ متصرفات خطابه في جوانبه اللغوية، و تفويتِ الفرصة على كل محاولة للاستئثار بالنص واستغلاله، و"**الخروج به عن قصد العرب، والجري على مجراها**"(٥٩)، ومن ثم صار من قواعدهم في فهم "**النص**" وضبط: "**الواجب**" و"**المندوب**" و"**المباح**" و"**المكروه**" و"**المحرم**": "**الوعي بخصائص اللغة، ودلالتها الإفرادية والتركيبية، بحيث تستنبط الدلائل وفق قواعد اللسان العربي، ومواضعاته الدلالية عند نزول النصوص وورودها**"(٦٠)، ولهذا "**كانت المباحث اللغوية للأصوليين الأوائل خاصة، تعكس رغبة واضحة في تفويت الفرصة على كل من يدعي "قراءة" النص المؤسس للشرعية في الإسلام، بعيداً عن "قوانين التأويل"**

المتمثلة في طرق الاستنباط، بقواعدها اللغوية والشرعية، وتشكل "صورية" هذه القواعد وعموميتها، محاولة استقرائية لكل الاحتمالات الدلالية للشرع ولنصوصه، إلى درجة نشعر معها بصعوبة توظيف الشريعة توظيفاً سلبياً ذاتياً، من أي طرف كان، إلا بالتعدي على تلك القواعد نفسها، وإلغاء اعتبارها" (٦١).

قام الخطاب النحوي – إذن – على ملحظ منهجي، مؤداه: أن الخطاب القرآني نزل على "**سنن العرب في كلامها**" ومن ثم أصبح "**كلام العرب وسننهم فيه**" مدخلاً إلى قراءة "**النص**" القرآني، وسبيلَ الناس إلى تلقي الخطاب الذي أنزله رب الناس، وإزالة ما قد يغبر فهمه من غبش وتجاوز، وقد استتبع ذلك وصف هذا اللسان وتقعيده، فراحوا يبحثون في خصائص كلام العرب، ومراتبه فيما ورد من مخاطباتهم(٦٢)؛ فوضع النحاة، بذلك، اللبنات الأولى في تحليل النص، والكشف عن طاقاته المتعددة، حتى تتمكن العقول من تدبر معانيه، وتذوق مجانيه "**التي لا يفضي بها إلا من اطلع على مآخذ العرب في كلامها، وعرف مآل مقاصدها. وهذا أمر مقطوع به عند أرباب هذا الشأن. ومن فهم كلام الأئمة في تواليفهم لم يخف عليه ما ذكر**" (٦٣).

وبهذا تكون "**المرجعية**" النحوية، التي أرسى دعائمها الفكر النحوي، وصفاً وتقعيداً، أصلاً مهماً من أصول تحليل الخطاب؛ فإن كل ما ينتهي إليه "**محلل النص**" من نتائج مشدود بثوابت، تلك "**المرجعية**" اللغوية، المرتبطة باللسان ومقتضياته، وهذه "**المرجعية**" هي إحدى الركائز الأساس في ضبط اللغة، وعدم العبث بمفاهيمها؛ إذ في ضوء هذه المعالم اللغوية يحلل السامع ذلك التركيب؛ لينفذ من تفكيكه إلى ما هو مكنون من المعاني والمقاصد(٦٤).

وكانت محاولة النحاة في ذلك ضمن منهج وصفي تقعيدي، تمخض عن أسس نظرية لغوية متكاملة، صوتاً، وصرفاً، ونحواً، في ظل الابتعاد عن منبعي الوحي والفصاحة، وفي ظل تفشي اللحن، نتيجة اختلاط العرب بغيرهم، إثر انتشار الإسلام، واستقرار الفتوح، فـ"**تغيرت تلك الملكة بما أَلَقى إليها السمع من المخالفات التي للمتعربين. والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما أُلقي إليها مما يغايرها لجنوحها إليه**

باعتياد السمع، وخشي أهل العلم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على الفهوم؛ فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة، مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه"(٦٥).

ومن هنا كان الخطاب النحوي معنياً بـ: "**الأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني**". ويُعنى بـ(**الأحوال**): وضع الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعاني المركبة. ويعنى بـ(**الأشكال**): ما يعرض في أحد طرفي اللفظ، أو وسطه، أوجملته، من الآثار والتغييرات التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني"(٦٦)، وكان من غايته: "**إحرازُ اللفظ عند التركيب التخاطبي للإفادة عن التحريف والزيغ عن معتاد العرب في نطقها، وما وقع عليه كلامها**؛ حتى لا يُرفع ما وضْعه في لسانهم أن ينصب أو يخفض، ولا يُنصب ما وضعه في لسانهم على أن يرفع أو يخفض، ولا أن يؤتى بما حقه أن يكون عندها على شكل وهيئة، على شكل آخر وهيئة أخرى، **بل يجري في ذلك على مهيع نطقهم، ومعروف تواضعهم**. فإن كان المتكلَّم فيه مما تقدمت العرب للتكلم به، وحفظ عنهم، لم يحرفه عما نطقوا به. وإن كان مما لم يحفظ عنهم من التركيب النطقي، إما لأنهم لم يتكلموا به، أو تكلموا به ولم يبلغنا، أو بلغ بعضاً ولم يبلغ بعضاً، أعملنا في ذلك المقاييس التي استقرأناها من كلامهم حتى توصلنا إلى موافقتهم، وحتى تقطع، أو يغلب على ظنوننا، أنهم لو تكلموا بهذا لكان نطقهم كذا"(٦٧)، والنحاة في ذلك: "**هم المؤتمنون على ما ينقلون؛ لأنهم شافهوا العرب، وعرفوا مقاصدها**(٦٨) و"**هم الذين قاموا بفرض الذبِّ عن ألفاظ الكتاب، وعبارات الشريعة، وكلام نبينا محمد صلى الله عليه وسلم... فهذا واجبٌ أن يعرَّف به، وهو من جملة حفظ الشريعة، والاحتياط لها، إذا كان هذا قصدهم، وعليه مدارهم، فهم أحق أن ينسب إليهم المعرفة بكلام العرب، ومراتبه في الفصاحة**"(٦٩).

ومن خلال هذه الوظيفة المحورية، ضبط "**مجاري ائتلاف الكلم وفق ما تكلمت به العرب**" التي انطلق منها الخطاب النحوي، يتضح لنا ما يلي:

- مركزية الاستقراء[٧٠] في الخطاب النحوي:

فإذا كانت مهمة الخطاب النحوي "**تقنين مجاري العرب في لسانها، ومعهود خطابها**"[٧١] فإن هذا يقتضي الاحتكام إلى معطيات موضوعية مستقراة من فهم لغة العرب، ومقاصدهم في لغتهم، بالسماع عنهم؛ إذ "**هم الحجة على الجميع**"[٧٢] واستقراءِ هذا المسموع، بتتبعه في مظانِّه المختلفة، ورواية كل شيء قام عليه اللسان العربي[٧٣] حتى لا يكون هذا الخطاب، في تقنينه، متجاوزاً حدود ما تألفه العرب، وخارجاً "**عن التزام ما التزمته**"[٧٤] و"**على هذا مبنى النظر في العربية**"[٧٥]، فالكلام الذي تتوفر فيه "**النحوية**" هو الذي يجري على أساليب أهل اللسان في تعليق الكلم بعضه ببعض، فلا ينافر أساليبها، وأنحاءها في لغتها، فلا بد أن يكون محكوماً بعبارة: "**وعلى ذلك كلام العرب**" وما عدا ذلك فـ "**مُطَّرح**"[٧٦].

وهذا يؤكد أهمية "**استقراء السماع**"[٧٧] و"**تنزيله على كلام العرب**"[٧٨] ومركزيته في الخطاب النحوي؛ إذ "**ليس لك الخيرة في ذلك دون العرب**"[٧٩]، ومن ثم كان "**هو أصل الأصول في هذه الصناعة**"[٨٠]؛ فـ "**لا تجد مسائلهم التي يحتجون بها على القاعدة إلا على مقتضى ما استقرؤوا من كلامهم، لا على أمر مقيسٍ عُدم فيه السماع. فالقاعدة مبنية على التفسير بعد السماع، كما قال سيبويه: (قف حيث وقفوا ثم فسر)**[٨١]. **وأما إذا لم يكن في المسألة سماع، فلا يقول بالقاعدة مطلقاً أحد من المحققين، وإن رأيت أحداً منهم يعملها في موضع، فذلك اتباع للسماع عنده، لا إجراء لمجرد القياس**"[٨٢] بل إن حد النحو، كما نقله الإمام الشاطبي عن أبي علي الفارسي[٨٣]، هو: "**علم بالمقاييس، المستنبطة من استقراء كلام العرب. ويعني بالمقاييس: القوانين الكلية، الحاصلة في ملكة الإنسان من تتبع كلام العرب**"[٨٤]، فهو علم منتزع من استقراء كلام العرب، وأصله التتبع والنظر والاستنباط.

فالمناط كله، إذن، والمدار على الاستعمال، وعلى ما نطقت به العرب فعلاً، وليس الأمر أمر وضع معايير، أو فرض مذاهب، بل وصف للغة، وملاحظة لما نطق به أهلها، ثم بناء ضوابط وقواعد على ما سمع منها في مظانِّها المختلفة؛ "**لأنهم عن السماع**

يخبرون لا عن آرائهم"[٨٥]؛ إذ "**لا رأي مع السماع؛ لأنه نقل لغة، واللغة لا تثبت بالرأي**"[٨٦] والشيء "**إذا ثبت لغةً، قلا مقال لأحد، لسيبويه ولا لغيره مع السماع، ومن حفظ، فمحفوظه حجة على من لم يحفظ**"[٨٧]، فـ "**المصير إلى ما قالته العرب هو الواجب**"[٨٨]؛ أي: أن هذه الأحكام النحوية مستنبطة من كلام العرب؛ ولذا يجب عليك أن تستعملها كما استعملتها، ولا تخرج عن قياس كلامهم "**فما أبيح افعل، ودع ما لم يبح**"[٨٩] وكل تصرف في اللغة يجب أن يراعي المتكلم فيه الاستعمال، والسماع عن العرب "**إذ السماع هو الإمام المتبع**"[٩٠]، ولهذا لا ترى قاعدة صغيرة ولا كبيرة إلا وهي مقترنة بدليلها وبرهانها، بحيث إذا صار صير إليه[٩١].

فمقولات الشاطبي على اختلاف ألفاظها، ليس لها إلا معنى واحد، هو: إجماع الخطاب النحوي على أن التقعيد لكلام العرب، لا يقوم إلا على أساس واحد يحتكمون إليه جميعاً، هو: "**طريقة العرب في بناء كلامها**"، فإما أن يكون "**الكلام**" وفق ما قالت العرب فيتبع، وإما أن يعد خارجاً عن نظامها فيمتنع؛ لأنه "**إذا كان السماع معدوماً، فهو الدليل على عدم الجواز**"[٩٢]، وما كان النحويون "**ليمنعوا إلا ما دلهم الاستقراء على امتناعه**"[٩٣] ومن ثم نراه كثيراً ما يرد بعض المسائل؛ إذ هي خارجة "**عما عهد من كلام العرب**" و "**لم تسمع في كلامها**" و "**لم تعهد في خطابها**"[٩٤]، والأصل أنه: "**لا يستقيم أن يدعى ما لا يوجد في كلام العرب**"[٩٥]، وأنه: "**ليس لك أن تريد إلا ما أرادوا**"[٩٦].

وعليه، فلن تجد في النحو العربي قاعدة لم تستخرج من بين هذه اللغة، أو لم تُستقرأ في كلام العرب، وطرائقهم في الإبانة عن معانيهم ومقاصدهم، أو على حد علمائنا: "**ضبط مجاري ائتلاف الكلم، وَفق سنن الكلام، ونصبته، وهيئته، المعهودة عند العرب**"؛ ومن ثم فإنك "**إذا حاسبت الجهاز النظري الذي وضعه النحاة العرب، لاحظت أنهم لم يقعوا فيما وقع فيه "كبار اللغويين" فقد كان الاستقراء أصل جهازهم وأساسه، على نفس القدر الذي كان جهازهم صورة للاستقراء، فلا الجهاز ضائق بمجردات الاستعمال، ولا وجوه الاستعمال متجاوزة للجهاز!**"[٩٧].

- حتمية القياس في الخطاب النحوي:

إذا كان كل خطاب في العربية لابد أن يكون جارياً على سنن اللغة، ومنطقها في البيان، ومن ثم كانت غاية الخطاب النحوي "**ضبط معهود العرب في كلامها**"(٩٨)، و"**ربط القوانين، وتثبيتها في النفس**"(٩٩)، و"**التوقي من تداخل القواعد، وانكسار الأصول**"(١٠٠)، و"**عقد القوانين فيما يمكن عقدها فيه**"(١٠١) "**ليقيموا منه قوانين يحذى حذوها**"(١٠٢)، و"**يعد الخارج عنها، خارجاً عن كلام العرب**"(١٠٣)، فلا غرابة، إذن، أن ينزع منذ نشأته إلى الاهتمام بالظواهر "**المطردة**" أو "**القياسية**" التي يمكن صياغتها صياغة نظرية في شكل قواعد مقتضبة، مضبوطة بقياس، ويعزف عن الظواهر "**الشاذة**" أو الفردية؛ ومن ثم فهدف الخطاب النحوي "**إنما هو الكلام على قياس كلام العرب، فإذا أطلق القول فيه، فهو محمول على أصله الذي بني عليه. وأما السماع فإنما يتكلم فيه النحوي بالانجرار، وعلى جهة الاحتراز ألا يقاس**"(١٠٤)، وخاصة أن القوم رأوا "**كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً، فوسموه بمواسمه، وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب، فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز**"(١٠٥)؛ ومن ثم قيل: "**عليك بباب يطرد وينقاس**"(١٠٦).

ومعنى ذلك أن فكرة "**القياس**" هنا ليست غير متابعة كلام العرب، والسير على طريقتهم في إجراء اللغة، فهو: "**قانون مستنبط من تتبع لغة العرب، أعني: مفردات ألفاظهم الموضوعة وما في حكمها. كقولنا: كل واو متحرك ما قبلها تقلب ألفاً، ويسمى: "قياساً صرفياً" ولا يخفى أنه من قبيل الاستقراء. فعلى هذا: القانون المستنبط من تراكيب العرب إعراباً وبناء، يسمى: قياساً نحوياً**"(١٠٧).

ثم إن هذا القياس، **القانون المطرد الذي يُستظهر من استطراد كلام العرب**، يأتي على وجهين، بيَّنهما الشاطبي(١٠٨):

أحدهما: أن يُلحق بكلام العرب ما ليس منه؛ لجامع بينهما، من غير أن يبحث: هل قالته العرب أو لم تقله؛ لأن الاستقراء أفادنا أنها لو تكلمت به لكان على هذا النحو يقيناً أو غلبة ظن، وهو ما يعرف بأنه: "قياس مطرد، وطريق مَهْيَعٌ"(١٠٩)، وذلك كرفع الفاعل

والمبتدأ، ونصب الحال، والمفعول به إذا ذكر الفاعل، واتصال الضمير بالفعل وانفصاله عنه، وما أشبه ذلك، فتقول: قام زيدٌ، وضرب زيدٌ عمراً، وجاء مسرعاً، وأعطيتكه، وأعطيته إياه. من غير أن تقف، أو تنتظر ما تقوله العرب؛ لأن "**القائل بحكم في مسألة، قائل به، ولابد، في نظيرتها، إذا لم يظهر فرق**"(١١٠).

والثاني: أن تقيس، أيضاً، ما لم تقله العرب على ما قالته، لكن بعد البحث والتنقير: هل تكلمت به العرب أم لا؛ فإن كانت تكلمت به لزمنا العمل عليه، وإن خالف القياس الذي استقريناه في المسألة، ونترك القياس فلا نلتفته. أي: وإن خالف نظائر بابه، فيترك القياس عليها، وينطق به وحده، على ما سمع من العرب، ولا نقيس غيره عليه. وذلك إذا فهمنا من العرب من خلال الاستقراء "**الاقتصار على ما استعمل، فهذا هو الذي لا نستعمل منه إلا ما استعملته العرب**"(١١١)، وإن لم تكن قد تكلمت به أجرينا فيه ما حصل لنا من القياس، وحملناه على الأكثر.

هذا، وقد نثر الإمام الشاطبي، في كتابه المقاصد، كثيراً من الضوابط التي تحكم "**مدارج القياس**(١١٢) **في الخطاب النحوي، التي يمكن تمثلها على النحو التالي:**

١ – أن مبنى القياس على السماع، و استقراء هذا المسموع من كلام العرب؛ "**فإن النحويين لا يخترعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب، والقياس إنما يستعمل على المسموع.. وإنما الشأن القياس على ما سُمع**"(١١٣) فإن لم يكن ثمة سماع "**انهد ركن القياس**"(١١٤)؛ لأن "**القياس عند أهل اللسان تابع غير متبوع**؛ أي: تابع للسماع من العرب، فالسماع هو الحاكم على القياس، وليس السماع تابعاً للقياس، فلا يكون القياس حاكماً على السماع؛ ولذلك قال الإمام: (قف حيث وقفوا، ثم فسر)، فأخذ الناس هذا منه أصلاً يرجعون إليه"(١١٥). وعلى هذا المَهيَع جرى النحويون الأوائل "فالذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعد من صلب كلام العرب، وما لايعد، **لم يثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام، ولا نفوه إلا بعد الاستقراء التام. وذلك كله مع مزاولة العرب، ومداخلة كلامها، وفهم مقاصدها، إلى ما ينضم إلى ذلك من القرائن، ومقتضيات الأحوال، التي لا يقوم غيرها مقامها.** فبعد هذا كله ساغ لهم أن يقولوا: هذا

يقاس، وهذا لا يقاس، هذا يقوله من لا يقول كذا، وهذا مما استُغني عنه بغيره، إلى غير ذلك من الأحكام العامة، التي لا يفضي بها إلا من اطلع على مآخذ العرب، وعرف مآل مقاصدها. وهذا أمر مقطوع به عند أرباب هذا الشأن. ومن فهم كلام الأئمة في تواليفهم لم يخف عليه ما ذُكر... وإلا لكان نفيهم لذلك نفياً لما لا علم لهم بنفيه ولا إثباته، وهذا لا يصح أن ينسب إلى عدل منهم على حال، كما لا ينسب ذلك إلى فقيه أو أصولي أو غيرهما"(١١٦).

على أن الإمام الشاطبي في ذلك كله إنما يستنبط ويشقق من كلام أبي علي الفارسي – رحمه الله – الذي له في هذا الأصل كلام جامع، يقول فيه: "**لو لم يعاضد "القياسَ" "السماعُ" حتى يجيء السمع بشيء خارج عن قياس، لوجب اطراح "القياس" والمصير إلى ما أتى به السمع. ألا ترى أن التعلق بـ"القياس" من غير مراعاة السمع منه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم ؟!! فـ"القياس" أبداً يترك للسماع، وإنما يلجأ إليه إذا عدم في الشيء السمع، فأما أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عن الصواب بيّن. ألا ترى أنه يجوز في "القياس" أشياء كثيرة ثم لا يجيء به السمع، فيرفض ولا يؤخذ، ويطرح ولا يستعمل؟ لأن هذه العلل إنما تستخرج من المسموعات بعد اطرادها في الاستعمال، لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربية، فإذا أدى إلى خلاف ذلك، وجب أن ينبذ ويطرح، من حيث كان ضدّاً عما له وضعت هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم**"(١١٧).

٢ – أن ذلك المسموع المستقرأ من كلام العرب يأتي على وجهين:

أحدهما: ما كان على وضعٍ يتبين منه استمراره في كلام العرب، فيقاس عليه؛ لوروده وروداً يعتد بمثله في القياس، بحيث لا يسع في القياس عليه إنكار، وذلك من "**خلال السماع الفاشي، الذي لا يقال في مثله، ولا فيما قاربه: إنه نادر، ولا يقلل بربما**"(١١٨) أو "**بمجرد سماعه من غير وجود معارض له**"(١١٩) أو "**نحو ذلك مما يعطي أنه حجة**"(١٢٠)؛ إذ إن "**القياس لا ينبغي أن يُعمل جزافاً وكيف اتفق، بل ينظر في كلام العرب، بالاستقراء الصحيح، والتتبع الحسن، فما وجد مشهوراً عندهم لا يتحاشى**

من استعماله في النثر والنظم، ساغ القياس عليه، كان له معارض أو لا، لكن إذا كان المعارض نادراً اطُّرح ذلك المعارض، وأعمل القياس فيما اشتهر، وإن كان مشهراً مثله أعملا معاً". **وما وجد عندهم غير مشهور، بل كان نادراً، فإن كان لمعارض أشهر ترك الأندر للأشهر. وإن لم يكن له معارض أصلاً أُعمل. وإن كان إنما سمع في الشعر، إذا لم يقم دليل على أنه مما اختص بالشعر، فيحمل على أنه من مطلق كلامها، حتى يوجد ما يعارضه، ويدل على أنه مما اختص بالشعر**[١٢١].

والثاني: ونوع آخر لم يأت على وضع يتبين منه استمراره في كلام العرب، فـ" **يوقف على محله، ولا يقاس عليه** "[١٢٢]؛ إذا فهم من كلامها قصد الاقتصار على ما سمع منه، دون تعدية استعماله إلى غيره، ودون أن يخضع لقواعد عامة تحكمه، وهو ما يعرف بـ" **المسموع المأثور** "[١٢٣]، أو فهم من كلامها قصد الاستغناء عنه، فلا يستعمل في الموضع الذي شأنه أن يستعمل فيه، استغناء بغيره واطِّراحاً له، كان المستغنى به من مادة ذلك اللفظ المهمل، أو من غيره "**والقاعدة أن العرب إذا فهم منها الاستغناء، لم يجز أن ينطق بما استغنت عنه، بل يرجع إلى ما استغنت به**"[١٢٤]؛ فهذان الموضعان: ما فهم من كلام العرب قصد الاقتصار على ما سمع منه وعدم الاستمرارية فيه، وما فهم أيضاً من كلامها قصد الاستغناء عنه، لا يجري فيهما قياس[١٢٥]؛ "**لأن ما ورد عن العرب، وكان الكلام موقوفاً على الورود عنهم، بعيد من أن يقال إنه قياس**"[١٢٦] فـ "**لانقول إلا ما قالته العرب، وأما في غير ذلك فلنا أن نتكلم بما هو القياس في كلامها ولا نتوقف**"[١٢٧]. وقد مثل الإمام الشاطبي لهذين الموضعين، ما فهم من كلام العرب قصد الاقتصار على استعماله، وما أهمل في كلامها؛ استغناء بغيره، فقال: "**(هبْ) قد منع من التصرف وألزم صيغة الأمر، فلا يستعمل منه ماض ولا مضارع.. وكذا (تعلّم) يعني أنه مثل هب، في عدم تصرفه، وإلزامه صيغة الأمر، فلا يستعمل منه ماض ولا مضارع. وهذا كله فيهما سماع، وإلا فالقياس قابل لتلك التصرفات، لكنه لا يعمل ههنا ذلك القياس؛ للمعارض الأقوى، وهو أنا فهمنا من العرب اقتصارها فيهما على ما ذكر، وأنها لم تقصد فيهما إطلاق القياس. والعرب قد تهمل بعض التصرفات على غير قصد، وهذا هو الذي يجري فيه القياس، فيستعمل ما أهملت؛ إذ لم**

تتركه لأجل أن تتبع في تركه. وقد تهمل بعضها، إما قصداً للاستغناء بغيره، كما أهملت (ودع) استغناء بـ(ترك) وإما لغير ذلك من مقاصدها "(١٢٨).

فهذا النوع – إذن – من كلام العرب، لا يدخله قياس؛ إذ لابد لأي قياس أن تقبله منازع أصحاب اللغة، وهذا هو الأصل الذي لا يرد، فـ "**لا يصح أن يُقضى بالقياس حتى يتبين من الاستقراء القصد إليها بكثرة مجيئها في الكلام، فإذا لم يكن ذلك، فيجب الوقوف مع السماع؛ لئلا ندعي على العرب ما لا نعرف** "(١٢٩)، فـ "**ليس من شأن ما يوقف على السماع أن يطلق القول فيه للمتكلم** "(١٣٠)، بل "**يجب الوقوف في الاستعمال عند الحد الذي وقفت العرب عنده** "(١٣١)، **ولا يجوز فيه** "**إجراء القياس؛ لأنه نقض للغرض، ونقض الغرض ممنوع على ما ثبت في الأصول** "(١٣٢)، فـ "**الفرار مما لم يثبت من كلامهم، إلى ما ثبت هو الصواب، قف حيث وقفوا، ثم قس** "(١٣٣).

ومهمة النحوي إنما في النوع الأول، إذ يستخلص من الاستقراءات الواسعة القواعدَ والضوابط التي تحكم الظاهرة اللغوية، ويجعلها قانوناً عاماً ينبغي "**القياس**" عليه، ولا يجوز مخالفته؛ "**لأنه مخالفة في اتباع العرب، وخروج عن الصواب، وذلك ضرر في اللسان ظاهر** "(١٣٤). ويقول بمشهور الكلام عن العرب، ويعدل عن غير المتواتر في خطابهم، "**إذ كان شأن النحوي أن يتكلم فيما اطرد، لا فيما خرج عن باب الاطراد، فإذا تكلم على المطرد علم أن ما خرج عنه مقصور على السماع** "(١٣٥)، و "**إنما حكوا الشذوذات؛ احترازاً منها، وتنبيهاً على عدم القياس فيها** "(١٣٦).

على أن ضبط الإمام الشاطبي هذا النوع من كلام العرب الذي لا يدخله قياس، وجعْله مبنياً على "**فهمنا من العرب اقتصارها فيه على ما ذكر، وأنها لم تقصد فيه إطلاق القياس** "(١٣٧). أدق من القول إن: "**مبنى القياس وعدمه على الكثرة والقلة** "؛ إذ "**لا تعتبر القلة والكثرة في السماع إلا إذا كان القياس يدفعه ويعارضه، فأما إذا كان جارياً على القياس، ولم يكن له معارض، فلا يندفع بالقلة** "(١٣٨). فليس في الإشارة بالقلة ما يشعر بعدم القياس؛ "**وذلك لقاعدة في الأصول العربية صحيحة، وهي: أن الشيء إذا قل في السماع، فلا يخلو أن يكون مقبولاً في القياس أو لا، فإن كان مقبولاً في القياس ولا معارض له، استوى مع**

ما كثر في القياس عليه مطلقاً، كما في مسألة "شنئي" وإن كان غير مقبول في القياس لوجود ما ينقضه ويعارضه، فهذا هو الذي قد يوقف على السماع في بعض المواضع، وقد يطلق القياس فيه على استضعاف، وذلك بحسب قوة المعارض وضعفه"(١٣٩).

فلا يُرفض، إذن، القياس على القليل، بل "**إذا جاء السماع قليلاً، وعضده القياس، ولم يعارضه معارض، وجب أن يكون أصلاً يعول عليه**"(١٤٠)، و"**إذا جاء السماع بشيء، وعضده القياس، فذلك ما لانهاية وراءه**"(١٤١) إلا إذا كان هذا الشيء خارجاً عن قياس كلام العرب، مخالفاً لنظائر بابه، فيعد "**شاذاً**" لا يقاس عليه، ولا يُعتبر به. وكذلك ما جاء في الشعر، إذا كان مثله لا يجوز في الكلام، فـ "**بابه أن يجري في الشعر موقوفاً عليه.. إنما يقاس حيث قاسته العرب، وما لم تقسه فلا يقاس، بل يختص بمحله من الشعر إن وجد مثله، أو شاع في القياس وجهه**"(١٤٢).

وقد خالف في ذلك الكوفيون، فقد يبنون القياس على "**الشاذ**" المخالف لنظائر بابه "**على عادتهم في القياس على الشذوذات**"(١٤٣)؛ ذلك "**أنهم قد يعتبرون اللفظ الشاذ، فيقيسون، ويبنون على الشعر، الكلامَ، من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار لما كثر أو قل، فمن ههنا وقع الخلاف بينهم في مسائل كثيرة**"(١٤٤).

وقد تابع ابن مالك الكوفيين في ذلك في بعض قياساتهم، وخاصة في القياس على اللفظة القرآنية؛ تأدباً "**وإن لم يجز غيره ذلك على الإطلاق**"(١٤٥). فـ "**هي قاعدة من قواعده التي استبد بها دون غيره**"(١٤٦)، **فكان من عادته – رحمه الله –: "التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن، ظاهرها جواز ما يمنعه النحويون، فيعول عليها في الجواز، ومخالفة الأئمة، وربما رشح ذلك بأبيات مشهورة أو غير مشهورة، ومثل ذلك ليس بإنصاف، فإن القرآن الكريم قد يأتي بما لا يقاس مثله، وإن كان فصيحاً، وموجهاً في القياس لقلته**"(١٤٧)، كذلك اللفظة في الحديث النبوي الشريف، فهو عنده "**حجة في إثبات القوانين، وبناء القياس عليه**"(١٤٨)، **وقد "خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين"**(١٤٩)؛ **إذ لا تجد في كتابٍ نحوي استدلالاً بحديث منقول عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلا على وجه أذكره بحول الله**(١٥٠)**... ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به: ما ثبت**

عندهم من نقله بالمعنى، وجواز ذلك عند الأئمة؛ إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ.. خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر، وكلام العرب، فإنهم – أعني رواته – لم ينقلوه أخذاً لمعناه فقط، بل المعتنى به عندهم كان اللفظ لما ينبني على ذلك من الأحكام اللسانية، فاعتنى النحاة بالاستنباط مما نقل من كلام العرب عن الثقات، وتركوا ما نقل من الأحاديث؛ لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بني على غير أصل[١٥١]. **وذلك من جملة تحريهم في المحافظة على القواعد اللسانية، ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب، وكيفية التلقي منهم، لقضيت العجب، فليس بمنكر تركهم للاستشهاد بالحديث والاستنباط منه، كيف؟! وهم قد بنوا على ما نقل أهل القراءات من الروايات في ألفاظ القرآن، فبنوا عليها لما كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ، وإذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه، و عرف بذلك، بنص أو بقرينة، تدل على الاعتناء باللفظ، صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون، واللغويون، والبيانيون، ويبنون عليه علومهم**" [١٥٢].

كما قد يتابع ابن مالك الكوفيين في مخالفة القياس، والبناء على الشاذ، الوارد في الشعر، مجرداً من نثر شهير يضاف إليه، أو من غير أن يوافق لغة مستعملة يحمل ما في الشعر عليها، إذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضرورة، وهذا "**ليس بمعتمد عند أهل التحقيق؛ لأن الشعر محل الضرورات**" [١٥٣]، فـ" **لا تثبت به لغة**" [١٥٤] حتى لو كثر؛ إذ لو كان ما اختص به الشعر جائزاً عند العرب، لكثر نظماً ونثراً، و"**لو كثر لقضت العادة باشتهاره، حتى يحفظ منه غيرهم شيئاً، فإذ لم يكن كذلك، ولا بد من تصديق الرواة، فيكون من الشاذ**" [١٥٥]، فـ" **اختصاص ذلك بالشعر، مع كثرة استعماله، دليل على أنه من ضرائره**" [١٥٦]، وهذا أصل عظيم من أصول النحو "**متفق عليه عند الأكابر: الخليل وسيبويه، فمن دونهما إلى الآن، وابن مالك قد يعتبره في مواضع.. وقد لا يعتبره**" [١٥٧]. إلا أن هذا الأصل ليس على إطلاقه، بل إذا كان الشعر قد تفرد بما له معارض في غيره "**فلو فرض أنه لم يأت إلا في الشعر، فلا ينبغي أن يدعى فيه الضرورة، إذا لم يكن له معارض في غير الشعر، بل يحمل على أنه من كلامهم حتى يثبت المعارض**" [١٥٨].

ولعل منهج ابن مالك هذا (اعتبار ما جاء في القرآن والقياس عليه، وإن قل، واعتبار ما جاء في الشعر، ومعاملته معاملة الآتي في الكلام إذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضرورة)[١٥٩]، هو ما جعل الشاطبي يصفه بـ" **أنه في العربية ينحو نحو الظاهرية، ولا يحكِّم القياس تحكيم غيره** "[١٦٠].

هذا، وللإمام الشاطبي كلام جامع في مدارج "**القياس**" ومنهجيته في الخطاب النحوي، وأنه ليس كل ما تكلَّم به العرب يقاس عليه، كما أنه ينبغي ألا يتعارض مع "**مقاصد العلم**" ذاته، قال: "**ههنا قاعدة يجب التنبيه عليها في الكلام على هذا النظم.. وذلك أن المعتمد في القياس عند واضعيه الأولين، إنما هو: اتباع صلب كلام العرب وما هو الأكثر فيه. فنظروا إلى ما كثر، مثلاً، كثرة مسترسلة الاستعمال، فضبطوه ضبطاً ينقاس ويتكلم بمثله؛ لأنه من صريح كلامهم. وما وجدوه من ذلك لم يكثر كثرة توازي تلك الكثرة، ولم يشع في الاستعمال، نظروا، هل له معارض في قياس كلامهم أم لا؟ فما لم يكن له معارض أجروا فيه القياس أيضاً؛ لأنهم علموا أن العرب لو استعملت مثله لكان على هذا القياس... وكذلك إذا تكافأ السماعان في الكثرة، بحيث يصح القياس على كل واحد منهما، وإن كانا متعارضين في الظاهر؛ لأن ذلك راجع إلى جواز الوجهين، كلغة الحجازيين وبني تميم في إعمال (ما) وإهمالها، والتقديم والتأخير في المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، وغير ذلك، فليس في الحقيقة بتعارض، ولا سيما إن كانا في لغتين مفترقتين؛ فإن اللغات المفترقة ألسنة متباينة، وقياسات مستقلة، فلا تعارض فيها البتة، وإن قلت إحداهما بالإضافة إلى الأخرى، إلا أن تضعف جداً فلها حكمها. وأما الوجهان في اللغة الواحدة فحكمها ما ذكر. وما كان له معارض توقفوا في القياس عليه، ووقفوه على محله إذا كان المعارض له مقيساً، وذلك كدخول (أنْ) في خبر كاد تشبيهاً بـ (عسى) لو أعملنا نحن القياس في إدخالها لانحرفت القاعدة عدم إدخالها، مع أنه الشائع في السماع** "[١٦١].

٣ – أن العوارض لا يُعتد بها في القياس، وهي تأتي على وجهين:

١ –**الشاذ**، والمراد به في الخطاب النحوي: "**ما فارق ما عليه بابه وانفرد عنه**"[١٦٢] من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كما تقدم، وهو مظهر من مظاهر

الاستقراء؛ إذ إنهم يذكرون القاعدة وشواذها، ذلك أن النحويين "**لما استقرؤوا كلام العرب؛ ليقيموا منه قوانين يحذى حذوها، وجدوه على قسمين: قسم سهل عليهم فيه وجه القياس، ولم يعارضه معارض؛ لشياعه في الاستعمال، وكثرة النظائر فيه، فأعملوه بإطلاق، علماً بأن العرب كذلك كانت تفعل في قياسه.**

وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس، أو عارضه معارض؛ لقلته وكثرة ما خالفه. فهنا قالوا: إنه شاذ، أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك"(١٦٣).

ثم إن هذا "**الشاذ**" على ثلاثة أقسام:

الأول: وهو "**شاذ في القياس دون الاستعمال**"، كقولهم: "**استحوذ**" و"**استنوق**"؛ إذ القياس، الموافق للأصول، قلب الواو فيهما –كما في نظائر الباب – ألفاً. فهذا قد شذ بالتصحيح عما ثبت في نوعه من الإعلال، وهو ما كان على (استفعل) معتل العين، نحو: استقام واستطال، ونحو ذلك، ولم يثبت له في نفسه قياس، فالقياس يطلبه، والاستعمال يلغيه، فمثل "**هذا شاذ في نوعه، يتبع السماع فيه مطلقاً، حيث استعمل، وحيث لم يستعمل، فلا تقول: استحاذ، ولا استناق؛ لأن العرب لم تقله، بل اقتصرت فيه على التصحيح، فلابد من التصحيح مطلقاً، وإن كان شاذاً؛ لأنها اعتزمت فيه ذلك الحكم**"(١٦٤).

الثاني: وهو: "**الشاذ في الاستعمال دون القياس**"، وذلك نحو: الماضي من "**يذر**" و"**يدع**" فالعرب لا تستعمله؛ اطراحاً له، و استغناء بغيره، مع أن "**القياس**" يقبل: "**وذر**" و"**ودع**"؛ إذ إن أصل كل فعل في العربية، قابل لأن يأتي منه تصرفات عدة، ولكن الماضي من هذين الفعلين مهمل، مسقط في الاستعمال. فلانقول إلا ما قالته العرب، ولا يُعمل فيه القاعدة الأصلية، ولا القياس المستمر؛ "**فهي متَّبعة فيه في المنطوق به خاصة، دون ما سُكت عنه، فلك أن تقول أنت: وزن ووعد، ولو لم تسمعهما، ولا تمتنع منهما، ولا من غيرهما؛ قياساً على ما تركته العرب**"(١٦٥)؛ لأنه "**قياس مطرد، وطريق مَهْيَعٌ**"(١٦٦).

وهذان الوجهان من "**الشذوذ**": "**الشاذ في القياس دون الاستعمال**" و" **الشاذ في**

الاستعمال دون القياس" قائمان على ثنائية التقابل بين "**الأصل القياسي**" و"**الأصل الاستعمالي**"، وقد أدار الإمام الشاطبي في كتابه (المقاصد) كثيراً من المباحث حول هذه الثنائية[١٦٧]، مقرراً أنه: "**إذا تعارض أصل القياس، وأصل الاستعمال، فالمقدم أصل الاستعمال.. وربما يصعب فهم هذا التقرير، ولكنه واضح في علم الأصول العربية، مقرر في الكلام على الأصل والفرع**"[١٦٨]، و"**إذا صح السماع، لم يلتفت إلى القياس؛ فلا معنى للقياس إلا أن يوصل إلى معرفة كلام العرب، فإذا ثبت الكلام، فأي معنى للقياس؟!**"[١٦٩].

الثالث: وهو "**الشاذ في القياس والاستعمال معاً**"، و منه: تصحيح عين مفعول مما عينه واو، نحو: "**ثوب مصوون**" و" **فرس مقوود**" وهذا لا يكون "**إلا في الشعر، أو في قليل من الكلام**"[١٧٠]، فهذا شاذ عما ثبت في القياس فيه نفسه، ومقتضى هذا الشذوذ أن يوقف فيه على موضع السماع؛ لأنه خارج عن أقيسة كلام العرب، فلا يقال، مثلاً:"**عرض مصوون**" قياساً على: "**ثوب مصوون**" بل "**لابد أن نستعمله على ما استعملتْه (أي: العرب) في غير هذا الموضع، فليس شذوذه في هذا الموضع بالذي يخرجه عن استعماله كذلك في غير محل السماع؛ لأنه سماع متَّبع. فكل ما كان من الشاذ خارجاً عن قياس نوعه (وهو: الشاذ في القياس دون الاستعمال) فلا يلزم الاقتصار به على محل السماع، وكل ما كان خارجاً عن قياسه في نفسه (وهو الشاذ في القياس والاستعمال معاً) فهو الذي يلزم الاقتصار فيه على محله**"[١٧١].

هذا، وقد نبه الإمام الشاطبي على أن الخطاب النحوي عن"**الشذوذات الشاردة**" و"**الأمور النادرة**"[١٧٢] يقوم على ركيزتين:

* **أن الشاذ لا يبنى عليه، ولا يكسر قاعدة مستمرة، فما جاء منه** "**برواية العدل، فإن حكمه أن يقبل قبولاً، ويحفظ فقط؛ لأنه شاذ، لا أن يقاس عليه**"[١٧٣]؛ إذ "**لو اعتبر مثل هذا في كسر القواعد، لاعتبرت الشذوذات المتقدمة والآتية كلها، فلم ينتظم قياس، ولا تمهد أصل**"[١٧٤].

* **أن مصطلح** "**الشذوذ**" **لا ينافي الفصاحة؛ فـ**"**الشاذ**" صحيح، ولكن لا يتفق والقاعدة العامة التي بني عليها الباب، فالألفاظ تحته "**غير منضبطة لقانون حاصر، ولا منضمة بقياس قاض**"[١٧٥]؛ ومن ثم يحفظ ولا يقاس عليه. وهذا أمر مهم يلزم

اعتباره في هذا الباب، فـ"**الشذوذ**" إنما هو شذوذ عن القواعد الموضوعة، بعد استقصاء لأوضاع العربية وأحوالها، وليس شذوذاً عن "**سَنَن العربية ومقاصدها**" بل هو منها، وداخل فيها، يقول الإمام الشاطبي: "**وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين، أن قولهم:"شاذ" أو "لا يقاس عليه"، أو "بعيد في النظر القياسي" أو ما أشبه ذلك، أنه ضعيف في نفسه، وغير فصيح. وقد يقع مثل ذلك في القرآن، فيقومون بالتشنيع على قائل ذلك. وهم أولى، لعمر الله، أن يشنع عليهم، ويمال نحوهم بالتجهيل، والتقبيح؛ فإن النحويين إنما قالوا ذلك.. بمعنى : أنا نتبع العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، لا لأنه غير فصيح، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يقاس عليه، أو يغلب على الظن ذلك، وترى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال. هذا الذي يعنون، لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف والتهجين، حاش لله**[١٧٦]، **وهم الذين قاموا بفرض الذبِّ عن ألفاظ الكتاب، وعبارات الشريعة، وكلام نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم – فهم أشد توقيراً لكلام العرب، وأشد احتياطاً عليه ممن يغمز عليهم بما هم منه برآء.. فهذا واجبٌ أن يعرَّف به، وهو من جملة حفظ الشريعة، والاحتياط لها. وإذا كان هذا قصدهم، وعليه مدارهم، فهم أحق أن ينسب إليهم المعرفة بكلام العرب ومراتبه في الفصاحة، وما من ذلك الفصيح قياس، وما ليس بقياس، ولا تضر العبارات إذا عرف الاصطلاح فيها. وعلى هذا المهيع جرى النحويون**" [١٧٧]، وهذا كلام في غاية النفاسة، يؤكده الإمام الشاطبي في موضع آخر، فيقول: "**ولا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم، أن يكون عَدَمَ مراعاةٍ للفظ القرآن، أو إخراجاً له عن الفصاحة، أو نحو ذلك، كما يظن من لا تحقيق له، بل هو في أعلى الدرجات في الفصاحة، لكنه لم يكثر مثله فيقاس عليه. وعلى هذا بنى سيبويه والمحققون**" [١٧٨].

٢ – **الضرورة**، ويُعنى بها في الخطاب النحوي: ما جاء في الشعر، خارجاً عن جمهور كلام العرب "**لضرورة الوزن، ولولا الوزن لتُكُلِّم به على ما يعطيه القياس**" [١٧٩]. فهي وصف لما خرج عن القياس في الشعر[١٨٠]؛ "أن الشعر محل الضرورات" [١٨١]، يقول ابن عصفور في تقدمة كتابه (ضرائر الشعر):[١٨٢] "**إن أئمة النحويين كانوا يستدلون على ما يجوز في الكلام بما في النظم، والاستدلال بذلك لا يصح إلا بعد معرفة الأحكام التي يختص بها الشعر، وتمييزها عن الأحكام التي يشركه فيها النثر**"..

وهنا ثلاثة أمور نبه عليها الإمام الشاطبي:

أولاً: أن نظرة الجمهور من النحاة : قبول "**الضرورة**" على حال السعة، ودون أن يكون الشاعر مضطراً؛ نظراً إلى أثر الوزن في بنية الشعر، وما يمكن أن يفرضه على الشاعر من لوازم فنية تجعله يجيز لنفسه جوازات غير معروفة فيما عداه من نصوص عربية فصيحة، وذلك خلافاً لما ذهب إليه ابن مالك – رحمه الله – من أن "**الضرورة الشعرية إنما تعد ضرورة إذا لم يمكن تحويل العبارة إلى ما ليس بضرورة، فإن أمكن ذلك عدت من قبيل ما جاء في الكلام**"(١٨٣)، وقد أصبح هذا المفهوم للضرورة "**عنده أصلاً، يطرد في أبواب كثيرة..**"(١٨٤)، وقد ناقش الإمام الشاطبي مفهوم ابن مالك في "**الضرورة**" مبيناً فساده من وجوه، قائمة على أنه "**خالف جميع النحاة، وأتى بأمر مبتدع، لا سلف له فيه، ولا دليل يعضده، بل مؤداه إلى انخرام نظام الكلام، وقواعد العربية**"(١٨٥)، ويمكن إجمال مناقشته في أمرين:

١ – إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع، وعلى إهماله في النظر القياسي جملة، فهم متفقون "**على أن ما اختُص بالشعر، لا يستعمل في الكلام، ولا يعد كالمستعمل فيه، إذا أمكن الخروج عن الضرورة بتبديل أو تحريف، وهو المتفق عليه، وهو الذي خالف فيه الناظم**"(١٨٦).

٢ – أن تصور ابن مالك هذا يلغي ما يعرف بـ"**الضرورة**" تماماً؛ ذلك أنه لا يوجد تركيب ليس في الإمكان أن يستبدل به آخر؛ ومن ثم فإن"**الضرورة**" عند النحويين "**ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره من الألفاظ الصحيحة الجارية على القياس المستمر، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل.. وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى أنه لا ضرورة في شعر عربي، وذلك خلاف الإجماع والبديهة، وإنما معنى الضرورة: أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما، تضمنه النطق بها في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة**"(١٨٧) فهذا معناه، أنهم يعنون بالضرورة: أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر خاصة دون الكلام، لا أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ. خاصة أن أكثر أشعارهم كانت تقع من غير روية، فقد لا يتمكنون من تخير

الوجه الذي لا ضرورة فيه. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن هذا التصور من ابن مالك يلغي تماماً التلازم الوثيق بين مقتضى معنى معين، وعبارة جاءت، هكذا، خصيصاً للتعبير عنه؛ ذلك أنه "**قد تكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ومفصحة عنه على أوفى ما يكون، والتي صح قياسها ليست بأبلغ من الأخرى، ولا مرية في أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة؛ إذ كان اعتناؤهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ**"(١٨٨)... بحيث لا ينبغي أن يؤتى إلا بعبارة الاضطرار دون الجارية على القياس. وقد تساهل ابن مالك – عفا الله عنه – في هذا الموضع، حتى أهمل ما يعتبره أهل البيان، بل زاد في ذلك حتى أخرج البيت بتقديره عن معناه إلى معنى آخر"(١٨٩)، وبناء على هذا، عقب الإمام الشاطبي على مذهب ابن مالك في الضرورة، بأنه "**من المذاهب الواهية التي يجب ألا يلتفت إليها، وقد بينت هذه المسألة بما هو أوسع من هذا، وأشفى للصدر، في باب الضرائر من(أصول العربية). ولم أر أحداً من شيوخنا الحذاق ممن سمعت كلامه في المسألة يرتضي ما ارتضاه ابن مالك، ولا يسلِّمُه**"(١٩٠).

ثانياً: والأمر الثاني الذي نبه عليه الإمام الشاطبي: أن "**الضرورة**" لابد لها من وجه تُخرَّج عليه "**فإن القاعدة: أن العرب لا يضطرون لشيء، إلا وهم يحاولون به وجهاً**"(١٩١) وأساس هذه القاعدة قد صاغها سيبويه، بقوله: "**وليس شيء يُضْطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجهاً**"(١٩٢). فليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء، فـ"**ليس شيء من ذلك رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون به لاحناً، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطاً مطَّرحاً، ولم يدخل في باب الضرورة**"(١٩٣). بل لذلك أصول يعمل عليها، وإذا بدت عبارة سيبويه "**وليس شيء يُضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجهاً**" عامة وغير محددة، فقد وطّأ لها في أثناء ممارستها في تفسير الظواهر التي تخرج، في ظاهرها، على الأصول العامة في باب "**ما يحتمل الشعر**"(١٩٤). فصرفُ ما لا ينصرف تشبيه للممنوع من الصرف بغير المصروف؛ لأنهما صنوان في الاسمية، وحذفُ ما لا يحذف تشبيه له بما قد حذف، واستعمل محذوفاً، والاكتفاء في جزم المضارع المعتل بحذف الحركة دون الحرف، وفك الإدغام

في المضعف، فيه رد إلى الأصل، ورجوع بها إليه. وتثقيل الكلمة في الوصل مسوَّغ بتثقيلها على عادة بعض العرب في الوقف.

ومعنى هذا كله أن الوجه الذي ينبغي أن تحمل عليه "**الضرورة**" واحد من أمرين:

الأول: العودة إلى "**النظام العام للغة**" وهو ما يعرف بـ "**الرد إلى الأصل**".

والثاني: الربط بين لغة "**الضرورة**" ولغة أخرى قياسية تشبهها في الشكل، أو في المعنى، وهو ما عبر عنه بـ"**الشبه**".

وقد أشار الإمام الشاطبي إلى هذين الوجهين، بقوله: "**قاعدة الضرائر أنها: رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز**"(١٩٥).

ثالثاً: أن باب "**ضرائر الشعر**" على وجهين:

أحدهما: ما جاز للشاعر المولّد استخدامها، فيجوز له القياس في شعره على ما سمع منها؛ ليتمتع بقسطه من الرخصة اللغوية التي أتاحتها اللغة لشاعرها القديم، وهي: "**ما يكون الشاعر مضطراً إليها كثيراً، فتعم بها البلوى، حتى يكثر وجودها في الشعر للضرورة، وتبلغ أن يقاس عليها فيه، كما يكثر الحكم في الكلام، حتى يبلغ مبلغ القياس فيه. وقصر الممدود من هذا القبيل، فقد كثر في النظم كثرة لا يعد مرتكبها في الشعر اختياراً، لاحناً، ولا خارجاً عن كلام العرب. وفي "الضرائر" من هذا جملة، كصرف ما لا ينصرف، وتخفيف المشدد في الوقف، والترخيم في غير النداء، ونحو ذلك**"(١٩٦).

ثانيهما: ما يكون مسلك الضرورة فيه "**موقوفاً على محله من السماع، لا يجوز لشاعر مولّد استعماله؛ لندوره في "الضرائر". وما كان نحو ذلك، ومثل هذا، لا يقال فيه: إنه جائز. فعلى الجملة: الأمر في ما يختص بالنسبة إلى الشعر، كالأمر في ما يكون في الكلام، حرفاً بحرف، وقد بينت هذا المعنى، في ما أظن، في الأصول**"(١٩٧).

المحور الثاني
الخطاب النحوي ومنطق اللغة

إن للغة "**حِكماً وأسراراً**" وللعرب في كلامها "**منطقاً ومقاصد**" و"**قد جعلوا ألفاظهم على حكم مقاصدهم**" وإن هناك "**لغة غير منطوقة**" وراء اللغة المنطوقة[١٩٨]، ذلك هو الأصل، الذي صدر عنه الخطاب النحوي في ضبطه "**الظاهرة اللسانية**" عند العرب، ومن هنا كان بحث النحاة في اللغة – في حقيقته – قائماً على تفكر اللغة في نظامها، ومنطقها، وبحثاً عن هذه "**الأسرار**" و"**المقاصد**" وبياناً لـ: "**ما أُودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، وما نيطت به من علائق الإتقان والصنعة**"[١٩٩] **ونزوعاً نحو إظهار وجوه الحكمة فيها**" **من الغموض والرقة والدقة**" عن طريق: "**إعمال العقل**" فيما ورد عن العرب، وجمع "**الأشباه والنظائر**" و"**إلحاق ما شذ بأبوابه التي تحكم بناءه**" والبحث عن "**الكليات**" ثم البحث عما وراءها من "**علل**" ثم ما وراء تلك العلل من "**أصول**" ضابطة، و"**أقيسة**" تطرد؛ بغية استكشاف أن اللسان العربي – على الرغم من تنوع عناصره، وتشتت استعمالاته، وتصرف المتكلم في معطياته – هو "**كلٌّ متناسق**" و"**بناء متماسك**"؛ بمعنى أن جميع قواعده يمكن خضوعها لنوع من "**المنطق**" الداخلي، يقتضيه العقل، ويستسيغه الحس "**وبالنتيجة فإن كل كلمة، وكل جملة، وكل كلمة في الجملة، يجب أن تكون عقلية في شكلها، وفي موقعها الذي تحتله**"[٢٠٠].

وهذا "**المنطق**" الداخلي يتمثل في: "**النحو**" الذي يحكم قوانين التعبير فيه، ويقدمه في صورة متماسكة متكاملة، من خلال: "**التنبيه على أصول تلك القوانين، وعلل تلك المقاييسِ والأنحاءِ التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها، مأخوذاً ذلك كله من استقراء كلامها**"[٢٠١] و"**ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئاً أو استثقاله، وتقبله أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه، والرضا به، أو التعجب من قائله، وغير ذلك من**

الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة، على ما في النفوس"(٢٠٢) **مما ينبني عليه** "**حفظ حكمة هذه الصناعة**"(٢٠٣).

والنحو العربي ليس بدعاً في ذلك؛ إذ النحو معناه في أية لغة:"**استخراج النظام الداخلي في تلك اللغة**"(٢٠٤)، وهذا مما لا يمكن الوصول إليه إلا بعد الفهم النافذ لدقائق تصاريف الأبنية، والتراكيب، ثم النفاذ من وراء هذا الفهم النافذ المستوعب إلى الأصول التي تجمعها، وهذا طريق العلم؛ إذ العلم، في فقهه الأول والأخير، هو إعمال العقل، واستنفار قدراته، وإثارة أقصى طاقاته؛ ومن ثم فـ "**ليس من علم إلا وهو سائر بين استنباط واستقراء، فلا يكون كله من الاستنتاج المحض، ولا من الاستقراء المطلق**"(٢٠٥). ومن ثم لم يكن البحث النحوي، في حقيقته، لدى نحوييننا القدامى، بحثاً في الأصول الشكلية التي كانت تضبط ملكة البيان عند أصحاب هذا اللسان، فحسب، بل كان – أيضاً – تحليلاً للسليقة اللغوية بكل أبعادها، ومنازعها في الإبانة، واستشفاف القواعد والقوانين التي انطوت عليها هذه السليقة، واستخراج البيان فيها، وكأنه ضرب من التحليل العقلي للغة، أو ضرب من مدارسة الفكر والمنطق الكامن وراءها!! ومن ثم لا يدخر هذا النحوي أو ذاك جهداً من أجل ابتناء أساس منطقي لقواعد اللسان العربي؛ ليبرر هذه القاعدة أو تلك؛ لأن تلك القواعد هي من قواعد التفكير السليم، فتراهم يربطون "**بين نظام اللغة، وطبائع أصحابها، وطرائق تفكيرهم؛ لأن طبائعهم، وطرائق تفكيرهم، أعني: أصول طبائعهم الجامعة لهم، وأصول طرائق تفكيرهم الضابطة لهم، هي التي صاغت هذا النظام اللغوي، وكأنك تستطيع أن تعرف الكثير عن طرائق الأقوام، في التفكير، من خلال أجرومية اللغة... وليس هذا ببعيد عن كلام سيبويه، وأبي الفتح ابن جني، وغيرهما من العلماء الذين كانوا لا يتكلمون عن اللغة إلا كلاماً مقترناً بعادات أصحابها البيانية، وكأن المواصفات اللغوية التي اتفق أصحابها عليها، لابد أن تكون صادرة عن شيء عقلي عام، مشترك من الجماعة التي ثَقَفت هذه اللغة، وصقلتها، وضبطتها على أصولها**"(٢٠٦).

فهذا "**المنطق**" إذن، مستنبط من طبيعة اللغة، غير بائن عنها، ولا مفروض عليها؛ فهو ثمرة لقراءة كلام العرب، وتتبعه، واستقصائه، إذ "**التعليل إنما ينهض من**

وراء السماع"[٢٠٧]، فإن من تصفح العربية ونصوصها في مختلف مناحيها، ومجالاتها، أدرك الكثير من حكمها وعللها ومراميها، والنحاة لا يشيرون إلى "**مقصد**" من "**مقاصد**" العرب في خطابها "**إلا اقتضاباً من أحوال السلف، واستنباطاً من كلام اللغة، وبناءً على قواعدها، وجرياً على طريقة علمائها. فتأمل هذه الأسرار بقلبك، والحظها بعين فكرك، ولا يزهدنك فيها نبو طباع أكثر الناس عنها، واشتغال المعلمين بظاهر من الحياة الدنيا عن الفكر فيها والتنبيه عليها.. فمتى لاح لك من هذه الأسرار سر، وكشف لك عن مكنونها فكر، فاشكر الواهب على النعمى، وقل رب زدني علماً**"[٢٠٨]. والوجه في التعليل إن لم يكن له قياس في كلام العرب، فلا يلزمنا، حتى ولو كان قائله سيبويه؛ لأنه "**ليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شيء رآه، واعتقده لنفسه، وعلل به**"[٢٠٩].

ولعل هذا يفسر لنا وجهاً من وجوه عناية الخطاب النحوي بـ"**الاستقراء**" إذ من خلاله يتم تتبع المفردات الكثيرة من الأحكام، وملاحظة ما تشترك فيه جميعها من تحقيق "**مقصد**" من "**مقاصد**" العرب في كلامها، فيتبين بهذا أن ذلك "**المقصد**" علة لنوع الأحكام التي تندرج تحته تلك المسائل، مما يجعله "**أصلاً**" كلياً يجب مراعاته. وكذلك عنايته بما "**اطرد**" من الكلام، وعدم النظر إلى الأمثلة القليلة التي لا تبلغ مبلغاً يعطل الحكم الجاري على نظائرها؛ لأن "**العلة المجوزة إذا لم يتحتم الحكم معها، لم ينسب إليها، حسب ما تبين في الأصول**"[٢١٠]، و"**الحكمة إذا كانت ظاهرة منضبطة، فالتعليل بها جائز، حسبما أصله أهل الأصول**"[٢١١].

ومن أهم الأمور التي حاول النحاة من خلالها "**ضبط**" اللغة، وإظهار "**منطقها**" الداخلي، أمران، يجوز اعتبارهما "**أسواراً منطقية**" لتلك الأحكام النحوية، وضوابطها المختلفة:

- الإعراب و ثنائية "العوامل والمعمولات":

يعد الإعراب، في العربية، صلة كشف للمعنى؛ فرصد تحول اللفظ من هيئة إعرابية إلى أخرى، هو السبيل إلى معرفة التحول عن معنى إلى آخر، يقول الإمام الشاطبي، مبيناً علة بناء الحروف في العربية: "**الإعراب إنما يحتاج إليه؛ ليفرق بين**

المعاني المعتورة على الكلمة اللاحقة لها بعد التركيب، والحروف خَلِيَّةٌ عن لحاق المعاني لها سوى ما كان لها بأصل الوضع، فلم تستحق أن يدخلها إعراب، فبنيت لذلك"(٢١٢) فالإعراب يرفع الإشكال، و"**يفرق بين المعاني المختلفة، التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني لالتبست**"(٢١٣)، كما أنه في الوقت نفسه، اهتداء بذلك المعنى إلى حركة إعرابية دون أخرى، فيوجه "**منطقُ المعنى**" اللفظَ من حيث بنيته الإعرابية(٢١٤)؛ إذ لابد أن يكون"**في الكلام ما يدل على المعنى المراد، منزلاً على الأحكام اللفظية**"(٢١٥).

فمسألة الإعراب، إذن، لا تُختزل في حركات نبثها، بل هي في عمقها مسألة تركيبية، يكمن وراءها منطقها الظاهر، منطق المعنى الخبيء في العلاقات التركيبية، والتي يعني الإعراب فيها "**العلاقة، ولحمة النسب بين الكلمات في الجملة الواحدة. وإذا صحت العلاقة الإعرابية واستقامت في ذوق النحو، فهي تلك المناسبة الصحيحة التي يرضاها ذوق البلاغة.. والذين يزعمون أن النحو لا يعنيه من هذا إلا أن تُضبط حركات الأواخر لا يفهمون النحو؛ لأن النحو الذي يعرفه علماء هذه الأمة، هو النحو الذي يبحث منطق اللسان، ويحلل ضروب العلاقات بين كلماته، ويشرح سليقة الأمة المنعكسة في هذا البناء الإعرابي المعجب**"(٢١٦).

وقد حاول الخطاب النحوي "**ضبط**" تلك العلاقة التي أدت إلى انخراط الألفاظ والمعاني في سلك التركيب (**النظم**) على هذه الهيئة أو تلك، وأثر تنوع تلك الهيئات الإعرابية في توليد "**جديد المعاني**" و"**طارئ الدلالات**" فاهتدى إلى ثنائية: "**العوامل والمعمولات**"، فإذا كان كل باب من أبواب النحو تحته ضرب من ضروب العلاقات والرواتب بين الكلمات، فإن هذه الثنائية: "**العوامل والمعمولات**" تفسر لنا بدقة "**منطق**" العلاقات، والروابط التي هي بين الكلمات، فإنها المِلاط الذي يصل الكلمة بالكلمة، ويرتب الكلمة على الأخرى، فتكون هذه خبراً عن تلك، أو وصفاً لها، أو حالاً منها، أو عاملاً فيها، أو معمولاً لها، وأي خلل في هذه العلاقات يخرج الكلام عن "**نحوية الكلام**" أي: من حد "**الاستقامة**" إلى "**الاستحالة**"(٢١٧).

فالعمل إنما هو علاقة اقتران بين عامل ومعمول، تظهر من خلاله المعاني الموجبة للإعراب، أعني: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وهو، بهذا المفهوم، قادر على تفسير جميع العلاقات التركيبية. وهو ما عبر عنه الإمام الخطابي بدقة، وإن كان كلامه من مقولات البلاغيين، حينما قال: "**إنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة :لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم**"(٢١٨). وهذا "**الرباط**" هو ما اصطلح عليه النحاة بفكرة: "**العامل**" التي تعد من أهم المفاهيم التي قدمها الخطاب النحوي، والتي بنى عليها الإمام عبد القاهر أشهر نظرياته في تحليل البيان العربي، وهي نظرية "**النظم**" وهي نظرية قائمة، في مجملها، على "**العلاقات النحوية**" بين الكلم؛ إذ "**لا يقوم في وهم، لا يصح في عقل، أن يتفكر متفكر في معنى فعل، من غير أن يريد إعماله في اسم. ولا أن يتفكر في معنى اسم، من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد فيه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ، أو خبراً، أو صفة، أو حالاً، أو ما شاكل ذلك**"(٢١٩).

ومن ثم نستطيع القول: إن الخطاب النحوي، قد اهتم في أصوله، بالبنية العاملية الإعرابية أيما اهتمام، واستنبط منها القواعد والأصول المتحكمة في الجملة بناء واستعمالاً؛ فالألفاظ، من خلال ثنائية: "**العوامل والمعمولات**" لا يرص بعضها إلى جوار بعض داخل الجملة، ولكنها ترتبط ببعضها، ويجيء بعضها بسبب بعض، فتقوم بين اللفظ وغيره علاقة اقتضاء، فيقتضي كل منهما الآخر، عاملاً فيه، أو معمولاً له؛ طلباً له، واختصاصاً به – بحسب المقام، والسياق، ومقصد المتكلم – "**فإنما معتمدهم في العمل الطلب، فإذا طلب لفظٌ ما لفظاً آخر، وكان طلبه له اختصاصياً، ولم يقع منه موقع الجزء، عمل فيه**"(٢٢٠) فـ"**كل عامل إنما يثبت له العمل، إذا ثبت طلبه له، وإذا كان يطلب أكثر من عامل واحد، فلابد من أن يقتضي جميع ما يطلبه، كالفعل اللازم، والمتعدي إلى واحد، أو إلى اثنين، أو ثلاثة.. لكن شرط العمل بعد ثبوت الطلب، أمران: أحدهما: الاختصاص، وهو في الحقيقة المحقق للطلب. والثاني: أن لا يصير مع مطلوبه كالشيء الواحد. فالعلة هي الطلب، وهو المناسب للعمل، وما عدا ذلك شرط**"(٢٢١)، على

أن هذا الاقتضاء والطلب يكون "**من جهة المعنى**"[٢٢٢]؛ لأن "**عمل العامل في المعمول ليس مجرد اعتبار لفظي، بل ذلك راجع إلى كونه يطلبه طلباً معنوياً**"[٢٢٣] فـ"**الاقتضاء**" و"**الطلب**" و"**الاختصاص**" مصطلحات، في الخطاب النحوي، ذات بعدٍ دلاليٍّ، **تدل على حاجة العامل للمعمول؛ ليُتم به جزءاً من معناه، عن طريق الارتباط به بعلامة نحوية مخصوصة**[٢٢٤]، **تعبر – في النهاية – عن الدلالة العامة للتركيب**؛ ولذلك فإن "**العامل إذا تغير معناه، تغير حكمه**"[٢٢٥].

هذا، وقد نبه الإمام الشاطبي في حديثه عن ثنائية: "**العوامل والمعمولات**" على أمرين:

أولهما: أن نسبة العمل إلى "**العوامل**" من الألفاظ، على سبيل المجاز بالنسبة إلى العلامة والأمارة التي من خلالها يظهر آثار فعل المتكلم الذي يتصرف في عناصر الكلام وفق ما يروم من مقاصد، بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، مما يجعلها تظهر على شكل معين بدلاً من شكل آخر، من جهة، وضرب من ضبط اللغة وتصنيفها، من جهة أخرى "**وليس السبب في الحقيقة إلا المتكلم، ثم إنهم ينسبون العمل للألفاظ لتحقيق هذا الاصطلاح؛ إذ كانت هي العلامات لرفع ما يُرفع، ونصب ما ينصب، وجر ما يجر.. وهو اصطلاح عام في كلام أهل هذه الصناعة، لضبط القوانين، لا أنهم مدّعون لذلك حقيقة؛ لأن الألفاظ لا ترفع ولا تنصب ولا تجر**"[٢٢٦] فالألفاظ إنما تنوب عما في ذهن المتكلم وفكره من نظام للغته، وهذا يؤكده حديث النحاة عن "**مقاصد المتكلمين**" وأثر هذه المقاصد في توجيه "**معاني النحو**" أي: بناء العبارة، ودقة التخير في تصاريفها، واختيار مواقعها، وما يترتب عليه من تغير في العلامة الإعرابية[٢٢٧]، وهذا الرأي ثابت مجمعٌ عليه في أصول الخطاب النحوي، خلافاً لابن مضاء القرطبي[٢٢٨]، الذي "**قد شنع على النحويين في هذا المعنى؛ أخذاً بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم، فنسبهم إلى التقول على العرب، وإلى الكذب في نسبة العمل إلى الألفاظ، بل نسبهم إلى مذهب الاعتزال والخروج عن السنة، وظلمهم، عفا الله عنه، إذ لم يعرف ما قصدوه**"[٢٢٩].

ثانيهما: أن العلاقة بين العامل والمعمول ليست مطلقة، بل منضبطة، في بنية النظرية النحوية، بجملة من المفاهيم الإجرائية في التحليل، أطلق عليها الإمام الشاطبي: "**الأصول الاستعمالية**[٢٣٠]، **ويمكن لملمة شتاتها في (المقاصد) على النحو التالي:**

* أن طلب العامل للمعمول منضبط بضابط المعنى، فلا يمكن تسلط العامل على المعمول، إلا هذا كان يطلبه معنى، فإذا كان ظاهر العامل "**لا يستقيم فيه المعنى الذي أرادوا صرفوا الكلام عن ظاهر لفظه؛ لئلا يبطل ما قصدوه من المعنى، وتأولوه على معناه**"[٢٣١]، **فإلغاء العامل وإعماله** "**كل واحد منهما له مقصد يوجبه غير مقصد الآخر**"[٢٣٢]. **وبذلك تخضع العوامل والمعمولات لمنطق واحد، هو منطق المعنى، الذي هو مدار القصد، ومربط الفائدة؛** وبناء على هذا "**لم يثبت من كلام العرب عمل عاملين في معمول واحد**[٢٣٣]**؛ لأن هذا يؤدي إلى فساد المعنى؛ إذ كل من العاملين يطلب المعمول، تابعاً له، ومتعلقاً به؛ لمعنى مغاير للآخر؛ ولهذا** "**فإنهم اتفقوا على منع عمل عاملين في معمول واحد، عملاً واحداً، من غير أن يكونا في التقدير، واحداً**"[٢٣٤].

* أن العمل قائم على احتياج العامل المعمول، وطلبه له، ولما كان الفعل أشد احتياجاً في التركيب إلى ما بعده، وأكثر طلباً، إذ تكثر مقتضياته، ولوازمه المحلية، في البنية العاملية ؛ كان "**أصل العوامل الفعل، وإنما عمل غيره بالتشبيه به، أعني: عوامل الأسماء في الغالب**"[٢٣٥]، وهذا الأصل "**محيطٌ بجميع أصول إعمال حروف الجر وغيرها من العوامل، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال، وغيرها من الحروف في الأسماء، ومَنْبَهَةٌ على سر امتناع الأسماء من أن تكون عوامل في غيرها**"[٢٣٦]. وهكذا فإن النحاة يرون أن هناك أصلاً يختص بالعمل، أو ينفرد بظاهرة ما، وقد يشبهه شيء آخر، فيحمل عليه، ويعمل عمله، ويأخذ سمته، ولكنه يضعف بقدر بعده عنه، وضعف مشابهته له؛ إذ "**الفرع لا يقوى في أحكامه قوة الأصل**"[٢٣٧]، و"**الأصل أغرق في التصرف من الفرع**"[٢٣٨]، وقاعدتهم في ذلك: "**إذا استعمل الشيء في غير موضعه، وعلى غير وجهه، لم يتصرف تصرف ما هو باق على أصله**"[٢٣٩].

* أن "**قاعدة العوامل وأصلها: أن تعمل ظاهرة، ملفوظاً بها، فإن عملت وهي مضمرة، فذلك عارض لها ليس بأصل، ولا بد من التنبيه على ذلك العارض**"[٢٤٠]؛ لأن "**كل عمل لابد له من عامل، هكذا تقرر الأمر في كلام العرب، وظهر في العوامل، الملفوظ بها**

الموجودة عند وجود عملها، فما لم يظهر فيه ذلك للعيان، قدروا عاملاً؛ ليستتب قياسهم، وما بنوا عليه صناعتهم"[٢٤١]، وقد كان لهذا الأصل دور كبير في ظهور تفسيرات دلالية، أو نحوية قال بها النحاة لتعليل ارتباط معمول بعامل مضمر، فظهر: "**التقدير**" و"**التأويل**" و"**الحمل على المعنى**" و"**التضمين**" وغيرها من العناصر، التي تنبه على ذلك العارض.

* أن الأصل في رتبة العامل "**التقدم على معموله**"[٢٤٢]، إلا أن هذه "**الرتبة**" بين العوامل والمعمولات قد يتصرف فيها بالتقديم والتأخير، نتيجة ما تقدمه علامات الإعراب من حرية لعناصر التركيب، وهو تصرفٌ يحكمه "**أمن اللبس**" من جهة؛ إذ "**إنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضِحاً عن المعنى**" و نوع العامل قوة، أو ضعفاً، من جهة ثانية، فبقدر قوة العامل تكون الحرية في ترتيب المكونات داخل الجملة؛ فتغير المعمولات في الجملة يكون بالنسبة إلى العامل فيها، وليس بذاتها، فقد ثبت استقراءً "**أن العامل المتصرف في نفسه، حقه أن يتصرف في معموله، بالتقديم والتأخير، ما لم يعرض عارض.. والتصرف في العوامل: أن يكون العامل باقياً عن أصله، لم يتغير عن حاله الذي له بأصل الوضع** (أي: أن يكون صالحاً لاستخدامات متعددة بأصل وضعه، لا أن يلزم في وضعه هيئة واحدة) **فإن لم يكن كذلك** (بأن لزم طريقة واحدة في أصل وضعه لا يتغير عنها، ولا يستعمل إلا عليها) **لم يسم متصرفاً، ولم يتصرف في معموله. هذا معنى التصرف عند المحققين، كالرماني وغيره، ومحل بيان المسألة الأصول**"[٢٤٣] ومبنى التصرف وعدمه السماع "**فما رأينا العرب استعملته على وجوه سميناه متصرفاً، وما رأيناه قصرته على طريقة واحدة، ظننا بأنه عندها كذلك، فسميناه غير متصرف**"[٢٤٤].

* وهذه الرتبة بين العامل والمعمول تقتضي ألا "**يتقدم المعمول إلا حيث يصح تقدم العامل**"[٢٤٥]، كما تقتضي ألا يفصل بينهما "**بأجنبي**"[٢٤٦]، **كما لا يفصل بين أجزاء الكلمة**"[٢٤٧]، إلا أنه قداختصت الظروف والمجرورات بأنها لا تخضع، نسبياً، لضوابط التقديم والتأخير؛ إذ إنهم يتوسعون فيها بالتنقل في المراتب تقديماً أو فصلاً، دون قيد أو شرط غالباً؛ فيفصل بها في موضع لا يفصل بغيرها "**وهم مما يتسعون في الظروف والمجرورات، كثيراً، بالتقديم والتأخير، ما لا يتسعون في**

غيرها"(٢٤٨) فهذا – وغيره كثير – يدل على أن الظرف والمجرورات، تتمتع بنوع من الحرية والمرونة والتصرف في المراتب، إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة، أيضاً؛ إذ ليس لها قياس، ولا ضابط يحصرها، بل موقوف فيها "**على السماع، فلا يقع إلا حيث سمع**"(٢٤٩).

وبعد، فهذه المفاهيم الإجرائية التي تضبط ثنائية: "**العوامل والمعمولات**" كلها "**عُمُدٌ**" و"**أصول**"، أساسها الأثر الإعرابي والمعنى في آن؛ لتنظيم العلاقات بين الكلم داخل الجملة، من ناحية، وبين الجمل المكونة للخطاب، وعلائق الجمل بعضها ببعض، وطرق الربط بينها من ناحية أخرى. وقد مكنهم ذلك من الحديث عن: "**معاقد الكلام**" و"**العلاقات بين أجزائه**" و"**ما يصح من التراكيب ومالا يصح منها**" و"**الجمل التي لها محل من الإعراب**"، و"**التي لا محل لها**" و"**المظاهر الطارئة على بنية التراكيب في العربية**، من: "**نقض المراتب**" تقديماً وتأخيراً، وفصلاً، و"**الحذف والتقدير**" و"**الإضمار والاتساع**" و"**التعليق والإلغاء**" و"**التضمين والجوار**" و"**التنازع والاستغناء**" و"**رعاية الظاهر**" و"**اعتبار المحل**" و"**معاني الحروف والأدوات**" ووقوع بعضها موقع بعض... وغيرها مما تناوله النحاة من هذه الظواهر، انطلاقاً من طبيعة الظواهر اللغوية، والأصول المتحكمة فيها، في لسان العرب.

وقد ترتب على ذلك أن توفر في "**نظرية النحو العربي**" جهاز إجرائي لتحليل الخطاب، بما فيه من: ضبط حركة الكلم، ومراتبها، ومدارجها، يجمع بين الصرامة والدقة والشمول، يَعزُّ إيجاد نظير له، أو بديل عنه، وما أكثر ما وفره الفكر النحوي بنظرية العامل!! إذ نستطيع أن نقول في يقين: إن النحو – من خلال ثنائية: "**العوامل و المعمولات**" – دراسة فاعلة وكاشفة في النص، يتوصل من خلالها إلى استخراج إرادة المتكلم عن طريق معرفة موقع كل معنى، وعلاقته بالمعنى الآخر، كما أن النحاة من خلالها "**كشفوا عما تتحكم فيه البنية العاملية، ويقع تحت طائلتها، واكتشفوا في الآن نفسه ما يفلت من قبضتها ولا يقع تحت سلطانها، وأقاموا الحد بين هذين المجالين، وخاضوا في المباحث التي تتجاوز البنية العاملية المتحكمة في الجمل.. فكانت النتائج التي حققوها بنظرية العامل فيما يتجاوز حيز العمل ولا يقع تحت طائلته؛ أي: في مستوى**

العلاقات بين الجمل المكونة لنص الخطاب – لاتقل أهمية عن تلك التي تجري في نطاق البنية العاملية الواحدة، فوفروا بذلك أساً نظرياً ثالثاً لبنية النص... ومن هنا تدرك تأكد حاجة الذين ورثوا عن الأنحاء الغربية والنظريات اللسانية الحديثة، إلى البحث عن نحو النص، وغنى من يصدر عن النظرية النحوية العربية عن الأخذ والاقتباس"(٢٥٠).

– التعليل:

إذ كان النحاة يبرهنون به على هذا "**المنطق**" الداخلي للسان العربي بمجمله، فدققوا في المسألة النظر، وأطالوا الاعتبار في فقه نظام اللسان العربي، ووصفه في مختلف مراتبه، وتجلياته؛ لإجراء النظام وتأصيله وتقعيده، مما يؤكد قياسية علم النحو واستنباطيته، من جهة، ولتسويغ الحكم النحوي وتثبيته، بالكشف عن وجوه الحكمة في الأوضاع التي بنوا عليها كلامهم، وهو أمر ييسر "**فهم اللغة**" و"**إدراك نواميسها**" من جهة ثانية.. وكان محصلة هذه النظرة أن تناول الدرس النحوي غالبية وجوه الظاهرة اللغوية بالتعليل والتفسير، بدءاً بالكلمة التي تشكل عناصر الجملة، ثم انتهاءً بالجملة نفسها، ومروراً بما يعرض لكل منهما من عوارض الشكل والمعنى، وهو تعليل قائم على النظر، وإعمال العقل والفكر، في اللغة، واستخراج أخفى ما يكون فيها من فيض وإيماء، بربط ظواهرها بعضها ببعض، والجمع بين الأشباه والنظائر، وترتيب معطيات المادة التي كونها السماع، يقول الإمام الشاطبي في تعليلهم منع بعض الجموع للاستثقال:"**والمعتمد في الجميع السماع؛ لأن التعليل بالاستثقال ثان عن كونه معدوماً، أو نادراً، قف حيث وقفوا، ثم فسر**".(٢٥١)

ومن أهم هذا النظام التعليلي في الخطاب النحوي، كما جاء في كتاب المقاصد:

١ – الفائدة وأمن اللبس:

من أهم مقاصد العرب في كلامها: "**الإفادة**"، فمتى ظفرت بها "**فالكلام جائز، وإلا فلا معنى له في كلام العرب، ولا في كلام غيرهم**"(٢٥٢) ولهذا كان وضوح "**الفائدة**" شرطاً من شروط إنتاج الخطاب المبين، الملتزم بطريقة العرب، القائمة على اللفظ الفصيح المستقيم لغة، الواضح الصحيح معنىً، ولما كان الكلام الملبس مما ينتفي

معه وضوح "**الفائدة**" كان اللبس، بأية صورة من صوره، محذوراً[٢٥٣]؛ لأنه يتنافى و أهم مقاصد اللغة، و المتكلم مدعو إلى أن يتصرف في التركيب اللغوي، وفق قواعد اللسان وما تسمح به؛ منعاً للإلباس، و ضماناً للإفهام والتأثير في آن: "**وإن بشكل خيف لبس يجتنب**"[٢٥٤]، وهو ضابط عام تحتكم إليه اللغة في جميع مستوياتها: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، و"**أصل ذلك: أن وضع الكلام، إنما هو للبيان عن المعاني التي في النفس، فالأصل اجتناب ما لا يحصل معه البيان من لبس أو غيره؛ ولذلك وضعوا الإعراب في الأسماء؛ لأجل التفرقة بين المعاني، إذ لو لم يضعوه لم يحصل الفرق، ووقع اللبس، حسبما قرره النحويون، ووضعوا أبنية التصغير، والتكسير، والنسب، والمبالغة، وغير ذلك، ليتبين مرادهم من الأسماء والمسميات، إذ لا يتميز المعنى المراد من غيره دونها**"[٢٥٥]، ومن ثم كان "**أمن اللبس**" آلية، في الخطاب النحوي، لتفسير كثير من ظواهر العربية، في مسائل كثيرة، وأبواب عدة، منعاً، وجوازاً، بل وإيجاباً[٢٥٦].

٢ – الخفة والثقل:

وقد شاع الالتجاء إلى هذين المفهومين: "**الثقل**"و "**الخفة**" في الخطاب النحوي، واستعمالهما علة في عدد كبير من الظواهر، التي تنتظم الكلمة بأبعادها الصوتية، والصرفية، والدلالية، واقتراناتها التركيبية في منظومة النحو العربي[٢٥٧]، ولقد اهتم ابن جني بهذه الفكرة اهتماماً كبيراً، حتى إنه صاغ فيها "**نظرية**" كاملة، نسج خيوطها بعدما تكاملت وجهات نظر النحاة السابقين عليه أمثال: الخليل وسيبويه، و وصل الأمر إلى ذهابه أنه إذا تعذر عليك الاعتلال بأمر آخر "**جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال؛ فإنك لا تعدم هنا مذهباً تسلكه، ومأمّاً تتورده...**"[٢٥٨].

ومن ثم اعتبر الأستاذ عبد القادر المهيري التعليل بهذين المفهومين "**يكوِّن مقومات لنظرة شاملة، تستوعب أكثر ما يمكن من الظواهر، وتسمح بتجاوز شتات المعطيات الجزئية للسيطرة عليها، حسب جهاز تفسيري، متماسك العناصر... يهدف إلى تفهم بنية اللغة العربية، وعقلنة نظامها**"[٢٥٩].

٣ – كثرة الاستعمال:

فسعة دوران الظاهرة قد تكون دليل الأصالة، فـ "**الكثير عمدة في بابه**"(٢٦٠)؛ وذلك "**أصل ينبغي التنبه له، وهو أن ما لزم فيه من كلام العرب حكم من الأحكام، أو غلب فيه، أو كثر، فدعوى أصالة ذلك الحكم لذلك المحل صحيحة، بناء على أن الكثرة دليل الأصالة**"(٢٦١)؛ ولأن الكثرة دليل الأصالة، كان – عند الاختلاف – "**الحمل على الأكثر هو المتعين**"(٢٦٢).

كما أن سعة دورانها قد يضعها مواضع، تدعو إلى التوسع والتغيير، تخفيفاً، بأكثر مما يضع غيرها من الظواهر؛ ومن ثم نلاحظ اقتران الكثرة في كثير من المواضع بمصطلح الخفة، فإن العرب يميلون إلى التصرف والتغلب فيما يكثر استعماله، قال سيبويه: "**الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره... فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره**"(٢٦٣)، ويقول الشاطبي، بعد ذكره ألواناً من التصرفات في الكلم: "**وكل ما تقدم من التصرفات، وأنواع الحذف، إنما أعانهم عليه كثرة الدوران على ألسنتهم**"(٢٦٤).

٤ – طرد الباب:

والمراد به: "**تعميم حكم ثبت في بعض أفراد الباب لعلة، على سائر الباب، مع انتفاء العلة التي ثبت بها الحكم؛ ليكون الباب كله على طريقة واحدة ولا يختلف**"(٢٦٥) وهي فكرة دقيقة، استطاع الخطاب النحوي، من خلالها أن يضبط الحكم فيما ورد عن العرب، واطرد في كلامهم، مما انتفت علته، وجرى على غير قياسه، فـ"**القاعدة المعلومة عند أهل العربية: أنهم يحملون ما ليس فيه موجبٌ على ما فيه الموجب؛ ليجري الباب مَجرى واحداً**"(٢٦٦)، وهو باب واسع تعتبره العرب كثيراً(٢٦٧).

٥ – الحمل على الشيء نظيراً ونقيضاً ومعنى:

عالج الخطاب النحوي علة "**الحمل**" **بمعنى: إلحاق شيء بشيء في حكم من الأحكام، وتقديره، وإجراؤه، ومقارنته بغيره، وتشبيه عنصر بعنصر في سمة، أو أكثر من سمة مشتركة**"(٢٦٨)، في أبواب كثيرة من العربية، خاصة في باب (**المعرب والمبني**) وفي باب (**الإعمال والإهمال**)، و(**التعدية واللزوم**) و(**صوغ الأبنية**) و(**الأحكام التركيبية**)

المختلفة.... إلخ. إذ إنه يفسر الظواهر تفسيراً منطقياً مقبولاً، يقوم على ثنائية "**الأصل**" و"**الفرع**" وما بينهما من علاقة، فهو ضرب من التقدير والمقاربة، المفضية إلى حكم من الأحكام، من خلال عملية قياسية تقتضي ما يقتضيه منهج القياس، من: محمول، ومحمول عليه، وعلة جامعة بينهما، وحكم مجرد.

وهو يعد أصلاً من أصول العربية، التي صدر عنها النحاة في بناء "**نظرية النحو العربي**" بما يحققه من ضبط للقواعد، واتساق في أحكامها؛ باعتباره وسيلة لرد الشوارد إلى القواعد الكلية، وإلحاقها بالنماذج الأصول، عند أي بادرة للخروج عنها، والانفلات عن أسرها.. فـ"**الحمل**" منهج تعليل، وعلاقة "**يطلب بها تحصيل التشاكل**"، **وفي ذلك "حكم من الأحكام الجائزة المستحسنة، دون الواجبة اللازمة"**(٢٦٩).

على أن هذا الاجتهاد في الخطاب النحوي – لإظهار العلاقة أو اصطناع الرابطة، الذي دفعهم إليه محاولتهم ضبط اللغة وتنظيمها في قواعد كلية – ليس من وحي الخيال، أو من توهم ما لا يصح، كما يظن، بل هو مظهر من مظاهر توسع العرب في لغتهم، ولون من ألوان التصرف فيها، يدركه من تأمل طرائق العرب في التعبير ؛ يقول ابن جني: "**وسبب هذه الحمول، والإضافات، والإلحاقات: كثرة هذه اللغة، وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها، والتركع (التوسع) في أثنائها، لما يلابسونه، ويكثرون استعماله من الكلام المنثور، والشعر الموزون، والخطب، والسجوع، ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً، وتخيلهم مالا يكاد يشعر به من لم يألف كلامهم**"(٢٧٠).

وهذا المبدأ العام في نظام العربية: حمل الشيء على الشيء في العربية، يأتي على ثلاثة أنواع:

أولاً – حمل النظير على النظير:

فمن شأن العرب "**أن يحملوا النظير، أو المقابل، الذي ليس فيه موجب، على نظيره، أو مقابله، الذي فيه الموجب؛ ليجري الجميع مجرى واحداً**"(٢٧١)، وذلك "**إذا أشبهه في بعض المواضع**"(٢٧٢) شبهاً لفظياً، أو معنوياً، "**وكذلك وجدناهم يحملون الشيء على الشيء، إذا كان بينهما عُلقة لفظية، أو معنوية... ولهذا نظائر كثيرة في**

كلامهم"[٢٧٣] إذ "**يعاملون المشبه معاملة ما شبه به، في بعض الأحكام**"[٢٧٤]، ومع أن المشبه يأخذ حكم المشبه به "**فالقاعدة: أن المشبه لا يقوى قوة ما شبه به، فلو أعطي العمل تاماً، لم يكن بين الأصل المشبه به، والفرع المشبه، فرق، لكنهم يفرقون بينهما، فيكون للأصل من القوة في العمل ما لا يكون للفرع**"[٢٧٥].

وقد أدار الفكر النحوي على هذا "**الشبه**" كثيراً من حديثه حول أقسام الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وما يكون بينها من تشابه، وما ينتج عنه من علاقات، وما يترتب لها من أحكام، في ضوء ما يعرف بـ"**التمكن**" و"**الجذب**" ومعنى "**التمكن أن تكون بعض الكلم متشبثة بمقولتها الأصلية** (إعراباً وبناء، أو عملاً وإهمالاً، وصرفاً ومنعاً) **لا تغادرها. وأما الجذب فأن تكون الكلمة الأصلية في مقولتها جاذبة غيرَها إليها؛ كي تشبهها**"[٢٧٦].

فالاسم قد يشبه الفعل[٢٧٧]، كما في: **أسماء الأفعال، والمشتقات**، فيناظره من حيث مقتضيات العمل، وعدد المحلات، والمتعلقات في الفاعلية، والمفعولية، وقد بين النحاة أن الفعل أو المشبه به، يتنقل بهذه الوظائف، وهي لوازمه، ومقتضياته، يتسلط عليها، ويسقط فيها، فالأفعال كلها عامل "**وكل ما حمل على ضربها عمل عملها**"[٢٧٨]. **كما قد يشبه الحروف**، فيُحمل عليها، وينتقل إلى دائرتها، بأن يعمل عملها، ويوسم بالبناء مثلها، وتتعلق بنفس متعلقاتها، ويحتاج مثلها إلى غيره؛ لتمام أشكالها، ومحلاتها التركيبية؛ وذلك "**لتطفله على الحرف فيما يخصه**[٢٧٩] **فتدرج الاسم من "الإعراب" إلى "البناء"** وما يلزمه من مصطلحات، نحو: "**متمكن أمكن**" و"**متمكن غير أمكن**" و"**غير متمكن**" مراتب يسلكها نتيجة عامل (**المشابهة**)، أو "**التطفل**"؛ "**لأن كل متطفل على شيء، فحقه لزوم أصل المتطفل عليه، إذا أمكن**"[٢٨٠].

والفعل قد يشابه الاسم، كمشابهة الفعل المضارع لأسماء الفاعلين[٢٨١]، "**فلم يعاملوه معاملة أخوية، فيبنوه، بل أعربوه كما أعربوا الاسم**"[٢٨٢] **كما قد يشبه الحرف**، وهو، وإن كان نادراً، إلا أنه يوجد في بعض النواسخ من الأفعال و الجوامد منها. وعليه، فالفعل إذا شابه "**الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف، أعطي**

حكم الحرف في عدم التصرف، كما في:(عسى)، وفعل التعجب، وإن شابه الاسم، كالمضارع، أعرب "(٢٨٣).

كما أن الحرف قد يشبه الفعل، كما في عمل الحروف النواسخ لمشابهتها الأفعال، أو مشابهة ما يشابهها "**وكان الأصل في الحرف إذا اختص بما يدخل عليه من الأسماء، ولم يكن كالجزء منه، ولا شبيهاً بغير المختص، أن يعمل الجر، حسبما بين في الأصول، وإنما يخرج عن أصله؛ لشبهه بغيره، فأشبهت هذه الحروف كان وأخواتها، من جهة طلبها للمبتدأ والخبر، واختصاصها بهما، والاستغناء بهما**" (٢٨٤).

وهكذا ترى أن الحمل على النظير، يولد طبقات من التأويل، وأضرباً من التعليل، حتى عُدَّ عامل "**المشابهة**" سراً من أسرار الفكر النحوي في معالجة كثير من الأبواب النحوية في: الإعراب والبناء، والعمل والإهمال، والصرف ومنعه...إلخ(٢٨٥).

ثانياً – الحمل على النقيض:

فلم يكتفِ النحاة باعتماد "**المشابهة**" في تفسير الظواهر وتعليلها، بل لجؤوا، كذلك، إلى مفهوم "**المناقضة**"، وبنوا عليه أحكاماً كثيرة، وهو حمل مسترسلٌ في الأفعال والحروف والأسماء، فالأشياء كما تعرف بنظائرها، تعرف أيضاً بأضدادها، فالنظير يدعو نظيره، والنقيض يدعو نقيضه، وقد عمم النحاة علة "**النقيض**" انطلاقاً من قولهم: "**الشيء يحمل على نظيره و نقيضه، في الحكم**"(٢٨٦)، ومن ذلك: "**أن الشلوبين سأل شيخه ابن ملكون.. لم أعربت (أي) من بين سائر أخواتها؟ ففكر فيها، ثم قال: حملاً على النظير والنقيض.. ومعنى ذلك: أنها حملت على (بعض) التي هي بمعناها، وعلى مقابلتها (كل) لأنها نقيضتها في المعنى، وقد يحمل الشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره، ألا تراهم عاملوا (نسي) معاملة (علم) فعلقوها عن منصوبها، لما كانت نقيضة ما التعليق خاصٌّ به، ومن ذلك كثير**" (٢٨٧)، وهو من لطائف اللغة وعجائبها، كما أنه يدل على عبقرية نحاة العربية في ضبط اللغة، والنظر في طرائق العرب في التصرف في لغتهم، فالتناظر والتناقض ضربان من علاقة واحدة، هي علاقة الحمل؛ للتجانس الوجوبي بين المعطيات النحوية، لكن "**ليس يصح حمله على ظاهره؛ وذلك أن مراعاة**

التساوي بين الضدين في الأبنية، ليس شيئاً يوجبه المعنى، حتى لو ترك لكان منافياً للحقيقة مستحيلاً، ولكنه أمر من الأمور التي يطلب بها تحصيل التشاكل "(٢٨٨).

ثالثاً – الحمل على المعنى:

والمراد به: **تخريج الشيء وبيانه وتفسيره بمراعاة معنى ملحوظ فيه، غير ظاهر في لفظه**، وهذا المعنى هو الذي يجذب المعمول إليه، ويعمل فيه، ويهمل عمل اللفظ المذكور؛ للإيذان بقوة هذا المعنى الملاحظ، فهو "**من أسدِّ وأدمث مذاهب العربية؛ وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام، فيأخذه إليه، ويصرِّفه بحسب ما يؤثره عليه**" (٢٨٩). ففي هذا الموضع تأخذ المعاني بأعنة الكلام، فتصرِّفه، وتمتلك حركات الإعراب فيه، على الرغم من الألفاظ المنطوقة، التي لا يراد معناها، وحده، وإنما جيء بها، كإشارات لمعان كثيرة يحكمها بناء الكلام، "**وهذا أصل مستمر في كلامهم لا تكاد تجد باباً لم يؤخذ به في موضع منه؛ إذ المناسبة العائدة إلى المعاني وسيلة قوية**" (٢٩٠). **فيعامل اللفظ معاملة مغايرة لما يستحقه في ظاهر التركيب" كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً**" (٢٩١). ونظيره: باب العطف على المعنى (أو التوهم، أو المرادف(٢٩٢)) وباب التضمين(٢٩٣)؛ إذ "**الحمل على المعنى في الأفعال، سَنن واضح، وأمر مستعملٌ جداً**" (٢٩٤)، ولكنه مع ذلك لا يقاس في كل موضع، بل هو "**موقوف في الأصل على السماع، فإن كثر كثرة توجب القياس، قيل به في محله**" (٢٩٥).

وهكذا، فالخطاب النحوي يسعى من زاوية تعليل النظام المجرد، واستنباط الأصول المتحكمة فيه، وبيان عللها، وإظهار خصائصها، دون أن يُفرض على اللغة شيء من خارجها؛ إذ "**لما كان هذا العلم تقريراً لكلامهم**" (٢٩٦) صار كلام النحاة في باب التعليل "**في توجيه شيء مسموع، لا في القياس عليه**" (٢٩٧).

وهي علل محكمة، ومفاهيم تشكل أصولاً في الخطاب النحوي، مستنبطة، في الكثير منها، من مشهور الكلام عند العرب، في مراوحة، شبه دائمة، بين ضبط اللغة، وإظهار منطقها، فـ"**لا تجد مسائلهم التي يحتجون بها على القاعدة إلا على مقتضى ما**

استقرؤوا من كلامهم، لا على أمر مقيسٍ عُدم فيه السماع. فالقاعدة مبنية على التفسير بعد السماع، كما قال سيبويه: (قف حيث وقفوا، ثم فسر)" (٢٩٨).

وبذلك تجاوز الخطاب النحوي مجرد المعرفة بالأساليب التي تكلم عليها العرب، إلى استنطاقها للوقوف على القواعد التي تقود إلى انتحاء سمت كلام العرب، والجريان على أساليبها، إلى معرفة مقاصدهم من استعمال ذلك اللسان، والحكمة فيه، فأوجد النحاة بذلك جهازاً نظرياً تفسيرياً عاماً استعملوه في مقاربتها "**واليوم – فقط – يدرك العلم اللغوي أن نظام النحو العربي، كما سطّره الأولون، وأقاموا صرحه بسنده الذاتي أولاً، وبسنده التعليلي ثانياً، هو من أكثر ما عرفته الحضارات الإنسانية من الأنحاء دقة وإحكاماً، إلى حد أنه يشارف نظاماً من المنطق الصوري الخالص. وأن جملة من المقولات التي حكمت نسيجه المعرفي، كالتقدير والعلة، والعامل، والإضمار، والمحل من الإعراب، هي اليوم محل اهتمام بالغ الرعاية. فالإثم إثم من لا يهتدي إلى أن اللغة بنحوها، وأن النحو بالذي وراء النحو**" (٢٩٩).

المحور الثالث
الخطاب النحوي وثنائية "الأصل"[٣٠٠] و"العدول"

ذهب النحاة إلى أن للكلام أصلاً، يعرف بـ"**وجه الكلام**" و"**تمام القول**" "**ثم يُتسع فيه، فيما على كل أصله**"[٣٠١]، إذ يمكن للمتكلم أن يفارق هذا "**الأصل**" على سبيل "**التجوز والاتساع**" بما تبيحه اللغة أيضاً – في ضوء سَنَن العرب، ومعهود خطابها – من فضاءات واسعة في بناء الكلام، فهو تجاوز للغة باللغة نفسها!! – إذا أُمن اللبس، وقام في السياق ما يعرف به وجه الكلام– وفيه "**تخرج اللغة من سكون النظام إلى حركية الفعل، فتصبح حدثاً يرتبط بسياق، وتعلق به مقاصد، ويعبر به المتكلم عن غايات يحققها عند سامع أو قارئ بما يضع فيه من الوسائل، وما يصوغ من الأساليب**"[٣٠٢].

وقد وقف الخطاب النحوي كثيراً عند قضية "**العدول**" و"**التوسع**"[٣٠٣] **اعتبارها من طرائق العرب، التي تكثر في استعمالاتهم؛ إذ** "**كلام العرب كثير الانحرافات، ولطيف المقاصد والجهات، وأعذب ما فيه تلفته وتثنيه**"[٣٠٤]، ولهذا تتداخل فيه الضوابط، وتكثر فيه الاستثناءات، وتتعدد فيه الاستعمالات؛ ومن ثم "**كان من حق هذه اللغة أن يصح فيها الاحتمال، ويسوغ التأويل**"[٣٠٥]. وهذا يبرز لنا مكانة "**التأويل**" إذ إنه يربط بين "**الأصل**" و"**ما عدل به عنه**" في الاستعمال،؛ وبذلك يحافظ على ما أصله النحاة من "**أصول**" نظرية للغة من ناحية، والواقع اللغوي الذي تعرض فيه لهذه الأصول "**عوارض**" يبيحها الاستعمال اللغوي من جهة ثانية؛ حتى يتمكن النحوي من جمع شتات الظاهرة اللسانية في نظرية واحدة؛ ومن ثم صار أداة مهمة في بناء الفكر النحوي، يحكم مظاهرَها مقولاتٌ مختلفة، في الدرس النحوي مثل القول بـ: "**نقض المراتب**" تقديماً وتأخيراً، و "**الحذف**" و"**الإضمار**" و"**التقدير**" و"**الزيادة**" **ونحوه**"، **فإن ذلك كله طارئ على أصل الوضع**"[٣٠٦].

وقد ربط الخطاب النحوي ذلك "**العدول**" عن "**الأصل**" بجوانب ثلاثة، تمثل

قيوداً، تجعل الاستعمالات المخالفة لهذا الأصل دائرة في فلكه، فلا يتيه الاستعمال بعيداً عنه، فيضطرب "**النظام**" النحوي؛ ولهذا أحكموا تلك الأصول، وما يتفرع عنها بسياج من "**التعليل**" و"**التأويل**" سواء كان تأويلاً نحوياً يقيم الصلة باللسان، أم تأويلاً معنوياً يقيم الصلة بالفكر، في مراوحة دائمة بين "**حركة اللفظ**" و"**منطق المعنى**" وهذه الجوانب، معلومة من"**قوة العربية**" كما يقول الإمام الشاطبي(٣٠٧)، وهي:

أولاً – الارتباط بالقصد:

فالعدول عن الأصل، مسلكٌ في القول، يخرج فيه الكلام على مقتضى الظاهر، وتصرفٌ في البناء اللغوي، فلابد أن يكون "**لقصدٍ يقصده المتكلم في ذلك**"(٣٠٨) فيقتضيه المعنى، وملابسات التعبير، فـ"**التقدمات كلها معتبرة عندهم على حسب المقاصد، ومقتضيات الأحوال**"(٣٠٩)، و"**للإثبات مقاصد في كلام العرب، كما أن للحذف مقاصد، فقد يكون الجزء معلوماً، ولا يجوز مع ذلك الحذف، بحسب قصد المتكلم .. ومن أنكر هذا فهو صائم عن فهم كلام العرب**"(٣١٠)، كما أن هذا التصرف قد يقتضيه بناء الكلام؛ إذ "**من شأن العرب: الحذف اختصاراً، إذا استطالت الكلام، فهو من جملة تصرفاتها في الكلام**"(٣١١)؛ لأن مبنى كلامها "**على الاختصار، والاكتفاء بالإشارة والرمز، إلا في المواضع التي لا تجد فيها بداً من البسط، مع أنها تعمل الاختصار في أثنائه**"(٣١٢).

وقد دفعهم ذلك إلى الوقوف على كثير من أسرار اللغة، وحكمة أصولها، وتلمس خفايا بواطن الأساليب فيها، كما نبههم إلى ما يتميز به التركيب النحوي من خاصيات دقيقة، وإدراك الاختلاف بين ما يبوح به ظاهر اللفظ، وما يقتضيه منطق المعنى، و"**أن إنشاء الكلام، أو نظمه لا يخضع فقط لما هو "تقني معياري" وإنما محكوم أيضا بما هو "فني ذاتي" يرجع فيما يرجع إلى ذوق المنشئ، وقدرته على استغلال الطاقة التوليدية الخلاقة للغة، حتى يصنع أسلوباً ينفرد به عن سواه**"(٣١٣).

ثانياً – أمن اللبس:

فنظام العربية يبيح للمتكلم أن يتصرف، إلى حد ما، في مواضع الكلمات في الجملة، تقديماً وتأخيراً، وحذفاً وزيادة، ولكن هذا مشروط بالفائدة، وأمن اللبس،

واتضاح المعنى، فـ" **عادة العرب أنها تجتزئ بالقرائن عن النطق في كثير من كلامها، فإذا كان اللفظ معلوماً، ولم يؤد حذفه إلى اختلال الكلام، بل يستقل اللفظ والمعنى بما بقي، جاز ذلك**"[٣١٤]. أما إذا خيف اللبس، وهُدِّد القصد، وُشُوِّش المعنى، وأمكن للسامع أن يحمل الخطاب على غير المراد، ووقع "**الضرر**"[٣١٥] فلا مناص من "**إقدار اللغة أقدارها**" و"**إحلال الكلمات محالَّها**" و"**إحكام التصرف في اللفظ**" حفاظاً على وظيفة "**الإبانة**" فيصل المعنى إلى المخاطب، ويحصل عليه من غير اضطراب، أو تشويش.

ثالثاً – إقامة الدليل:

فليس ثمة تصرفٌ في اللغة، وعدول عن أصل الوضع فيها، إلا وهو محكوم بدليل؛ حتى لا يضل المخاطب المعنى، ويتوه المراد، وهذا واضح في حديث النحاة على لون من التصرف، شائع في العربية، وهو "**الحذف**" فيجوز[٣١٦] للمتكلم أن يتصرف في بعض الألفاظ بالحذف؛ شريطة أن يوفر من القرائن ما يهدي به المخاطب إلى المحذوف، وفهم المعنى، والغرض المنصوب له الكلام، "**وهو شرط لابد منه؛ إذ القاعدة أن ما لا يعلم لا يحذف؛ لأنه نقض للغرض، إذ موضوع الكلام لإفهام المخاطب، لا للإلباس، والحذف لغير دليل إلباس، فلا يصح أن يبنى الكلام عليه**"[٣١٧]، فـ "**القاعدة أن الحذف في كلام العرب لا يكون إلا حيث دل عليه دليل، من قرينة لفظية، أو معنوية؛ لأنه لو لم يكن عليه دليل، لاختل المقصود من الإفهام؛ فإنك لو قلت ابتداء (زيد)، وأنت تريد: قائم أو خارج، ولم يكن ثم مما يدل عليه، لم يقع بما تكلمت به فائدة..فالحاصل: أن الحذف لا يدعى إلا مع الدليل، والناظم ابتدأ بهذه القاعدة الكلية الجارية في أبواب العربية**"[٣١٨]، فالحذف من غير دليل، متقىً ومحذورٌ، وليس من مقتضى كلام العرب؛ إذ "**لا يحذف إلا ما دل عليه الدليل، ولو عدم الدليل لم يجز الحذف. أما بالنسبة إلى الكلام المنقول عن العرب، فإن ادعاء الحذف في موضع لا دليل فيه، تخرصٌ على الغيب.. وأما بالنسبة إلينا، أيها القائسون، فإن الحذف من غير دليل ليس من كلام العرب.. فمدعي الحذف من غير دليل مدَّعٍ ما لا برهان عليه**"[٣١٩].

وهذا الدليل يقوم على الملابسات الحافة بعلم المخاطب؛ "**لأن المتكلم إنما يحذف**

ثقة بعلم السامع أن الكلام لا يصح إلا بتقدير محذوف، وهذا هو المجاز عند العرب"(٣٢٠) فالعرب من شأنها إذا عرفت مكان الكلمة، ولم تشك أن سامعها يعرف بما أظهرت من منطقها ما حذفت، حذفت ما كفى منه الظاهر من منطقها. كما يقوم الدليل على العلاقات التي تحيط بالكلام وبمعانيه، وبأغراض المتكلم ومقاصده، كالسياق، ودلالة بعض الكلام على بعض، أو ما كفى منه الظاهر من منطقه، فاللفظ "**إذا علم، وكان في الكلام، أو في السياق، ما يدل عليه جاز حذفه**"(٣٢١)، فاللفظ، وإن كان غائباً في التركيب، إلا أنه حاضر معنىً، تؤكده هذه القرينة، أو تلك، وفق ما تسمح به قواعد هذا اللسان وأصوله.

فـ"**العدول**" عن"**الأصل**" مرتبطٌ، إذن، في الخطاب النحوي، بـ"**المتكلم**" من ناحية ما يقصده، وبـ"**اللفظ**" من ناحية وضوحه، وعدم اللبس فيه، ومرتبط، أيضاً، بـ"**المخاطب**" وقدرته على الاهتداء إلى المعنى المراد، ويأتي دور النحوي في بيان ذلك العدول، وتقدير أصله، لا لبيان اللفظ محلاً وإعراباً، فقط، بل لتفسير المعنى، أيضاً، وبيان مقتضى الكلام، ومعاقده؛ إذ للكلمة مكانها الأصلي في التركيب، قبل أن يعدل عنه، تقديماً وتأخيراً، أو حذفاً وإضماراً، أو زيادة، ومعناها على أصل الوضع، يبقى في الذهن قائماً؛ ولهذا، فـ"**العرب تعتبر المقدرات، كما تعتبر المحققات**"(٣٢٢)، كما أنها "**تراعي أحكام اللفظ، وتحافظ في التقديرات على ما يليق بها**"(٣٢٣).

وحينئذ تكون قضايا التقدير، في الخطاب النحوي، مدارها الأساس "**منطق**" التفكير، قبل أن يكون "**منطق** " اللغة؛ ومن ثم "**لم يبد لنا في النحو العربي – بحسب قراءتنا له – هذا الذي بدا غالباً على منطلقات النظريات اللسانية الحديثة، من حيث تغييب الإنسان المستعمل في الجهاز النظري، أو من حيث الجمع بين الدورين والخلط بينهما، أو من حيث حلول النحوي محل المتكلم؛ فأما من حيث منزلة الإنسان في الجهاز النظري، فلك أن تعتبر بدور المتكلم والمخاطب فيه، فهما قطب كل عملية تخاطب، وهما منطلق كل ظاهرة تناولوها، ومنتهاها إنشاء وتأويلاً... فلا نكاد نظفر فيما كتبوا بفصل، بل بصفحة، بل بفقرة، تكون فيها الأفعال المتصلة بالظاهرة اللغوية من قبيل: القصد، أو العلم، أو الإدراك، .. غير مسندة إلى المتكلم أو المخاطب**"(٣٢٤).

وهكذا يتبين لنا أن ثنائية: "**الأصل**" و"**العدول**" كانت الأكثر تجريداً في النظرية النحوية العربية؛ فقد اعتبر النحاة "**حد الكلام وحقه**" ما جاء على "**الأصل**" أما ما خرج عن ذلك، فهو من "**العدول**" الذي يرد إلى "**أصله**" بضرب من "**القياس**" أو "**الحمل**" أو "**التأول**". وقد استطاع الخطاب النحوي من خلال هذه "**الثنائية**" أن يحقق قدراً كبيراً من الملاءمة بين "**الجهاز النظري**" الذي وضعه، و"**استعمال المتكلمين**" للغة، كما مكنهم – في دقة مذهلة – من الحصر والاستيعاب، والتقسيم والتبويب، والتفسير، لكل ظواهر اللغة، على نحو يثير العجب والإعجاب.

والله أعلم.

الخاتمة

وبعد فقد كانت تلك قراءة في كتاب (**المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**) للإمام أبي إسحاق الشاطبي (ت:٧٩٠هـ) حاولت الوقوف فيها على الأحكام الضابطة لحركة الفكر النحوي، وأصول خطابه، منهجاً وتنظيراً، مستهدياً فيها بمنهج علمائنا الفقهاء في (**استثمار النصوص**) في كتاب المقاصد، واستنباط أصول الخطاب النحوي من خلالها، فشرحتها كما تمثلتها، وبمقدار ما أتيح لي من وعي بها، وحسبها أن تكون محاولة، وأرجو أن تكون جادة، وإنما يبلغ المرء طاقته، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم "**جعلنا الله ممن عمل بما علم، وأدى حق ما أُنعم عليه فغنم. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وعلى آله الطيبين، وصحبه المنتخبين، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، وسلَّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين**" (٣٢٥).

الهوامش

(١) ينظر: للباحث، أطروحته للدكتوراه، وقد نشرت بعنوان:(**ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم**) تقديم الأستاذ الدكتور عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

(٢) فالنحو العربي كان، وما يزال، محط قراءات حديثة ومعاصرة متباينة، ينظر: المستشرق الفرنسي، جيرار تروبو، **نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه**، مج مجمع اللغة العربية الأردني، ع١، سنة١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م، ص١٣٥، ود. إسماعيل عمايرة، **المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية**، ص٣٦، وعبدالقادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م، ص٨٥ ود. إبراهيم مدكور، **منطق أرسطو والنحو العربي**، مج مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٧، سنة ١٩٥٣، ص٣٣٨-٣٤٦. ود. إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ص١١٩. ود. مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، ص٢٦٠-٢٦١. ود. عبدالرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ١/٩-١١. ود. محمد عيد، **أصول النحو العربي**، ص١٣٢ ود. لطفي عبدالبديع، **التركيب اللغوي للأدب، مبحث" النحو والمنطق"** ص١١-٧٦. ود. عبدالحكيم راضي، **نظرية اللغة في النقد العربي**، ص٣٧٤-٣٧٥.

(٣) فقد كان الخطاب الاستشراقي سباقاً إلى إعادة قراءة الفكر النحوي وتقويمه، مثلما فعل مع الفكر العربي الإسلامي كافة.

(٤) د. محمد عابد الجابري، **نحن والتراث**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٤، ١٩٨٥م، ص١٤.

(٥) شيخنا د. محمد محمد أبو موسى، **دلالات التراكيب**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م ص٢٨-٢٩.

(٦) خرج الكتاب في عشرة مجلدات، وقد عني بتحقيقه - بعد طول انتظار - مجموعة من الباحثين، بإشراف: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

(٧) أهم من ترجم للشاطبي، اثنان من العلماء، هما: تلميذه أبو عبدالله محمد المُجاري الأندلسي (ت:٨٦٢م) في كتابه: (**برنامج المجاري**) الذي حققه الدكتور محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٢م، ص١١٩ وما بعدها. وكذلك: أحمد بابا التنبكتي (ت:١٠٦٣هـ) في كتابه: **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، إشراف وتقديم عبدالحميد عبدالله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ١٩٨٩م، ص٤٩ وما بعدها. ولعل أوسع ترجمة للشاطبي، هي تلك التي أعدها الدكتور محمد أبو الأجفان، وقدم بها تحقيقه لكتابي الشاطبي: (**الإفادات والإنشادات**) طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، و(**فتاوى الشاطبي**) مطبعة الكواكب، تونس، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م. وكذلك الترجمة التي قدمها الأستاذ عبدالحميد العلمي، في كتابه (**منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي**) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص٢٩ وما بعدها.

(٨) د. عبدالسلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، تونس، ط٢، ١٩٨٦م، ص١١.

(٩) أحمد بابا التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص٤٩.

(١٠) الشاطبي، **الاعتصام**، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، مكتبة التوحيد، المنامة، ط١، ٢٠٠٠م، ١/١٣.

(١١) أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج، ص٤٩.

(١٢) ص١٠٧.

(١٣) ولعل هذا هو ما يفسر لنا قلة مؤلفات الشاطبي، بالنسبة إلى مكانته العلمية، وكونها أتلف بعضها في حياته؛ إذ ربما يكون قد كتبها في وقت متقدم من حياته، ثم رآها لا تستوفي الشروط المطلوبة لبثها في الناس، فأتلفها.

(١٤) من أبرزها: للأستاذ أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي. والدكتور عبدالرحمن الكيلاني، **قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، عرضاً ودراسة وتحليلاً**، مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي. والدكتور حمادي العبيدي، **الشاطبي ومقاصد الشريعة**،

دار قتيبة، بيروت. والأستاذ عبدالحميد العلمي، **منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب. والدكتور صالح سبوعي، **النص الشرعي وتأويله، الشاطبي نموذجاً**، كتاب الأمة، ع١١٧، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر.

(١٥) وضح الشاطبي منهجية عمله الموسوعي هذا في نهاية كتابه، ينظر: **المقاصد**، ٩/ ٤٨٥-٤٨٧.

(١٦) من ذلك حديثه عما خرج عن القياس في باب النسب، وتعليله لمسائله بقوله:"**وجملة علل الباب ثلاثة أنواع: إحداها: التفرقة بين نسبتين إلى لفظ واحد؛ قصداً إلى إزالة اللبس. والثانية: المعدول عن الثقل إلى الخفة. والثالثة: تشبيه الشيء بالشيء. ثم نوع رابع استقرائي، وهو: الاستغناء عن النسب إلى الشيء بالنسب إلى ما في معناه أو ما يلابسه**" المقاصد ٧/ ٥٩٦.

(١٧) للشاطبي كتاب بهذا العنوان، أشار إليه غير مرة في كتابه **المقاصد** من مثل قوله: "وفي (**علم أصول العربية**) شفاء الغليل في أمثال هذه المسائل" ٣/ ١٥٩ (وينظر: ١/ ١٣١، ٣٤٦، و٣/ ٦٤٩، و٥/ ٢٦١) كما أشار إليه في كتابه **الموافقات**، بقوله: "**والقاعدة في (الأصول العربية) أن الأصل الاستعمالي إذا عارض الأصل القياسي كان الحكم للاستعمالي**" الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، تحرير وتحقيق الشيخ عبدالله دراز، دار المعرف، بيروت ٣/ ٢٦٩. مما يدل على أنه كان معنياً عناية فائقة باستنباط أصول العربية، وهو كتاب مفقود، أشار التنبكتي إلى أن الشاطبي أتلفه في حياته، ينظر: أحمد بابا التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص٤٩.

(١٨) الشاطبي، **المقاصد**، ١/ ٢٠.

(١٩) السابق، ٣/ ١٣٣.

(٢٠) الشاطبي، **الموافقات**، ١/ ٩١

(٢١) السابق، ١/ ٩٧ ولهذا نرى الشاطبي يشير غير مرة إلى منهجيته العلمية في عدم الاعتماد على تقييدات المتأخرين البتة، تارة للجهل بمؤلفها، وتارة لتأخر زمان أهلها جداً، أو للأمرين معاً. وإنما المعتمد عنده كتب الأقدمين المشاهير، كما يزكي رأي معاصره الفقيه أحمد القباب الفاسي (ت:٧٧٨هـ) بوجوب

التحاشي عن كتب المتأخرين، والاعتماد، بالمقابل، على مصنفات الفحول القدامى.. ينظر: الونشريسي، **المعيار المعرب**، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١١/ ١٤٢.

(٢٢) الشاطبي، **المقاصد**، ٤/ ٤٩٤-٤٩٥.

(٢٣) السابق، ٥/ ٢٠.

(٢٤) عبدالمجيد الصغير، **الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام**، دار المنتخب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ص٤٤٥-٤٤٦.

(٢٥) الشاطبي، المقاصد، ١/ ٢١-٢٢.

(٢٦) السابق، ٣/ ٦، ٤٦٠.

(٢٧) السابق، ٢/ ٢٠.

(٢٨) السابق، ١/ ٢. وينظر: ٤/ ٦٢٦؛ إذ فيه حديث عن مقاصد الناظم، يقول: "وقد عرف من مقاصد الناظم: الإشارة إلى التقييد بالمثال، واعتباره في ضبط القوانين" ولعلنا من خلال هذا ندرك سراً من أسرار تسمية الإمام الشاطبي كتابه هذا بـ(**المقاصد**).

(٢٩) السابق، ٩/ ٤٨٦-٤٨٧.

(٣٠) السابق، ٤/ ٤٣٨. وللباحث كتاب قيد الطبع بعنوان: "**تحليل الخطاب في الفكر الإسلامي، دراسة لسانية للأصول والضوابط التي تحكم فقه البلاغ اللغوي**" بينت في جزء منه أن تحليل الخطاب في المنظومة الأصولية، أوالمدونة الفقهية، بلغ فيه النحو من الغاية والدقة حداً يَعَزُّ معه إيجاد نظير له في أي من منوالات تحليل الخطاب الأخرى، على وجه يمكن القول معه: **إن النحو في كتب الفقه دين يُتعبد به!!**.

(٣١) د. أحمد موسى سالم، **العقل العربي ومنهج التفكير الإسلامي**، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٠م، ص١٦٠. مما يعطي المشروعية لقراءة الخطاب النحوي من خلال منهجية التفكير فيهما، دون حاجة للبحث عن منهجية تفكير النحاة في علوم الآخرين. ودع عنك ما يشغب به بعضهم - من المستشرقين، والمبشرين، وأتباعهم - من أن الفكر الإسلامي لم يكن له ثمة منهج سوى منهج أرسطو،

وأن الحضارة الإسلامية ليست سوى صورة مشوهة لحضارة اليونان، أو لم تكن غير جسر عبرت عليه هذه الحضارة إلى أوربا، فقد ثبت – بما لا يدع مجالاً لشك – أن الحضارة الإسلامية تستمد وجودها، وضوابطها المعرفية، ومنهج تفكيرها من النصين المؤسسين لها: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وقد تبلور ذلك المنهج في علمي الأصول والكلام، وأن الفكر الإسلامي – وخاصة في عصر التأسيس – لم يأخذ بمنطق أرسطو، بل حاربه" وأن الفكرة الخاطئة التي كانت تقرر عدم أصالة الفكر الفلسفي في الإسلام، قد انتهت تماماً" (د. علي سامي النشار، **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م. ص٣٧–٣٨، وينظر، له أيضاً: **مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤م.

(٣٢) ينظر: شيخنا محمد محمد أبو موسى، **مراجعات في أصول الدرس البلاغي**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٣٠٩.

(٣٣) علي بن عبدالكافي السبكي، وولده تاج الدين عبدالوهاب، **الإبهاج في شرح المنهاج**، كتب هوامشه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ١/ ٧.

(٣٤) الشاطبي، **المقاصد**، ٩/ ٤٨٧.

(٣٥) السابق، ٩/ ٤٨٨.

(٣٦) السابق، ٩/ ٤٩٤.

(٣٧) السابق، ٣/ ٥١٧.

(٣٨) ينظر على سبيل المثال: الشاطبي: **المقاصد**، ١/ ١١٥، ٢١١، ٢٣٦. و٢/ ٥٢، ٥٥، ،٩٥. و٤/ ١١٥، ٤٩٨، ٦٤٧.

(٣٩) ينظر في تحريره مصطلحات (الندرة، والشذوذ، والقلة، والاستعمال): الشاطبي، **المقاصد**، ١/ ١٤٩، ٢٠٠، ٣٤١، ٤٨٦، ٤/ ٦٤، و٧/ ١٠٣، ٤١٥، و٩/ ٤٢٤.

(٤٠) ينظر: الشاطبي، **المقاصد**، ٥/ ٤٤٠، و٧/ ٣٤١.

(٤١) ينظر: السابق، ١/ ٢٧٥، و٢/ ٧١، و٣/ ٢٠٦، و٧/ ٣٨٦.

(٤٢) أحمد بابا التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص٤٨.

(٤٣) الإمام عبدالقاهر الجرجاني، **أسرار البلاغة**، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط١، ١٤١٢هـ، ص٣٧٣.

(٤٤) إن فترة "التأصيل" للفكر النحوي، تنظيرياً، يمثل ابن جني (ت:٣٩٢هـ) – الذي لم يرزق إلى يومنا هذا عالماً، يبسط علمه، كما بسط هو علم شيخه أبي علي الفارسي – قمتها ونهايتها، في كتابيه "**الخصائص**" و"**سر صناعة الإعراب**". وأما ما فعله أبو البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ) في كتابيه: "**الإغراب في جدل الإعراب**" و"**لمع الأدلة**" والسيوطي (ت:٩١١هـ) في كتابه:" الاقتراح" ويحيى بن محمد الشاوي المغربي الجزائري (١٠٩٦هـ)، في كتابه:"**ارتقاء السيادة في علم أصول النحو**"، وهو كتاب كأنه اختصار للاقتراح، فإن ذلك،في رأيي، لم يكن في الحقيقة تأصيلا للفكر النحوي، ولا درساً لأصول خطابه، بقدر ما كان نقلا لمصطلحات علم "أصول الفقه" إلى علم "أصول النحو". والمقارنة السريعة بين موضوعات هذه الكتب (السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، والتعارض والتراجح) ومواضيع الأعمال اللاحقة حول الفكر النحوي تظهر أن كماً هائلاً من المسائل الأساسية، والضرورية في منهجية الفكر النحوي، وأصول خطابه، غابت كلياً عن تلك الكتب، فلم تكن لتستوعب كل مكونات الخطاب النحوي وأصوله، ولا الوقوف على أبعاده؛ إذ هي محاكاة غير دقيقة لمنهج الأصوليين الفقهاء باستنساخ "مفرداته" دون تحرير لهذه المصطلحات، ودون ذكر لضوابطها، وليس استخلاصاً معرفياً لمنهجية الفكر النحوي وأصول خطابَه؛ مما أدى، وخاصة عند السيوطي، إلى كثير من الوهم والاضطراب في فهم الفكر النحوي، وهو ما اتكأ عليه كثير من المحدثين في نقدهم الفكر النحوي في العربية، ومن ثم يغلب على الظن أنه لم يكتب بعد عن أصول الخطاب النحوي من داخله، ولم يقع تقويمه بكيفية شاملة. ينظر في تفصيل القول في ذلك: **ضوابط الفكر النحوي**، للباحث، ١/ ٣٥–٣٩و١/ ٢٢٦–٢٣٥و١/ ٤١٦–٤١٨.

(٤٥) إذ "كان التفكير العربي الإسلامي، كلما نضج علم من العلوم أمامه، عكف على دراسة أسسه النظرية، ومبادئه العامة، دراسة نقدية. وكان كلما فعل ذلك، أخذ اسم العلم، وأضاف إليه كلمة "أصول" وهكذا كان ظهور "أصول الفقه"

و"أصول الكلام" و"أصول النحو" ينظر: د. عبدالسلام المسدي، **الأسلوبية والأسلوب، نحو بديل ألسني في نقد الأدب**، تونس: الدار العربية للكتاب- ١٩٧٧م، ص١٢٩-١٣٠.

(٤٦) الشاطبي، **المقاصد**، ٩/ ٤٩٤.

(٤٧) لن ينصرف البحث، إذن، إلى مسائل النحو في ذاتها؛ لأنها لا تعنيه إلا في صلتها بالأصول النظرية في الخطاب النحوي.

(٤٨) وهي وظيفة تأسست عليها حضارة أمة لا يزال الوحي" **النص**" يشكل وجودها الحضاري، وبغياب فهمه يصبح أبناؤها نكرات في تاريخ شعوب الأرض؛ ومن ثم فالوجود الحضاري كله - للأمة الإسلامية - مرتبط بفهم: "**النص**": القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف؛ حتى شغلت وظيفة "**الفهم والإفهام**" الطاقات الفكرية للأمة الإسلامية، التي ظلت مشدودة بأحاسيسها، وخطراتها الفكرية إلى" **الوحي**" إلى حد لا نظير له، حيث تأسست أجواء الفهم والتحليل والتذوق؛ لمقاربة هذا النص، بالكشف عن أسراره، والبحث في دلالاته وجمالياته، والوقوف عند إيحاءاته وظلاله، والكشف عن مناط إعجازه.

(٤٩) الشاطبي، **المقاصد**، ٥/ ٤٤٣، وبهذا يتبين أن منطلق الفكر النحوي، لم يكن، كما شاع، "**التنظير لمحاربة اللحن**" بقدر ما كان وضعاً "**لأصول فهم الخطاب العربي**" و"**معهود العرب في كلامها، وأساليب معانيها**" وضبطاً لـ"**مجاري العرب في لسانها**" في محاولة ملحة لضبط فهم النص القرآني وتأويله. ينظر في تفصيل القول في هذه المسألة: **ضوابط الفكر النحوي**، ١/ ١٦٧.

(٥٠) الشاطبي، **المقاصد**، ٣/ ٦٢٧.

(٥١) سورة إبراهيم، آية: ٤.

(٥٢) سورة الشعراء، الآيات:١٩٢، و١٩٣، و١٩٤، و١٩٥.

(٥٣) الشاطبي، **الموافقات**، ٣/ ٣٩١.

(٥٤) ٢/ ٨٢.

(٥٥) ويقول الشاطبي، أيضاً، في **الاعتصام**: "إن الله – عز وجل – أنزل القرآن عربياً لا عجمة فيه، بمعنى: أنه جار في ألفاظه وأساليبه على لسان العرب... فإذا ثبت هذا فعلى الناظر في الشريعة، والمتكلم فيها، أصولاً وفروعاً، أمران، أحدهما: ألا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربياً، أو كالعربي في كونه عارفاً بلسان العرب... والأمر الثاني: أنه إذا أشكل عليه في الكتاب أو السنة لفظ أو معنى، فلا يقدم على القول فيه من دون أن يستظهر بغيره ممن له علم العربية... وإلا زل، فقال في الشريعة برأيه، لا بلسانها"، وقد وضع مبحثاً عن المبتدعة" وتخرصهم على الكلام في القرآن والسنة العربيين، مع العزوف عن علم العربية الذي به يفهم عن الله ورسوله" الاعتصام، ٢/٣٧.

(٥٦) الشاطبي، **المقاصد**،١/٤٣٧. وينظر: ٣/١٩٣.

(٥٧) السابق، ٤/٤٩٣.

(٥٨) السابق، ١/١٥٣. ولهذا يرى الإمام الشاطبي أن كل خلاف وبحث في هذه الصناعة لا يؤدي إلى الوقوف على كيفية التكلم، ومعرفة مقاصد العرب، فهو فضل لا يحتاج إليه، وتسويد الأوراق به لا يجدي. المقاصد، ٢/٢٠.

(٥٩) السابق، ٣/١٩٦.

(٦٠) د. محمود توفيق سعد، **سبل الاستنباط من القرآن والسنة، دراسة بيانية ناقدة**، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٢م ص١٨، وبهذا فإن فهم "النص" في الفكر الإسلامي، يخضع لمنظومتين: "منظومة لغوية، وضع أسسها سيبويه؛ حتى تكون سنداً للمسلم في فهم معاني القرآن على الوجه الصحيح. ومنظومة أصولية، وضع أسسها الشافعي؛ حتى تكون سنداً للمجتهد في استنباط معاني القرآن، وأحكامه، دون الخروج عن تعاليمه وحدوده". **قضية اللفظ والمعنى**، ص١٠٧٧.

(٦١) عبدالمجيد الصغير، **الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام**، ص١٨٣.

(٦٢) وقد يُظن أن هذا قد شغلهم عن القرآن. والحقيقة أن هذا الظن نابع من توهم أن الفكر النحوي يقعد للغة في القرآن. وفي رأيي أنه كان يقعد للغة القرآن، وبينهما فرق!! وهذا الملحظ نجده أيضاً، عند علماء البلاغة – بل عند كل من كان يؤسس للخطاب القرآني – فقد شغلوا كثيراً بالبحث في خصائص كلام

العرب، ومقاماته الحقيقية والتنزيلية، فـ"دلائل الإعجاز" مثلاً، وهو كتاب مؤسس شارك في بنائه جهود خمسة قرون من التفكير في "**أمر المزية**" التي بها صار القرآن معجزاً، وبيان علل ذلك، نجد جل شواهده المحللة لبيان "**عجيب ما فيها من النظم**" من الشعر وكلام العرب، لا من القرآن!! (حيث تمثل نسبة الآيات القرآنية فيه، وفي أسرار البلاغة نحو ١٥٪، خلافا للخطاب الشعري الذي يمثل فيهما نحو ٨٤٪، ينظر: د. طارق النعمان، **اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي**، سينا للنشر، مصر، ١٩٩٤م، ص١٨٦). **وكأنهم أيقنوا أن من وقف على "كلام العرب" ومعرفة "خصائص مخاطباته" و"مراتب كلامه" أدرك أن هذا القرآن – مع أنه نزل بلسانهم – في خصائص خطابه، ومراتب كلامه، مباين لخصائص كلامهم وبيانهم، وأن مخرج هذا غير مخرج ذاك. وفي هذا يكمن وجه "الإعجاز" وهو ما جعلهم في مراوحة دائمة بين النظر في "الخطاب المعجز" والنظر في "الخطاب البشري" وهذا من لطائف الأمور.**

(٦٣) الشاطبي، **المقاصد**،٤/٤٩٣.

(٦٤) ومن ثم فليس من المبالغة القول: **إن التحليل النحوي هو المدخل الأهم لفهم التراث العربي الإسلامي!!** "**إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة**" مقدمة ابن خلدون، ص٥٤٦. وفي هذا يقول أبو العباس ثعلب: "**لا يصح الشعر ولا الغريب ولا القرآن إلا بالنحو، فالنحو ميزان هذا كله**". **مجالس ثعلب**، تحقيق عبدالسلام محمد هارون – ط٢ – دار المعارف – القاهرة – ١٣٧٥هـ. ص٣١٠.

(٦٥) ابن خلدون، **المقدمة**، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٧٥م، ص٤٠٣.

(٦٦) الشاطبي، **المقاصد**، ١/١٨.

(٦٧) السابق، ١/١٩–٢٠.

(٦٨) السابق، ٥/٢١٤. وينظر: ٦/٣٢.

(٦٩) السابق، ٣/٤٥٧.

(٧٠) يرى جمهور العلماء، من مناطقة ومتكلمين وأصوليين، أن (**الاستقراء**) مصدر يطلق على تتبع الجزئيات، وتصفح الفروع؛ للخروج منها بمعنى عام ينتظمها.. ينظر: **التعريفات**، للشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من

العلماء، بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص١٨. ويعد (**الاستقراء**) مفتاحاً من مفاتيح العلم في الإسلام، ومن شأنه أن يؤدي إلى العلم باطراد مجموعة من الأصول والمقاصد، ووجوب مراعاتها، مما يجعلها أصولاً كلية، أو قواعد عامة ترجع إلى تلك الأصول، تشهد لها جل الأدلة التفصيلية، وما كان كذلك فهو قطعي الدلالة؛ إذ للاجتماع من القوة ما ليس للافتراق، على حد تعبير الشاطبي في الموافقات، ١/٣٦. على أن (**الاستقراء النحوي**) قائم على أصول دقيقة، مؤطرة بزمان ومكان. ينظر في تفصيل القول في هذا: **ضوابط الفكر النحوي**،١/٢١٤-٢٣٩.

(٧١) ينظر: الشاطبي، **المقاصد**، ١/٤٠٥.

(٧٢) السابق، ٨/٥٣.

(٧٣) وكانوا في ذلك حريصين كل الحرص، على توثيق ما يروون، فإذا ثبتت عدالة الراوي قبل نقله، وصح الاستدلال بروايته في إثبات كلام العرب، ولا يسوغ نسبته، إذا كان عدلاً، إلى الكذب أو الوهم إلا ببرهان واضح، وإلا فالظاهر الصدق (ينظر: **المقاصد**، ٥/٢٣٥، ٧٠٠) حتى وإن تعددت الرواية، فتقبل كلها؛ إذ "**إن القاعدة الأصولية: أن رواية لا تقدح في رواية أخرى في الأحكام العربية، إذا جاء الاختلاف من جهة العرب**". **المقاصد**، ٥/٤٦١. والمروي إذا لم "يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راو عدل يقول سمعته ممن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية الضعف "المقاصد،٢/٣٤٧.

(٧٤) الشاطبي، **المقاصد**، ٣/١٩٧.

(٧٥) السابق، ٣/١٩٥.

(٧٦) السابق، ٦/٢٩٣.

(٧٧) السابق، ٤/٩٣.

(٧٨) السابق، ١/٢٠٧.

(٧٩) السابق، ٩/١٦٩.

(٨٠) السابق، ٩/١٩٥.

(٨١)سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان) **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م١,/٢٦٦. وعبارته: "**فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا، ثم فسر**".

(٨٢) الشاطبي، **المقاصد**، ٣/٥٩.

(٨٣)ينظر: الفارسي (أبو علي) **التكملة**، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الملك سعود، ١٤٠١هـ، ص١٦٣.

(٨٤) الشاطبي، **المقاصد**، ١/١٨.

(٨٥) السابق، ٤/٤٩٤.

(٨٦) السابق، ١/٤٣٣.

(٨٧) السابق، ٤/١٢٩.

(٨٨) السابق، ٥/٥٧٢.

(٨٩) السابق، ٣/١٠٥.

(٩٠) السابق، ٣/١٨٨، ٤٥٢. وينظر: ٢/٦١٣ و٥ /١٦٠، ١٧٥، ١٧٨. و٦/٤٧٨.

(٩١) ينظر: الشاطبي، **المقاصد**، ٤/١١٤، و٦/١٢٠، و٨/٥٠٥.

(٩٢) السابق، ٣/٢٣٧، ٦٥٦.

(٩٣) السابق، ٤/٥٥٩.

(٩٤) ينظر: الشاطبي، **المقاصد**، ١/١٧٧، ٥٩٥. و٢/٣٥٣، ٥٠٩. و ٣/ ٩، ١٠، ٨١،٥١٢، ٥٥. و٤/٧٦، ٨٣، ٩٠، ١١٩. ٥/٢٤، ٢٥، ٣٤، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٧، ٣١٣، ٣١٨، ٣٥٣، ٤٢٢. و٦/٨٠، ٩٣، ١٠٩، ١٨٩ و٧/٣٧٢.

(٩٥) السابق، ١/٦٦.

(٩٦) السابق، ٣/٤٥٦.

(٩٧) د. محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص**، جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس،٢٠٠١م ص١٢٨٩

(٩٨) الشاطبي، **المقاصد**، ٥/٦٤٠. وينظر: ٣/١٩٣.

(٩٩) السابق، ٣/ ٣٥٠.

(١٠٠) السابق، ٣/ ٥١٨.

(١٠١) السابق، ٤/ ٤٣٨.

(١٠٢) السابق، ٣/ ٤٥٧.

(١٠٣) السابق، ٨/ ٣٢٩.

(١٠٤) السابق، ٤/ ١٤٩.

(١٠٥) ابن جني، (أبو الفتح عثمان) **الخصائص**، تحقيق: الشيخ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٦-١٩٨٨م، ٢/ ٤٢.

(١٠٦) السابق، ١/ ١٥.

(١٠٧) التهانوي، **كشاف اصطلاحات العلوم والفنون**، حققه لطفي عبدالبديع، ترجم النصوص الفارسية عبدالنعيم محمد حسنين، وراجعه أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٣-١٩٧٧م. ص١٣٤٧.

(١٠٨) الشاطبي، **المقاصد**، ٤/ ٣٢٣. وينظر: ١/ ٣٤٦.

(١٠٩) السابق، ٤/ ١٥٠.

(١١٠) السابق، ٣/ ٦٠.

(١١١) السابق، ٢/ ٢٨٨، وسيأتي بيان ذلك عند الحديث عن التعارض بين السماع والقياس.

(١١٢) السابق، ٤/ ٤٨٧.

(١١٣) السابق، ٥/ ١٣٧.

(١١٤) السابق، ٣/ ٧.

(١١٥) السابق، ٣/ ٤٠١. وينظر: ٢/ ٢٠٠، ٦١٥ و٣/ ٥٢٦، و٤/ ٣٨، ٤٢٨، ٤٧٥، و٥/ ٢٠، ٣٠٩، و٦/ ١١٧. و٧/ ٣٩٤.

(١١٦) السابق، ٤/ ٤٩٣.

(١١٧) الفارسي (أبو علي) **المسائل الحلبيات**، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ودار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ص٥٥.

(١١٨) الشاطبي، **المقاصد**، ٨/١٢٣. وينظر: ٣/٢٤١، و٤/١٨٢، و٧/١٥٢، ١٤٧، ١٢٤.

(١١٩) السابق، ٥/٢٩٣.

(١٢٠) السابق، ٣/٤٥٩.

(١٢١) السابق، ٥/٢٩٣-٢٩٤.

(١٢٢) السابق، ٤/٤٩٥.

(١٢٣) السابق، ٤/٤٩٥.

(١٢٤) السابق، ٤/٤٧٩. وينظر: ٢/٢٨٨، و٤/٣٧٩، ٤٨٢.

(١٢٥) وهناك موضع ثالث يمنع فيه القياس، أشار إليه الإمام الشاطبي، وهو أن يمنع من القياس لمانع شرعي!! وهذا من غرائب أحكام العربية "**كالمنع من تثنية أسماء الله تعالى وجمعها وتصغيرها، وإن كان قياس العربية يقتضي تثنية الأسماء المعربات على الجملة، وكذلك تصغير الأسماء التي سمي بها نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم تسليماً؛ فإنه أعظم الخلق عند الله تعالى، فلا يجوز تصغير اسمه، وإن كان لفظاً؛ لعظم المدلول، عليه السلام، والألفاظ تشرف بشرف مدلولها شرعاً، وهذا الموضع مما منع الشرع من استعماله، وذلك يستلزم منع القياس عليه**" المقاصد، ٤/٦٥.

(١٢٦) السابق، ٣/٣٧٤.

(١٢٧) السابق ٢/.١٥٤.

(١٢٨) السابق، ٢/٤٦٥-٤٦٦.

(١٢٩) السابق، ٣/٥٥٩.

(١٣٠) السابق، ٤/٣٧١.

(١٣١) السابق، ٢/١٥٢. وينظر: ٢/٦١٤. و٥/١٣٩، ٧/٥٠، ٢٧٠،٥٩١.

(١٣٢) السابق، ٧/٢١٣.

(١٣٣) ٤/٤٢٦.

(١٣٤) السابق، ٢/٥٨.

(١٣٥) السابق، ٧/٤٣٤. وينظر: ١/١٧١، و ٧/٥٨٩.

(١٣٦) السابق، ٧/٥١١. وينظر: ١/٣٣٥.

(١٣٧) وهو ضبط التزم به الشاطبي في كل مباحث "**السماع**" و"**القياس**" ينظر: **المقاصد**، ١/٥٥٨، ٥٩٩. و٢/ ١٠٥، ٢٥٠، ٣٤٦، و٣/٤٣٢، و٤/٢١٩، ٣٧٧، و٨/٢٧٢. وعدم ضبط ذلك قد أفرز إشكاليات منهجية عند كثير من المحدثين، ينظر في تحرير ذلك: **ضوابط الفكر النحوي**، ١/٤٥١-٤٦٢.

(١٣٨) الشاطبي، **المقاصد**، ٢/٣٤٦.

(١٣٩) السابق، ٢/٢٥١.

(١٤٠) السابق، ٤/٢١٩.

(١٤١) السابق، ٩/٤٤.

(١٤٢) السابق، ٣/١٠٦.

(١٤٣) السابق،، ٦/٩٣.

(١٤٤) السابق، ٤/٤٥٨. وينظر: ٦/٩٣-٩٤.

(١٤٥) السابق، ٤/٤٢٧.

(١٤٦) السابق، ١/٥٢٢.

(١٤٧) السابق، ٣/٤٥٦.

(١٤٨) السابق، ١/٥٦٩. وينظر: ١/٣٠٦، ٣١٢، و٢/٢٧٢، و٤/٥٣١، و٦/٧٦.

(١٤٩) هذا ما قرره الإمام الشاطبي، والحق أن هذه الدعوى غير دقيقة، وتلك المسلمة ساقطة، وهو ما يدل عليه عدد من الدراسات الحديثة الجادة التي قامت بتتبع شواهد الحديث في كتب النحاة قديماً، وأخضعت مؤلفاتهم لتحليل إحصائي دقيق، تبين منه أن النحاة لم يقاطعوا الحديث مقاطعة جذرية، بل كان له وجود، وأن الاستشهاد به كان معروفاً منذ البدايات الأولى للفكر النحوي، وإن كان على قلة، في مؤلفات أكثر رجال الطبقة الأولى

والثانية!! فليس – إذن – ثمة قطيعة بين النحو والحديث، إلا أن الشبهة جاءت للقوم، من أنه لم يكن بالقدر نفسه الذي استشهد به النحاة، من القرآن الكريم، والشعر العربي، فقد كان نسبة استشهادهم بالحديث أقل بكثير. ومن ثم اختلف الباحثون، في أصول الفكر النحوي، في تعليل قلة الحديث في الدرس النحوي. وقد حرر الباحث القول في هذه القضية، في: **ضوابط الفكر النحوي**، ١/ ٣٣٩–٣٨١.

(١٥٠) الشاطبي، **المقاصد**، ٣/ ٤٠١، وقد أراد بالوجه هنا: أنهم يأتون بها لمجرد التمثيل لا البناء، أو يبنون عليه إذا عرف أن المعتنى به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاص بها، ينظر: ٣/ ٤٠٣–٤٠٤.

(١٥١) لا يسلم الأمر للإمام الشاطبي على هذا الوجه؛ إذ "الدواوين الحديثية المشهورة، المتداولة من الصحاح والسنن والمسانيد وغير ذلك على اختلاف أنواعها، وتنوع موضوعاتها، لا تكاد تجد فيها تركيباً واحداً يحكم عليه باللحن المحض، الذي يتعين فيه الخطأ، ولا يكون له وجه، بل وجوه من الصواب، وقد أشرنا إلى أن مخالفة التراكيب في الظاهر للقواعد الإعرابية غير مضرة، ولا قادحة في الكلام الفصيح؛ لوروده في كلام الله تعالى المعجز الذي لا يُقدر على الإتيان بسورة مثله، ووردت أبيات، وشواهد حجة، في كلام العرب، ظاهرها يخالف القواعد، وفيها روايات تتخالف، فاحتاج النحاة إلى تأويلها، وتخريجها على القواعد المستعملة المشهورة، كما لا يخفى عمن مارس العلوم اللسانية وبما أشرت إليه تعلم بطلان ادعاء اللحن، والكثرة المشار إليه" الفاسي (أبو عبدالله محمد بن الطيب)، **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**، تحقيق وشرح محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ٢٠٠٢م. ص٤٧٩–٤٨١.

(١٥٢) الشاطبي، **المقاصد**، ٣/ ٤٠١–٤٠٢

(١٥٣) السابق، ٣/ ٤٠٥.

(١٥٤) السابق، ٥/ ٦٩٤.

(١٥٥) السابق، ٦/ ٤٤٩.

(١٥٦) السابق، ٣/ ٥٥٩.

(١٥٧) السابق، ٥/ ٥٥٩.

(١٥٨) السابق، ٥/ ٦٣٥-٦٣٦.

(١٥٩) السابق، ١/ ٢٣٨.

(١٦٠) السابق، ٢/ ١٧١. وينظر: ٧/ ١٣.

(١٦١) السابق، ٤/ ١٨٠-١٨١.

(١٦٢) ابن جني، **الخصائص**، ١/ ٩٦.

(١٦٣) الشاطبي، **المقاصد**، ٣/ ٤٥٧.

(١٦٤) السابق، ٧/ ٤٢٧.

(١٦٥) السابق، ٩/ ٤٤٦-٤٤٧، وينظر: ابن جني، **الخصائص**، ١/ ٩٨ **وما بعدها.**

(١٦٦) السابق، ٤/ ١٥٠.

(١٦٧) ينظر: الشاطبي، **المقاصد**، ١/ ٨، ١٣٠، ٥٨٠، ٢١٣، ٦٤٢. و٢/ ٥٩٧، ٦٠٥. و٤/ ١٣٢، ١٥١. و٧/ ١٨، ٣٨٣. و٩/ ٤٤٩.

(١٦٨) السابق، ٤/ ١٣٢. وينظر : الشاطبي، **الموافقات**، ٣/ ٣٦٩.

(١٦٩) السابق،٥/ ٦٣٥.

(١٧٠) السابق، ١/ ١٩٠.

(١٧١) السابق، ٧/ ٤٢٨.

(١٧٢) السابق، ٨/ ٣٠٣. والندرة والشذوذ، بمعنى واحد في أصل اللغة، وهو: "**الخروج عن الجمهور، يقال: شذ عنه يشِذ ويشُذ شذوذاً، إذا انفرد عن الجمهور وندر، بهذا فسره الجوهري، كما أنه قال في الندور: ندر الشيء يندر: سقط وشذ، ففسر، كما ترى، أحدهما بالآخر. إلا أن الناظم (ابن مالك) اصطلح في كلامه على إطلاق الندور على ما ندر في الكلام المنثور، وإطلاق الشذوذ على ما ندر في الشعر. هذا في الغالب، فليعرف ذلك من اصطلاحه**" **المقاصد**، ١/ ١٤٩. كما أن ابن مالك قد "يطلق لفظ القلة على الشاذ.. اتساعاً واتكالاً على فهم المقصود" **المقاصد**، ١/ ٢٠٠. وينظر: ٧/ ١٠٣، ٤١٥.

(١٧٣) السابق، ٦/ ٩٤.

(١٧٤) السابق، ٤/ ٤٧٩. وينظر: ١/ ١٧٧، ٣/ ٢٣٧، و٦/ ٣٦٤، و٧/ ٣٧٩، ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٢٩، ٥٨٨.

(١٧٥) السابق، ٤/ ٤٣٧.

(١٧٦) ومن ذلك أيضاً، ما يأتي في كلام سيبويه من مصطلحات من نحو: "**الغلط**" و"**التوهم**". ينظر: سيبويه، **الكتاب**: ٢/ ١٥٥، و٤/ ١٦٠) فيظن بعضهم أن النحاة – بمثل هذه الأوصاف – يتحكمون في كلام العرب، ويجعلون مقاييسهم أصلاً له؟!! والحق أن المتأمل في كتاب سيبويه، يدرك، بما لا يدع مجالاً للشك، أن هذين المصطلحين عنده، ليس معناهما الخروج عن سنن العرب وطرائقهم، بل معناهما: **ما جاء من كلام العرب على غير بابه؛ حملاً له على باب آخر؛ لملاحظة معنى فيه**، وهو من "**سنن العرب في كلامها**" (ينظر: ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق: السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م) يقول الإمام الشاطبي: "**والغلط الذي أراد (أي: سيبويه) هو: أن يتكلم العربي بالشيء على قياس ما، ثم يعرض له في توهم أمر آخر، فيعتبره، ويترك الأول؛ لضرب من التوسع؛ لأنهم ليست لهم أصول يرجعون غليها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فأخرجوه عن القصد، هذا معناه**". **المقاصد**، ٧/ ٥١٤. وأما ما يقع – أحياناً – منهم في وصف بعض الظواهر اللغوية بـ:"**القبح**" أو"**الضعف**" وما أشبه ذلك، فليس – أيضاً – من التحكم في لغة العرب، كما يُظن، بل ذلك راجع إلى "**أن يكون في العرب من بعد عن جمهرتهم، وباين بُحبوحة أوطانهم، وقارب مساكن العجم، أو ما أشبه ذلك، ممن يخالف العرب في بعض كلامها، وأنحاء عباراتها، فيقولون: هذه لغة ضعيفة، أو ما أشبه ذلك من العبارات الدالة على مرتبة تلك اللغة في اللغات. فهذا واجبٌ أن يعرَّف به، وهو من جملة حفظ الشريعة، والاحتياط لها**". **المقاصد**، ٣/ ٤٥٧.

(١٧٧) الشاطبي، **المقاصد**، ٣/ ٤٥٦–٤٥٧.

(١٧٨) السابق، ٤/ ١٨٢.

(١٧٩) السابق، ٦/ ٤٨٠. وينظر: ١/ ٣٠٠.

(١٨٠) ينظر: السابق، ٨/ ١١٦. على أن الخروج عن "**القياس**" في ميدان الشعر لا يسمى، في الدرس النحوي، "**ضرورة**" إلا في حالة واحدة، وذلك إذا لم يعثر له على نظير في كلام منثور، فإن عثر عد "**شاذاً**" في الشعر والنثر معاً، عند الجمهور. ينظر: البغدادي (عبدالقادر بن عمر) **خزانة الأدب**، للبغدادي، تحقيق الشيخ: عبدالسلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩هـ. ٩/ ٤٧٤، ١١ و/ ٢١١. ود. عبدالفتاح الدجني، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م. ص٣٩. ود. محمد عبدالحميد سعيد، **الضرورة عند النحويين**، مجلة كلية الآداب الرياض، مج ٤ سنة ١٩٧٥، ص٥٦، ود. عبدالوهاب العدواني، **الضرورة الشعرية**، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٩٠م، ص٣٠٥.

(١٨١) الشاطبي، **المقاصد**، ٣/ ٤٠٥.

(١٨٢) الإشبيلي (ابن عصفور)، **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلسي، بيروت، ١٩٨٠م، ص١١.

(١٨٣) الشاطبي، **المقاصد**، ١/ ٤٨٩.

(١٨٤) السابق ١/ ٤٨٩-٤٩٠.

(١٨٥) السابق، ١/ ٤٨٩-٤٩٠.

(١٨٦) السابق، ١/ ٤٩٣.

(١٨٧) السابق، ١/ ٤٩٣-٤٩٥ وينظر: ٨/ ٩٦.

(١٨٨) إذ من قواعد العرب: "**الاعتبار بالمعنى، وإن ضعف حكم اللفظ، وقد يهمل جانب اللفظ؛ محافظة على المعنى**". **المقاصد**، ٣/ ٦٨٣.

(١٨٩) السابق،١/ ٤٩٥-٤٩٦.

(١٩٠) السابق، ١/ ٤٩٩.

(١٩١) السابق،١/ ٣٤٤.

(١٩٢) سيبويه، **الكتاب**، ١/ ٢٦.

(١٩٣) السيرافي، **شرح الكتاب**، ٢/ ٩٦

(١٩٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١/ ٢٦و٢٩.

(١٩٥) الشاطبي، **المقاصد**، ٢/ ٢٦٦، وينظر: ٧/ ١٨٤.

(١٩٦) السابق، ٦/ ٤٢٦-٤٢٧. وينظر: ١/ ٢٦٢.

(١٩٧) السابق، ٦/ ٤٢٧-٤٢٨.

(١٩٨) ينظر: السابق، ١/ ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٤، و٣/ ١٠٢، ١٩٦، ٥٢٦، ٥٥٤، و٤/ ٣٤، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٩٢، ٤٩٩، ٦٨٠، و٥/ ٤٤٣. و٨/ ٢٧٣.

(١٩٩) ابن جني، **الخصائص**، ١/ ١. وقد نبه ابن جني على أن علماء الفريقين: "**البصرة**" و"**الكوفة**" كان يتراءى لهم كثير من حكمة هذا اللسان الشريف، ولكنهم كانوا يدركون صعوبة الخوض فيه، بل صعوبة الخوض في أدنى أوشاله، وخُلُجه كما يقول، فضلاً عن اقتحام غماره ولججه؛ ولهذا كانوا "**يعردون**" عنه، أي: يفرون، ثم اقتحم هو ذلك، وأدار كتابه كله عليه، فكان أفضل ما كتب في بابه.

(٢٠٠) د.هيام كريدية، **مكانة البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث**، مجلة الفكر العربي، ع٥-٨ (الألسنية أحدث العلوم الإنسانية) سنة ١٩٧٩، ص٧١.

(٢٠١) الشاطبي، **المقاصد**، ١/ ٢٠

(٢٠٢) ابن جني، **الخصائص**،١/ ٢٤٥.

(٢٠٣) الشاطبي، **المقاصد**، ٦/ ٤٩. وينظر: ٣/ ١٣٤.

(٢٠٤) د. عبدالسلام المسدي، **مباحث تأسيسية في اللسانيات**، مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله للنشر والتوزيع، تونس، ص٢٣٥.

(٢٠٥) السابق، ص٤٢.

(٢٠٦) شيخنا محمد أبو موسى، **المنهج الغائب في تراث عبدالقاهر الجرجاني**، ضمن دراسات إسلامية وعربية مهداة إلى العلامة الأستاذ الدكتور فضل حسن

عباس، أشرف على إعدادها: د. جمال محمود أحمد، دار الرازي، عمان – الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م. ص٥٣٦.

(٢٠٧) الشاطبي، **المقاصد**، ٥/٣٨٣، وينظر: ٧/٤٨٠. و٨/٦٨.

(٢٠٨) الإمام السهيلي، **نتائج الفكر**، حققه وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ص٢٢٦.

(٢٠٩) ابن جني، **الخصائص**، ١/٣٠٤.

(٢١٠) الشاطبي، **المقاصد**، ٤/٤١.

(٢١١) السابق، ٤/٢٠٥.

(٢١٢) السابق، ١/١١٥. وينظر: ٢/٥٦١.

(٢١٣) ابن الخشاب، **المرتجل**، حققه وقدمه: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ص٣٤.

(٢١٤) ينظر: د. أحمد الودرني، **أصول النظرية النقدية القديمة من خلال قضية اللفظ والمعنى في خطاب التفسير**، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م، ص١٤٠-١٤٢.

(٢١٥) الشاطبي، **المقاصد**، ١/٤٠٧.

(٢١٦) أبو موسى، **دلالات التراكيب**، ص٢٦٨-٢٦٩.

(٢١٧) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١ / ٢٥ – ٢٦

(٢١٨) **ثلاث رسائل في إعجاز القرآن**، ص ٢٦ – ٢٧، يقول أستاذنا الدكتور عبدالعزيز حمودة – رحمه الله – معلقاً على مقولة الخطابي تلك:"لقد استغرق العقل الغربي الذي أبهرتنا إنجازاته الحديثة ما يقرب من اثني عشر قرناً، لينتج هذه الصيغة التي أدرنا لها ظهورنا، بدلاً من تطويرها". المرايا المقعرة، **سلسلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، رقم ٢٠١، ص٢٣٤.

(٢١٩) الإمام عبدالقاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه الشيخ: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي ومطبعة المدني، القاهرة، ١٤٦٤هـ، ص٤١٠.

(٢٢٠) الشاطبي، **المقاصد**، ١/ ٦١٤. وينظر: ١/ ٢٩٣، و٣/ ٦٥، ٦٦، ٧٤، و٢/ ١٠، و٦/ ٨، ١١.

(٢٢١) السابق، ٦/ ١١٨.

(٢٢٢) السابق، ٣/ ١٦٩.

(٢٢٣) السابق، ٤/ ٦٥٥-٦٥٦.

(٢٢٤) وبناء على هذا الطلب، اللفظي والمعنوي، بين العامل والمعمول، واقتضاء كل منهما الآخر، واختصاصه به، كان حديث النحاة عن ظاهرتي: "**الحذف**" و"**الزيادة**" في لسان العرب، وهذا مما يجب التنبه إليه في أصول هذا العلم "**وذلك أن الحذف المستعمل في اصطلاح النحويين، عبارة عن: ترك ما يقتضي الكلام ذكره، إما من جهة الطلب اللفظي، أو المعنوي وليس معناه أن يكون مذكوراً ثم يحذف؛ إذ لا يثبت هذا أبداً**". **المقاصد**، ٣/ ١٥٨. وأما "**الزيادة**" فليس المراد بها أن الكلمة غير ذات وظيفة في الكلام، بل المراد أنها "**مقحمة بين طالب ومطلوب، ولذلك قد يقولون في (لا) من قولهم: (جئت بلا زاد) إنها زائدة، وإن كان سقوطها مخلاً بالمعنى المراد**". **المقاصد**، ٣/ ٥٩٦، وينظر: ٦١٨.

(٢٢٥) السابق، ٢/ ١٦١.

(٢٢٦) السابق،١/ ٦١٧.و٣/ ١٣٣.

(٢٢٧) ينظر: السابق،٢/ ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٨ و٣/ ٢٧٣، ٣٧٣، و٤/ ٦٦٩، ٦٨٣، و٥/ ٤١،٦٨،١٤٦،١٩٠.

(٢٢٨) ينظر: ابن مضاء القرطبي،: **الرد على النحاة**، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، بمصر، ط٢، ١٩٨٢م، ص٧٦. والحق أن ما ذهب إليه ابن مضاء في كتابه هذا، لا يكتسب أي مشروعية نظرية في الفكر النحوي؛ لأنه – في دعواه – لم يكن ينطلق من اللغة، ونظامها "**النحو**"، بل كان يقوده في هذه الثورة نزعته "**الظاهرية**" التي كانت تؤطره نظرياً وإجرائياً، ينظر في تفصيل ذلك: **ضوابط الفكر النحوي**، ١/ ١٣٩-١٤٨.

(٢٢٩) الشاطبي، **المقاصد**، ١/ ٦١٩.

(٢٣٠) السابق،١/ ٥٤.

(٢٣١) السابق، ٦/٤٨. وينظر: ٦/٧٠، ٧٤، و٩/٤٢٦.

(٢٣٢) السابق، ٢/٤٦٨، و٤٧٠.

(٢٣٣) السابق، ٣/١٨٣.

(٢٣٤) السابق، ٤/٦٥٨، و٢/٣٧١.

(٢٣٥) السابق، ٣/٥٢٠. وينظر: ٢/٣٠٥.

(٢٣٦) السهيلي، **نتائج الفكر**، ص٨١

(٢٣٧) الشاطبي، **المقاصد**، ٣/٦١٥.

(٢٣٨) السابق، ٢/١٣-١٤.

(٢٣٩) السابق، ٥/٦٦٨. وينظر: ٣/٦١٥، ٦١٦، ٦٤٩، و٤/٢٨٥، ٤٠٧، ٤٧٦.

(٢٤٠) السابق، ٣/٥٤٩.

(٢٤١) السابق، ١/٦١٣.

(٢٤٢) السابق، ٢/٥٤.

(٢٤٣) السابق، ٢/٥٤، وينظر: ٢/١٥٨، ١٧١، ١٧٥، ١٩٠، و٣/١٣٣، ١٩٠، ٤٧١، و٤/٥٥٩.

(٢٤٤) السابق، ٣/٣٠٧، و٤/٤٩٩، ٥٥٩.

(٢٤٥) السابق، ١/٤٧٠، ٥١٧، و٢/٢٢٨، ٤٦٩.

(٢٤٦) عرف ابن الحاجب في أماليه الأجنبي بأنه: "الجزء المستقل بنفسه، غير الجمل المعترضة، كالمبتدأ والخبر، والفاعل والفعل. وغير الأجنبي هو ما كان له تعلق بذلك الجزء. فإذا قلت: "ضربي في الدار زيداً أحسن" لم تفصل بين المصدر، ومعموله بأجنبي، وإنما فصلت بينه وبينه بمتعلق به هو داخل في خبره، بخلاف قولك: "ضربي حسن زيداً" فإنك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح أن يكون تتمة لما قبله في الجزئية" **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق د. فخر سليمان بن قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ، ص٧٥١-٧٥٢.

(٢٤٧) الشاطبي، **المقاصد**، ١/٤٧١.

(٢٤٨) السابق، ٢/١٧٥، وينظر: ٢/١٩٥، ٣١٥، ٣/١٠٧.

(٢٤٩) السابق، ٦/٢٥.

(٢٥٠) د. محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية**، ص١٢٦٧.

(٢٥١) الشاطبي، **المقاصد**، ٦/٤٧٨. على أن نظرة النحوي إلى النظام اللغوي، وما يستخرجه من ضوابط وعلل، ليست حتماً هي الحقيقة الثابتة، والقول الفصل. والمهم هو تماسك آرائه، وتناسقها وإحكام الترابط بينها، على نحو ما أشار إليه ابن جني عن النحو بقوله "**إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجه، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره**". الخصائص، ١/١٨٩.

(٢٥٢) المقاصد، ٢/٣٩. وينظر: ٢/٣٥، ٤٩٣، و٣/٧.

(٢٥٣) هذا، وللإمام الشاطبي كلام نفيس في هذا الباب، أشار فيه إلى أن العرب قد يعرض لها الإبهام في كلامها، واللبس المبعد عن فهم المراد، وذلك على وجهين: **أحدهما**: أن تكون العرب قد قصدت إلى ذلك قصداً أولياً حتى يكون البيان ورفع الإلباس، مناقضاً لما قصدت؛ وذلك لاختلاف المقاصد، باختلاف مقتضيات الأحوال، كما في قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ الآية: ٧٨ من سورة طه، وكما في قولهم:"قام زيد أو عمرو" إذا قصدوا الإبهام على السامع. **والثاني**: ألا تكون قد قصدت إلى ذلك قصداً أولياً، بل يكون الحكم اللفظي هو الذي يؤدي إلى ذلك، كما إذا استوت الصيغة لفظاً، وهما يختلفان حكماً لأجل الإعلال، كالمختار والمنقاد، للفاعل والمفعول، أو لغير الإعلال، كالمصطفى، للمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، وكما في تصغير: عمرو، وعمر، وعامر، وأيضاً، النسب، إذا قلت: عمير... وما أشبه، وهذا الوجه على ثلاثة أقسام:

الأول: ما ثبت فيه عدم اعتبار اللبس، فهو غير مقصود عند العرب، ولا مراد، بل اتكلوا في بيانه على القرائن، أو البيان عند الحاجة. **الثاني**: ما اعتبر فيه اللبس، فأزيل حتى ظهر المعنى المراد، أو امتنع من الحكم المؤدي إليه، كالتزام الترخيم على من نوى في نحو:"ضاربة" ولم يقولوا فيه: "يا ضاربُ" لالتباس المؤنث بالمذكر... فمن لم يعتبر هنا اللبس، فقد خالف

العرب والنحويين. **والثالث**: ما لم يظهر فيه شيء من ذلك، ولا ظهر من كلامهم ما يدل على كونه من أحد القسمين السابقين، وذلك نحو: تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان مساوياً له، في نحو قولهم: "زيد أخوك" فإنه يختلف معنى عن:"أخوك زيد" فإن التقديم والتأخير فيهما قد يكون ملبساً، وقد اختلف النحويون في هذا القسم، فجمهور المتأخرين وبعض من المتقدمين على إلحاقه بالقسم الثاني، فيحب مراعاة اللبس فيه، والتزموا من الأحكام ما يرتفع بسببها، فلا يجوز التقديم والتأخير هنا إلا بحسب المقاصد، ومقتضيات الأحوال في أداء المعاني، وإلا وقع اللبس على السامع في فهم المراد. والظاهر من المتقدمين عدم مراعاته، وألحقوه بالقسم الأول الذي يتكل في بيانه على القرائن. ينظر: **المقاصد**، ٢/٦٢-٦٨.

(٢٥٤) السابق، ٣/٢٣.

(٢٥٥) السابق،٢/٦٥.

(٢٥٦) ينظر: **المقاصد**، ١/٣٥٩، ٦٤٨، ٦٦٢، و٢/٦١، ٣٩١، ٣٩٢، ٥٩٧، ٦٠١، ٦٠٩، و٣/٢٤، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ١٤١، ١٤٨، و٤/١٥٤، ٣٩٧، ٤٦٤، ٤٧٢، ٤٨٤، ٤٨٨، و٥/٢٦، ١٢٢، ١٧٣، ٢١٢، ٤٥٤، و٦/٢٣٥، ٢٩٠، و٧/١٨٠، ١٨٢، ٤٠٣، ٤٠٥، ٥٢١، ٥٢٧، ٥٣٤، ٥٤٠، ٥٦٤، و٨/٣٢٣، و٩/٢٣٥، ٢٨٣، ٣٠٧، ٤٦٧.

(٢٥٧) غير أن الشاطبي لا يذهب بعيداً في استقصائها، ينظر: **المقاصد** ١/٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٤، ٦/٣٠، ٤٧٨، و٧/٥٩٦.

(٢٥٨) ابن جني، **الخصائص**، ١/٧٨

(٢٥٩) د. عبدالقادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، ص١٢٩.

(٢٦٠) الشاطبي، **المقاصد**، ٨/٣٦٣. وينظر:١/٦٦، ٩٣، ١٣٩، و٢/٥٧٧،

(٢٦١) السابق، ١/٣٤٢.

(٢٦٢) السابق، ٢/٦٨، و٨/٣٦٥، ٤١٨،

(٢٦٣) سيبويه، **الكتاب**، ٢/١٩٦.

(٢٦٤) الشاطبي، **المقاصد**، ٥/٣٣٨، و٤٢٤و١/٩٨، و٢/١٠٣، ٢١١.

(٢٦٥) د. محمد بن حماد القرشي، **طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانه في العربية**، مج جامعة أم القرى، مج،١٥ ع٢٥، ص٧٥٧.

(٢٦٦) الشاطبي، المقاصد، ٣/٥٩.

(٢٦٧) السابق، ٤/٤٧٨. وينظر:١/٦٤٩، و٧/٥٠٥.

(٢٦٨) ينظر: الشاذلي الهيشري، والمنصف عاشور، **قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية**، منشورات كلية الفنون والإنسانيات، منوبة، تونس، ٢٠٠٥م، ص١٤٢. على أن مصطلح "**الحمل**" قد يرد في الخطاب النحوي، وليس معناه **إلحاق شيء بشيء في الحكم**، بل بمعنى: **تخريج الشيء وبيانه وتفسيره، وذلك: أن تحتمل الظاهرة اللغوية وجهين، فتحمل على أحدهما، دون الآخر**، نحو قولهم: "**الحمل على الأكثر هو المتعين؛ فالكثير عمدة في بابه**" يقول الإمام الشاطبي: "**لم نحكم على (سبحان) وبابه، بصلاحيته للإسناد إليه، إلا بعد أن وجدنا غالب الأسماء كذلك بالاستقراء، فحينئذ ساغ لنا الحمل على الأكثر؛ لأن الثابت في الأصول: أن الكثرة دليل الأصالة**" المقاصد، ١/٦٦، و٢/٦٨، و٨/٣٦٣. ونحو قولهم: "**الحمل على الظاهر مطلوب، وإن أمكن أن يكون المراد غيره**" المقاصد، ٢/٩٢. و٣/٥٠١. ونحو قولهم: "**وجوب الحمل على أحسن الأقبحين، وهي قاعدة يشهد لها كلام العرب**". **المقاصد**، ٣/٢٠٩. ونحو قولهم: "**الحمل على المتفق عليه أولى**". **المقاصد**، ٤/١٠. فكل هذه العبارات يقصد بها: التعريف بالحكم مجرداً، ولا يلزم منها "**الحمل القياسي**". **المقاصد**، ٧/٣٦٤.

(٢٦٩) الإمام عبدالقاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م، ص٦٠٠.

(٢٧٠) ابن جني، **الخصائص**، ١/ ٢١٤- ٢١٥.

(٢٧١) الشاطبي، **المقاصد**، ٥/١٦٢. وهو خلاف ما قد يرد عنهم من مصطلح "**النظير وعدمه**". فالأول "**حمل النظير على النظير**" لون من ألوان القياس، فيه حمل فرع على أصل في حكمٍ لجامعٍ بينهما من شبه. أما الثاني - "**النظير وعدمه**" فالمراد به أن يكون للشيءٍ نظائر في بابه فيقبل، أو أنه واحد فيه، ولم

يرد به سماع فيرفض، فليس ثمة أصل وفرع، بل هو لون من ألوان الاستدلال على الأحكام، فـ"إذا دل الدليل، فلا يجب الإتيان بالنظير، وهي قاعدة في الأصول ثابتة" المقاصد، ٨/٥٠٥، و٦/١٢٠، ٤٢٠.

(٢٧٢) السابق، ٧/٥١٧.

(٢٧٣) السابق، ٣/٦٤٣-٦٤٤.

(٢٧٤) السابق، ١/١٠٣. وينظر: ١/٨٩، ١٩٥و ٨/٩٠.

(٢٧٥) السابق، ٢/٢١٨. وينظر: ١/٣٣١، و٢/٢٤٧، و٣/٤٧٧، و٥/٦١٢.

(٢٧٦) د. توفيق قريرة، **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب**، نشر كلية الآداب بمنوبة، ودار محمد علي، تونس، ط١، ٢٠٠٣م. ص٤٣. وبناء على تلك الثنائية: "**التمكن**" و"**الجذب**" تكون مراتب الأسماء: فمنها المعرب التام، وهو المتمكن الأمكن، ومنها المعرب الناقص، وهو المتمكن غير الأمكن، ومنها غير المتمكن، وهو المعرب المتناهي في النقص "**فالمرتبةالأولى: الجمع بين اختلاف الحركات والتنوين، والثانية: إبقاء الإعراب ومنع التنوين، والثالثة: قنصهما جميعاً (أي: منع الإعراب والتنوين، وتلك مرحلة البناء)**" **المقتصد**، ١١٧.

(٢٧٧) وذلك على مراتب، ينظر: الرضي، **شرح الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م، ١/١٠٣-١٠٤.

(٢٧٨) ابن الخشاب، **المرتجل**، ص٢٣٧.

(٢٧٩) الرضي، **شرح الكافية**، ١/١٠٤.

(٢٨٠) السابق، ١/٤٦٠.

(٢٨١) ينظر في أوجه الشبه بينهما: **المقاصد**، ١/١٠٣.

(٢٨٢) السابق.

(٢٨٣) الرضي، **شرح الكافية**، ١/١٠٤-١٠٥

(٢٨٤) الشاطبي، **المقاصد**، ٢/ ٣٠٥، وقد ذكر الشاطبي أوجهاً أخرى للشبه.

(٢٨٥) ينظر: الشاطبي، **المقاصد**، ١/٧٠-١٠١، و٣/٦٤٤، و٩/١٢١.

(٢٨٦) السابق، ٣/٥٧٦.

(٢٨٧) السابق، ١/٥٠٣.

(٢٨٨) الجرجاني، **المقتصد**، ص٦٠٠.

(٢٨٩) ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاحات عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالحليم النجار، ود. عبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٣٨٦هـ (الجزء الأول) و١٣٨٩هـ (الجزء الثاني) ١/٥٢.

(٢٩٠) الجرجاني، **المقتصد**، ص ٣٩١، ٣٩٢.

(٢٩١) ابن جني، **الخصائص**، ٢/٤١٣.

(٢٩٢) ينظر: السابق، ٢/٣٦٩.

(٢٩٣) وقد رجح الإمام الشاطبي أن الاتساع بوضع الكلم بعضها مكان بعض، أولى أن ينسب إلى الأفعال، لا إلى الحروف، فهي في باب التضمين باقية على أصول معانيها، الموضوعة لها في كلام العرب، لم تخرج عنها؛ إذ "قد تقرر في الحروف أنها لا تتصرف، وتلزم مواضعها التي وضعت فيها، وكون الحرف يخرج عن أصل معناه، فيضمن معنى حرف آخر حتى يوضع في موضعه، تصرفٌ ظاهر، فالواجب فيما كان ظاهره هذا، ألا يرسل القول فيه إرسالاً، وألا يقال بظاهره، إلا إذا دعت إليه ضرورة، ولم يوجد عنه ملتحد". **المقاصد**، ٣/٦٤٢.

(٢٩٤) الشاطبي، **المقاصد**، ٣/٦٤٢-٦٤٣.

(٢٩٥) السابق، ٣/٢٦٠، وينظر: ٦٤٦. هذا، قد يذكر في مقابل "**الحمل على المعنى**" أمران: "**الحمل على اللفظ**" و"**الحمل على الموضع**". والذي أراه أن هذين الموضعين، وإن أطلق عليهما لفظ"**الحمل**"، ليسا من مواطن التخريج والتفسير التي يرد بها الشوارد إلى أصولها. **أما الأول** "**الحمل على اللفظ**" فإن اللفظ فيه على أصله، إلا أنه بظاهره يدل على شيء، ومعناه قد يحتمل آخر، فيجوز أن تراعي اللفظ، كما يجوز أن تراعي معناه، دون تخريجه على شيء آخر. وذلك كما في الأسماء المبهمة، مثل: "**مَن وما**"، فهما في اللفظ للمفرد

المذكر، إلا أنهما صالحان في المعنى للمثنى والجمع والمؤنث، سواء أكانتا شرطيتين أم استفهاميتين أم موصولتين. فمراعاة اللفظ تقتضي الإفراد والتذكير، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ سورة: الأنعام، آية: ٢٥. ومراعاة المعنى فيهما تقتضي ما يدل عليه الاسم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ سورة: يونس، آية: ٤٢. **وأما الثاني "الحمل على الموضع" أو "المحل"**، فليس، أيضاً، من الشوارد التي ترد عن طريق الحمل إلى الأصول، بل المراد أن اللفظ، وإن كان متأثراً في الظاهر بما دخل عليه من عوامل، إلا أن موضعه "**محله**" في الإعراب باقٍ على أصله قبل دخول العامل عليه، ومن ثم جاز مراعاة هذا الأصل، وهو ما نراه كثيراً في الدرس النحوي في بابي "**العطف**" و"**الوصف**" وذلك نحو قولهم: "**ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ**" يجر "**قاعد**" حملاً على لفظ "**قائم**" ويجوز نصبه "**قاعداً**" حملاً على موضعه؛ إذ "**قائم**" في الأصل في محل نصب خبراً لـ(ليس).على أن "**صحة العطف على الموضع، متوقفة على صحة إظهار الموضع**". **المقاصد**، ٥/١٦٩.

(٢٩٦) الشاطبي، **المقاصد**، ١/١٠٣.

(٢٩٧) السابق، ١/٢٠٥.

(٢٩٨) السابق، ٣/٥٩.

(٢٩٩) د.عبدالسلام المسدي، **ما وراء اللغة: بحث في الخلفيات المعرفية**، مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، تونس، ١٩٩٤م. ص١٣٠.

(٣٠٠) قرر الإمام الشاطبي أن الأصالة على ثلاثة أقسام: "**أصالة قياسية فقط، وأصالة استعمالية فقط، وأصالة مطلقة، وهي التي عضد القياس فيها الاستعمال**". (**المقاصد**، ٢/٥٤). والحديث عن القسم الثالث، وهو الأصالة المطلقة، إذ القسمان الآخران يجب اتباع العرب فيهما في استعمالاتها، وحتى وإن خالف القياسُ الاستعمال، كما تقدم في الحديث عن الشذوذ.

(٣٠١) المبرد(محمد بن يزيد) **المقتضب**، تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٥هـ، ١/٤٦.

(٣٠٢) د. حمادي صمود، **النقد وقراءة التراث، عود إلى مسألة النظم**، المجلة العربية للثقافة، ع٢٤، سنة ١٩٩٣، ص٥٦-٥٧.

(٣٠٣) وقد شكل هذا "**التوسع**" وذاك "**العدول**" عن "**الأصل**" المفترض، الذي وضعه النحاة وما يتبعه من تصرف في الكلام "**يقع؛ لفروق ومعان تحدث**". (**الأصول**، لابن السراج، ١/ ٤٤) صلب "**النظرية البلاغية**" التي قامت على استعمالات المتكلم، وما فيها من "**خروج على خلاف مقتضى الظاهر**"؛ إذ كلما اهتدى المتكلم "**إلى ضروب العدول عن العلاقات النحوية المألوفة، دون إخلال بها، كان ذلك لحساب جمالية التركيب**"، **وهذا ما يبحث عنه البلاغي**. "**قضية اللفظ والمعنى**"، ص٥٦٨؛ ومن ثم اكتسى التمييز بين "**اللغة**" و" **الكلام**" الذي أرسى النحاة قواعده، أهمية خاصة في التفكير البلاغي، مما أعانهم على فكرة " **إعجاز القرآن**" بنظمه، وإن جاء بلسان العرب، ووفق مواضعاتهم اللغوية، وسننهم في التخاطب؛ لأن هناك فرقاً بين كلام الخالق – سبحانه – وكلام المخلوق. وقد وصلوا في ذلك إلى نتائج تضاهي – في دقتها – ما وصل إليه علم اللسانيات الحديثة. ينظر: د.عبدالقادر المهيري، **مساهمة في التعريف بآراء عبدالقاهر الجرجاني**، حوليات الجامعة التونسية، ع١١، سنة١٩٧٤، ص٩٨، ود. حمادي صمود، **التفكير البلاغي عند العرب**، ص٥٠١، ود. عبدالعزيز حمودة ، **المرايا المقعرة**، ص٢٦٣، وما بعدها.

(٣٠٤) المحتسب، ٢/ ٨٦.

(٣٠٥) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٦هـ.

(٣٠٦) الشاطبي، **المقاصد**، ٣/ ١٥٩.

(٣٠٧) السابق، ٤/ ٦٩١.

(٣٠٨) السابق، ٥/ ١٤٦. و١٩٠، و٣٧٣.

(٣٠٩) السابق، ٥/ ٧٢.

(٣١٠) السابق، ٢/ ٩٣.

(٣١١) السابق، ٣/ ٥١٨.

(٣١٢) السابق، ٣/ ١٨٩، و٤/ ٦٨٩.

(٣١٣) د. أحمد الودرني، **قضية اللفظ والمعنى**، ص٢٩٧.

(٣١٤) الشاطبي، **المقاصد**، ٤/ ٦٨٩.

(٣١٥) السابق، ٢/ ٥٣-٦٨. و٢/ ٥٩٧-٦٠٩.

(٣١٦) وقد أشار الإمام الشاطبي إلى أن هناك لوناً من الحذف في بعض الكلم يكون ملتزماً في كلام العرب، ولا يجوز إظهاره، وهو على ضربين: **جائز في القياس**، كما في باب التحذير، والإغراء، والنداء.. والثاني ما لا يدخل تحت قياس، مما نبه عليه النحاة، استقراء من كلام العرب، ثم قال: "**وكل ما التزم حذفه من هذه الأشياء، فإما لكثرة الاستعمال، وإما لجريان الكلام مجرى المثل، وإما لجعل الكلام، أو بعضه، كالعوض عنه لما كان يعطي معناه**". **المقاصد**، ٣/ ١٦٦.

(٣١٧) السابق، ٢/ ٤٥٠.

(٣١٨) السابق، ٢/ ٩١.

(٣١٩) السابق، ٣/ ٥١٩، وينظر:٣/ ١٦١، ٢٣٩، و٤/ ١٤٣،١٤٩، ١٥٣، ٦٨٩. و٥/ ١٦٣، ١٦٧، ١٧٢، و٦/ ١٧١.

(٣٢٠) السابق، ٣/ ٢٣٥. وينظر: ٦/ ١٦٤.

(٣٢١) السابق، ٣/ ١٦١

(٣٢٢) السابق، ٨/ ٢٤٤.

(٣٢٣) السابق، ٣/ ٥٠٠.

(٣٢٤) د. محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية**، ص١٢٧٨.

(٣٢٥) من خاتمة الإمام الشاطبي لكتابه **المقاصد**، ٩/ ٤٩٤.

المصادر والمراجع

١ – أبو موسى، محمد محمد:

– **دلالات التراكيب**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

– **مراجعات في أصول الدرس البلاغي**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

– **المنهج الغائب في تراث عبدالقاهر الجرجاني**، ضمن دراسات إسلامية وعربية مهداة إلى العلامة الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس، أشرف على إعدادها: د.جمال محمود أحمد، دار الرازي، عمان – الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٢ – البغدادي (عبدالقادر بن عمر، ت:١٠٨٠هـ).

– **حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام**، تحقيق: نظيف محرم خواجه، النشرات الإسلامية، جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

– **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق الشيخ: عبدالسلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩هـ.

٣ – التنبكتي (أحمد بابا، ت: ١٠٦٣هـ)، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، إشراف وتقديم عبدالحميد عبدالله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ١٩٨٩م.

٤ – التهانوي (محمد علي الفاروقي، ت:١١٥٨هـ) **كشاف اصطلاحات العلوم والفنون**، حققه لطفي عبدالبديع، وترجم النصوص الفارسية عبدالنعيم محمد حسنين، وراجعه أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر،١٩٦٣–١٩٧٧م.

٥ – الجابري، د. محمد عابد، **نحن والتراث**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٤، ١٩٨٥م.

٦ – الجرجاني (الإمام عبدالقاهر، ت:٤٧١هـ):

– **أسرار البلاغة**، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط١، ١٤١٢هـ.

– **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه الشيخ: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي ومطبعة المدني، القاهرة،١٤٦٤هـ.

– **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.

٧ – ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت: ٣٩٢هـ):

– **الخصائص**، تحقيق: الشيخ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،١٩٨٦–١٩٨٨م.

– **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق، ١٩٨٥م.

– **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاحات عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالحليم النجار، ود. عبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر،١٣٨٦هـ (الجزء الأول) و١٣٨٩هـ (الجزء الثاني).

٨ – جيرار تروبو، **نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه**، مج مجمع اللغة العربية الأردني، ع١، سنة ١٣٩٨هـ.

٩ – ابن الحاجب (أبو عمر: عثمان بن عمر الكردي، ت:٦٤٦هـ):

– **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق د.فخر سليمان بن قدارة، دار الجيل، بيروت،١٤٠٩هـ.

– **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.

١٠ – حمودة، د. عبدالعزيز، **المرايا المقعرة**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٠١.

١١ – ابن الخشاب (أبو محمد عبدالله بن أحمد، ت:٥٦٧هـ) **المرتجل في شرح الجمل**، تحقيق علي حيدر، دمشق، ط٢، ١٩٧٢م.

١٢ – الخطيب، د. محمد عبدالفتاح، **ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم**، تقديم الأستاذ الدكتور عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

١٣ – ابن خلدون (أبو زيد عبدالرحمن بن محمد) **المقدمة**، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٧٥م.

١٤ – الدجني، عبدالفتاح، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م.

١٥ – الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، ت:٦٨٨هـ) **شرح الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، لبيا، ط٢، ١٩٩٦م.

١٦ – الزركشي (محمد بن عبدالله، ت:٧٩٤هـ) **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٦هـ.

١٧ – سالم، د. أحمد موسى، **العقل العربي ومنهج التفكير الإسلامي**، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٠م.

١٨ – السبكي (علي بن عبدالكافي، ت:٧٥٦هـ) **الإبهاج في شرح المنهاج**، أكمله ولده تاج الدين عبدالوهاب **(ت:٧٧١هـ)** وكتب هوامشه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٩ – سعد، د. محمود توفيق، **سبل الاستنباط من القرآن والسنة**، دراسة بيانية ناقدة، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٢م.

٢٠ – سعيد، د. محمد عبدالحميد، **الضرورة عند النحويين**، مجلة كلية الآداب، الرياض، مج ٤، سنة ١٩٧٥م.

٢١ – السهيلي (أبو القاسم عبدالرحمن، ت:٥٨١هـ) **نتائج الفكر**، حققه وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٢ – سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان، ت:١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

٢٣ – السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبدالله، ت:٣٦٨هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، الجزء الأول، حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبدالتواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود.محمد هاشم عبدالدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٦م. والجزء الثاني، حققه وعلق عليه، د. رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٩٠م.

٢٤ – الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي، ت:٧٩٠هـ):

– **الإفادات والإنشادات**، تحقيق: د. محمد أبو الأجفان، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

– **الاعتصام**، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، مكتبة التوحيد، المنامة، ط١، ٢٠٠٠م.

– **فتاوى الشاطبي**، جمعها: د. محمد أبو الأجفان مطبعة الكواكب، تونس، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

– **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. ج١ تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ج٢ تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، ج٣ تحقيق الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، ج٤ تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، والدكتور عبدالمجيد قطامش، ج٥ تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش، ج٦ تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش، ج٧ تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، والأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، والأستاذ الدكتور السيد تقي، ج٨، تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، ج٩ تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، وج١٠ وهو فهارس الكتاب، صنعها الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي.

– **الموافقات في أصول الشريعة**، تحرير وتحقيق الشيخ عبدالله دراز، دار المعرفة، بيروت.

٢٥ – الشاوش، د. محمد، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص**، جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ٢٠٠١م.

٢٦ – الصغير، عبدالمجيد، **الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام**، دار المنتخب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢٧ – العدواني، د. عبدالوهاب، **الضرورة الشعرية**، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٩٠م.

٢٨ – ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، ت:٦٦٩هـ)، **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلسي، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٩ – العلمي، عبدالحميد، **منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٣٠ – الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد، ت:٣٧٧هـ):

– **التكملة**، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الملك سعود، ١٤٠١هـ.

– **المسائل الحلبيات**، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق –، ودار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٣١ – الفاسي (أبو عبدالله محمد بن الطيب، ت:١١٧٠هـ)، **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**، تحقيق وشرح محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ٢٠٠٢م.

٣٢ – القرشي، د. محمد بن حماد، **طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانه في العربية**، مج جامعة أم القرى، مج١٥، ع٢.

٣٣ – القرطبي (ابن مضاء أبو العباس أحمد، ت:٥٩٢هـ) **الرد على النحاة**، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، بمصر، ط٢، ١٩٨٢م.

٣٤ – قريرة، د. توفيق، **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب**، نشر كلية الآداب بمنوبة، ودار محمد علي، تونس، ط١، ٢٠٠٣م.

٣٥ – كريدية، د. هيام، **مكانة البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث**، مجلة الفكر العربي، ع٥–٨ (الألسنية أحدث العلوم الإنسانية) سنة ١٩٧٩م.

٣٦ – المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد، ت:٢٨٥هـ) **المقتضب**، تحقيق الشيخ. محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٥هـ.

٣٧ – المُجاري الأندلسي (أبو عبدالله محمد، ت:٨٦٢هـ) **برنامج المجاري**، حققه د. محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

٣٨ – مدكور، د. إبراهيم، منطق أرسطو والنحو العربي، مج: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٧، سنة ١٩٥٣م.

٣٩ – المسدي، د. عبدالسلام:

– **الأسلوبية والأسلوب، نحو بديل ألسني في نقد الأدب**، تونس : الدار العربية للكتاب – ١٩٧٧م.

– **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، تونس، ط٢، ١٩٨٦م.

– **ما وراء اللغة: بحث في الخلفيات المعرفية**، مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، تونس، ١٩٩٤م.

– **مباحث تأسيسية في اللسانيات**، مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله للنشر والتوزيع، تونس.

٤٠ – المهيري، عبدالقادر، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.

٤١ – النشار، د. علي سامي:

– **مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤م.

– **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

٤٢ – النعمان، د. طارق، **اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي**، سينا للنشر، مصر، ١٩٩٤م.

٤٣ – الهيشري، الشاذلي، وعاشور، المنصف، **قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية**، منشورات كلية الفنون والإنسانيات، منوبة، تونس، ٢٠٠٥م.

٤٤ – الودرني. أحمد:

– **أصول النظرية النقدية القديمة من خلال قضية اللفظ والمعنى في خطاب التفسير**، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط،٢٠٠٦م.

– **قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب**، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٥ – الونشريسي (أحمد بن يحيى، ت:٩١٤هـ) **المعيار المعرب، والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.